



ISML
B748
A583
H53735
1855

1575837



[illegible]

في هذا الموضع من العلم لا يكون له حقيقة
 في ذاته بل هو حقيقة في غيره
 فيكون العلم لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في غيره

فإن العلم لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في غيره
 فيكون العلم لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في غيره
 فيكون العلم لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في غيره

بسرير كلكه وان يريد جميع الاحوال المدونة بزمانه اذا جاء حكمه آخر
 ودون احوال اخر لا يكون الحكم السابق حكما لانه ليس باحتشاح عن جميع
 الاحوال المدونة فان قلت حكم كل زمان يجب عليه بالاحوال المدونة في
 في زمانه قلت بزمانه ان لا يكون الحكم السابق حكما في ذلك الزمان مع انه
 حكم فيه مع انه لو دون شخص احوال في زمانه بزمانه ان لا يبق ذلك الحكم
 حكما لم يعلم تلك الاحوال ولم يبحث عنها وادارت تحقيق الكلام في
 وتنتج المقام فعليك ان تسع لائق اليك اعلم انه قد وقع اطلاق العلم
 وما يروى على معاني آحادها المسمى بالمخصوصة اما مطلقا واما مقيدا كالعلم
 المقيد سلكه بانها مأخوذة من الشرع وانمايتها التصديق بتلك المسئلة عن
 دليل لا مطلقا سواء كان يقينا او ظاهريا وانمايتها الملكة المحالة من كثر
 تلك التصديقات الى ملكة استحضار ما متقشا ولكن اذا كان ملكتها عن
 دليل وقد يطلق الملكة على التهيؤ وهو ان يكون عنده ما يكفي للاستعداد
 ما يدعيه ورايتها مجموع المسائل والمبادئ التصورية والتقديرية والموضوعة
 كاذرة سمك ما قيل من ان اجزاء العلوم ثمانية وخمسة ماضوم كل في
 صادق على كل واحد من تلك الاربعة ويدل عليه جعل بعض تعريفات
 العلوم حداسيا والمعارف خمسة اذا كان ذلك الكلي هو الموضوع له اما اذا
 كان آلة لموضع العلم باذات كل واحد من تلك الاربعة فالمعارف ثمانية
 اربعة منها لو حفظ كل واحد منها باذات ووضعه بازائه لفظ العلم وكل واحد
 من الاربعة الاخر وضع بازائه العلم لمخول في ضمن الامر الاجل الكلي
 ويجعل ان يكون الامر الكلي الاجل موضوعا له واطلاقه على كل واحد
 من الاربعة لوجوده في ضمنه كما يقال لزيد انه انسان وعلى هذا فقد

في هذا الموضع من العلم لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في غيره
 فيكون العلم لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في غيره
 فيكون العلم لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في غيره

في هذا الموضع من العلم لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في غيره
 فيكون العلم لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في غيره
 فيكون العلم لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في غيره

في هذا الموضع من العلم لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في غيره
 فيكون العلم لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في غيره
 فيكون العلم لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في غيره

ان الوجود الخارجي ليس في نفسه
 وقوله في نفسه على نفسه يعني ان
 لا يكون له وجود في نفسه بل في
 الواقع او في الخارج
 وقوله في نفسه على نفسه يعني ان
 لا يكون له وجود في نفسه بل في
 الواقع او في الخارج

ان الوجود الخارجي ليس في نفسه
 وقوله في نفسه على نفسه يعني ان
 لا يكون له وجود في نفسه بل في
 الواقع او في الخارج
 وقوله في نفسه على نفسه يعني ان
 لا يكون له وجود في نفسه بل في
 الواقع او في الخارج

اعراض الذاتية والاكثار عارضا في الخارج وسوقا على الوجود
 الخارجي كسائر اعراضه فيكون موقف الشيء على نفسه ولذلك قالوا
 موضوع العلم لابد ان يكون مستم الثبوت فيه ولا يكون اثبات الوجود
 فيه من سائر هذا العلم فانه في "شبه التثنية الاول" واما التثنية فيجب
 جوابه وبشكل ما فسرنا العلم في التعريف فسر العلوم في قول صاحب
 المطالع فانه مختص في المعارف الذاتية والعلوم الحقيقية واعلم ان
 الجواب عن التثنية الاولى مبني على حمل العلم بمعنى الادراك الا علم
 او على المعنى الرابع او الخامس والجواب عن البواني يتم على تقدير
 الحق من المعاني ويمكن ان يقال للباس من خروج التصورات
 او تصورات الوجود يحصل في ضمن الاحكام والاطلاع على الحقائق
 وان كان كائنا لكان حصوله متعذرا او متعسرا فلهذا ينظر في التعريف بها
 ويمكن الجواب عن السابع بان المراد بالعلم الملكة بعين الشيء او ما
 المعنى الخامس وصدقه باعتبار الملكة وعلى هذا المختار ان المراد جميع الاحوال
 المدونة اولا وقوله يلزم ان لا يكون شخص جليلا بل يجوز ان يضاف كثير
 بهذا المعنى وقوله ان لا يكون المدونة حكمة بل بعضها منها لا محذور فيه
 بل لاحصر في سائر علم من العلوم هذا مع ان توجده بهذا السؤال على
 تقدير ان يكون قوله بقدر الطاقة البشرية متعلقا بقوله على ما هي
 عليه في نفس الامر ولو كان متعلقا بالعلم لابتوجه واعلم انهم اختلفوا
 في ان الحكمة علم واحد او علوم متعددة وان كان الثاني لان وحدة
 العلوم باعتبار رجوع الاحوال المذكورة في الشيء واحد او اشياء
 متناسبة من جهة واحدة ولا يرجع الاحوال المذكورة في الحكمة الى

قوله في نفسه على نفسه يعني ان
 لا يكون له وجود في نفسه بل في
 الواقع او في الخارج
 وقوله في نفسه على نفسه يعني ان
 لا يكون له وجود في نفسه بل في
 الواقع او في الخارج
 وقوله في نفسه على نفسه يعني ان
 لا يكون له وجود في نفسه بل في
 الواقع او في الخارج

قوله في نفسه على نفسه يعني ان
 لا يكون له وجود في نفسه بل في
 الواقع او في الخارج
 وقوله في نفسه على نفسه يعني ان
 لا يكون له وجود في نفسه بل في
 الواقع او في الخارج
 وقوله في نفسه على نفسه يعني ان
 لا يكون له وجود في نفسه بل في
 الواقع او في الخارج

قوله في نفسه على نفسه يعني ان
 لا يكون له وجود في نفسه بل في
 الواقع او في الخارج
 وقوله في نفسه على نفسه يعني ان
 لا يكون له وجود في نفسه بل في
 الواقع او في الخارج
 وقوله في نفسه على نفسه يعني ان
 لا يكون له وجود في نفسه بل في
 الواقع او في الخارج

قوله في نفسه على نفسه يعني ان
 لا يكون له وجود في نفسه بل في
 الواقع او في الخارج
 وقوله في نفسه على نفسه يعني ان
 لا يكون له وجود في نفسه بل في
 الواقع او في الخارج

الاشياء او اشياء كذلك وفي عبارة العلامة في شرح القانون
 ما يشعر بالوحدة وفيه ما فيه قوله على ما هي عليه في نفس الامر
 اي على وجه يكون تلك الاعيان واقعة عليه في نفس الامر لا في
 الجليات المركبة فان العلم شامل لها ويست من الحكمة ولا يبعد
 ان يقال انه يخرج ايضا العلوم المتعلقة بالامور الاصطلاحية كالنحو
 والعرف والاشتقاق واثباتها فان تلك العلوم باعتبار الاصطلاح
 وليست نفس الامر نسبة اليها اذ كان موضوعها اي الكلام
 والحكمة موجودة في الخارج لكن في وجودها في كمالها وجوده
 لا يتركب من حروف لا يمكن اجتماعها في الوجود وانفائها يوجب
 انفاء الكل ثم يخرج الاحوال المتعلقة ببعض الكلمات التي على حرف
 واحد كحرف الاستفهام وبعض الحروف العاطفة وكذا يخرج بالصفة
 اذ هي مبنية على وضع الشئ ريع وكذا يتبدل بتبدل الشئ ريع هذا وكذا
 عليك ان اكثر القضايا المذكورة في الحكمة العلمية مشهورات يتفق
 عليها الجمهور لمصلحة ان لها مدخلا في الانظام فليس البحث فيها بحثا عن
 الاعيان على ما هي عليه قوله بقدر الطاقة البشرية ان ارادة طاعة
 الانسان الذي في غاية الكمال ككل الانبياء عليهم السلام يدوم ان لا
 يكون ماعداه حكما وان ارادة النقص الشئ في البلادة ففاده
 ظاهر وان ارادة ناس فلا حكمة بحيث يمتاز في نظرنا والاحتجاب ان
 المراد هو الانسان المتوسط بين البلادة المتناهية وبين النفس
 العلية وهو من يحصل له الانتقال من المقدرة الى النتيجة في الشكل
 الاول بقوله اما الافعال والاعمال التي وجودها بقدرتنا واختيارنا

قوله وفيه ما فيه وهو ان الاحوال لا يتبع الاشياء واحدة
 على ان تلك قد صدرت عن حق في حيزها الخاص من العلم
 من حيث ان تلك موضوع امر واحد لان العلم
 هذا العلم من حيث علمه لا يتبع الاشياء واحدة
 وانما العلم من حيث علمه لا يتبع الاشياء واحدة
 وانما العلم من حيث علمه لا يتبع الاشياء واحدة

قوله العلم المتعلقة بالامور الاصطلاحية كالنحو
 في حيزها الخاص من العلم لا يتبع الاشياء واحدة
 وفيها ما فيه قوله العلم المتعلقة بالامور الاصطلاحية كالنحو
 في حيزها الخاص من العلم لا يتبع الاشياء واحدة
 وفيها ما فيه قوله العلم المتعلقة بالامور الاصطلاحية كالنحو
 في حيزها الخاص من العلم لا يتبع الاشياء واحدة

ان يكون الحكم العبد لا قانونا من القوانين
 فليس الحكم العبد لا قانونا من القوانين
 فليس الحكم العبد لا قانونا من القوانين
 فليس الحكم العبد لا قانونا من القوانين

قوله وفيه ما فيه وهو ان الاحوال لا يتبع الاشياء واحدة
 على ان تلك قد صدرت عن حق في حيزها الخاص من العلم
 من حيث ان تلك موضوع امر واحد لان العلم
 هذا العلم من حيث علمه لا يتبع الاشياء واحدة
 وانما العلم من حيث علمه لا يتبع الاشياء واحدة

قوله وفيه ما فيه وهو ان الاحوال لا يتبع الاشياء واحدة
 على ان تلك قد صدرت عن حق في حيزها الخاص من العلم
 من حيث ان تلك موضوع امر واحد لان العلم
 هذا العلم من حيث علمه لا يتبع الاشياء واحدة
 وانما العلم من حيث علمه لا يتبع الاشياء واحدة

قوله اما ما شر وطور
البركات وخلق البشر
الموجودات الخلقية
الاهية بربكم فليكن
من جمیع الوجوه
انما الواحد قد ان
الشيء فانه قد
الاسباب على ما
قوله قد يبين
في القول الثاني

وزیر آغا علی سردار و
 ابرار کات پچم انست
 ابو جانات آگمت علی
 ابرار کات پچم انست

في اشهرها والآيات وروم فان البوصلة
في اشهرها والآيات وروم فان البوصلة
في اشهرها والآيات وروم فان البوصلة
في اشهرها والآيات وروم فان البوصلة

في اشهرها والآيات وروم فان البوصلة
في اشهرها والآيات وروم فان البوصلة
في اشهرها والآيات وروم فان البوصلة
في اشهرها والآيات وروم فان البوصلة

يكون تابعا لذلك الامتداد مطلقا وانما يكون تابعا للرابطة التي يتصور
فيها بين طرفي ذلك الامتداد فلا شبهة في وجوب وضع القبر والاكساب
قوله فاعلم باحوال الاول انه لا يخفى عليك ان الموضوع من هذه العبارة
ان موضوع الحكم العملية هي اعمان وافعالنا من كينونة المذكورة والحال
ان موضوعها النفس الناطقة الانسانية باعتبار الاعمال والافعال
وتشكوا بها في اثبات شرافتها وظاير ان النفس الناطقة ليست لما يكون
وجوده بقدرتنا واختيارنا اللهم ان ان يقال بهذه الخالصة بنا على الخلق
بينهم في موضوعها فهم من يقول بان موضوعها الافعال والاعمال ومنهم من
يقول بان موضوعها النفس الناطقة كما نقلت وما في الكتاب موافق
للاول ويمكن ان يقال ايضا مراد من قال النفس الناطقة انها موضوعها
من حيث انصافها بشك الاحوال ولا شك انها من حيث انصافها بالاعمال
والاخلاق وجودا بقدرتنا واختيارنا وقد يقال يبحث في الحكمة النظرية
عن بعض الاحوال المذكورة اي اتى وجودا بقدرتنا واختيارنا كالكمكان
والفعل والحركة والوضع واجيب بان المراد بالاعيان المذكورة الانواع
والنوع انما يكون مقدورا اذا كان جميع افراده كذلك قوله من حيث
يؤدي الى صلاح العايش والعايش لا يخفى على المتبحر ان ليس كثير من مسائل
الحكمة العملية مما يؤدي الى الصلاح بل بعضها يؤدي الى صلاح العايش
وبعضها الى صلاح العباد فقط وانما ان الحكمة العملية عبارة جميع المسائل
وجميعا يؤدي الى الصلاح وان كان بعض منها يؤدي الى بعض ولا يمكن
لبحث عن جميع افعالنا بدون كينونة المذكورة فائدة معتد بها واعتبر
قوله وسنرى حكمه عملية قيل وجه التسمية في العملية والنظرية ان المقصود

اعتبار كينونة الموضوعات في اشهرها والآيات وروم فان البوصلة
في اشهرها والآيات وروم فان البوصلة
في اشهرها والآيات وروم فان البوصلة
في اشهرها والآيات وروم فان البوصلة

في اشهرها والآيات وروم فان البوصلة
في اشهرها والآيات وروم فان البوصلة
في اشهرها والآيات وروم فان البوصلة
في اشهرها والآيات وروم فان البوصلة

في اشهرها والآيات وروم فان البوصلة
في اشهرها والآيات وروم فان البوصلة
في اشهرها والآيات وروم فان البوصلة
في اشهرها والآيات وروم فان البوصلة

من الآل العول ومن الشك في النظر ولا يخفى ما فيه فان الشرح بان الحق من الاول والآخر
هو نظر العول انما يقصد ثانيا فان غاية حصوله العول انما تعلم حتى نعلم ان الشك فيه فانه
دخول فيها فالتناسب يقال لما كانا قوتنا نظرية وعملية والنظرية تعلم حكمها النظرية
دخول في تكميل العملية والعلمية تعلم تكميل النظرية او لا ثم تكميل العملية ثانيا
فالاول من شسب الى الاول والثاني الى الثاني لانه يحصل به تكميل العملية
ولا يسجد من يقال وجه التسمية بالعملية ان البحث فيها عن الاعمال قوله
يسمى حكمه نظرية لانه عرفت ان المقصود منها تكميل القوة النظرية اولاً
النظريات اكثر فيها واكثر من العملية قوله يسمى تهذيب الاخلاق لايقال
بحسب فيه من الفضائل التي اصولها الحكمة والعفة والشجاعة فالبحث عن الحكمة
جزء منها وهو جزء من الحكمة العملية وهي جزء من الحكمة فيكون الشيء جزءاً
لجزءه لا كما نقول المقسم غير ما عرفت من الحكمة فان ما عدها منها هو المنة سطة ما
بين البدء والجزء لا العلم المطابق للاشياء فان المتوسط لا يعتبر فيها بل كل
ما كان اكثر كان اوله واخرى وعلى تقدير ان يكون المراد من الحكمة المعروفة
في اصول الاخلاق ما هو مقسم النظرية والعملية لان الحكمة والذى ذكره لانهما
لم تقع جزء بل الجزء الا هو التصديق بما هوها لان الحكمة تنقسم الى نظرية
والعملية انقسام الكل الى الاجزاء وتهذيب الاخلاق منها ينقسم ايضا
الى معرفة الاخلاق الى منها الحكمة فافزع جزء من تهذيب الاخلاق ليس
نفس الحكمة بل التصديق بما هوها ويراد على الاول بانه يستلزم ان لا يحصره
الغضاض في الشك في وجود العلم باعيان الموجودات عنها بل لا يحصر الغضاض
المستعلقة بالقوة العملية فيها مع انهم حصروا خلق الغضاض فيها وعلى الثاني
يلزم ان لا يصح الحكم على الحكمة بأنها المتوسط بين البدء والجزء او ليس المراد

طبعة المطبع في كسر الى المتعلق بالفتح
والجواب الى السلف في قوله
الاعلى والرجاء ان العلم
يعلمه فديار
ان

[illegible]

وكانت هذه هي الحالة التي كانت عليها
البلاد في ذلك الوقت من حيث الفقر والحرمان
والضعف الذي كان يسيطر على الشعب
وكانوا بحاجة ماسة إلى مساعدة خارجية
للمضي قدماً في مشاريعهم العظيمة
والتي كانت تهدف إلى تطوير البلاد
وتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية

وانت خبير بان هذا الرد ينفي قول الخش والعدد والحدود المودة اه من غير نقل المورد لا يوجب تعقيد وانت اه

ان العلم بان نفس العدد مع قطع النظر عن كونها معدودا او لا معدودا ان العلم بان نفس العدد مع قطع النظر عن كونها معدودا او لا معدودا ان العلم بان نفس العدد مع قطع النظر عن كونها معدودا او لا معدودا

العلم باحوال هذه الموجودات المتوسطة المذكور واعلم انه كما سمي ذلك العلم بتدبير الاخلاق لمحصل تدبير الاخلاق منه يستوي ايضا يعلم بان الاخلاق لا يتوقف على كونها لا يتوقف في الوجود الخارجي والعقل في المادة قيل هذا يصدق على علم الحاسب لان موضوعه العدد وهو لا يتوقف في الوجود الخارجي والعقل في المادة اجيب باننا لان موضوعه علم الحاسب كذلك فان موضوعه ليس العدد من حيث هو بل العدد من حيث الجمع والتفريق والتقسيم الى غير ذلك ولا يخفى ان هذه الجينية تفرقه في موجودات متفرقة منفصلة مجتمعة اما في الخارج او في الجمال والبحث عن العدد من حيث هو ليس في الحاسب بل في باب الوحدة والكثرة من الامور العارية في الالهيته ولا يخفى عليك ومن هذا الجواب

انه لان من عروض تلك الجينية للعدد لا يكون الا في الموجودات كذلك بل تعرض لنفس العدد مع قطع النظر عن معروضه ولو سلم ان عروضا لا يكون الا باعتبار معدودات فلامحتاج الى المادة بل يكفي عروضا لمعدودات مجردة والعدد وادوات مجردة تجري فيها الجمع والتفريق والتقسيم واما لما فهم قد يتفكرون بها في الماديات للتوضيح والتوسيل في الفهم ولو سلم فانما ثبت التي لو ثبت ان الجينية قبل الموضوع لبيان لعرض الذات والظاهر ان في لان الموضوع لابد ان يكون مسلمة الثبوت في العلم مع ان هذه الاحوال ثبتت في علم الحاسب وبيان الاول لا يخفى عن الاشكال ان نفس العدد لا يصدق على المادة ما هو علم من الموضع وعلى نقول هذه الجينية لا تعرض العدد الا باعتبار الموضوع لان التفرق والتقسيم مثلا لا تعرض العدد الا باعتبار الموضوع في كل عدد مركب من الوحدة

العلم بان نفس العدد مع قطع النظر عن كونها معدودا او لا معدودا ان العلم بان نفس العدد مع قطع النظر عن كونها معدودا او لا معدودا ان العلم بان نفس العدد مع قطع النظر عن كونها معدودا او لا معدودا

[illegible]

قوله من حيث استشهاده على الجسد الى على الصورة
الطبيعية وهو العلم الالهي بحسب قول الحكماء في قوله
الانسان والادوية والاغذية من احوال بدن
شعوقها نحو على مثال السبب السند فترى انها
في حديث المحقق قوله واحكام العلوم هو

الاستعداد بالانكسارات العكسية من
أوضاعها وأوضاع الكواكب من العائز والفا
الثالث الكون والفضاء من أحوال الكواكب
في علم الكون والفضاء من أحوال الكواكب
والنبت والحبوب على في الموصوفات وحل
المنزلة من كعبة تدبر النيات
باصلاح الارض والما بالما
او

قورالغاجه عليه السلام
 من اوله الى اثنى عشر
 ابو جعفر له زوج من العصابة كان له ابوه غفرله
 عياض في الموت من كبره فغفر له ابوه
 وحنيفة الكركي في الموت من كبره فغفر له ابوه
 في حنيفة الكركي في الموت من كبره فغفر له ابوه
 اشتغل في العروق في الموت من كبره فغفر له ابوه
 ووفيه من العروق في الموت من كبره فغفر له ابوه
 وغير ذلك من العروق في الموت من كبره فغفر له ابوه
 اذلات في الموت من كبره فغفر له ابوه

قوله هذا ليك وجبار في الالاف رات بعد
 ليك في هذه الالاف رات وقد عرفت ان هذه الالاف
 في قوة ان هذه الالاف رات في الاصل وجعل من
 كل من الالاف رات في قوة ان الالاف رات في
 في قوة ان الالاف رات في قوة ان الالاف رات في

قوله هذا ليك وجبار في الالاف رات بعد
 ليك في هذه الالاف رات وقد عرفت ان هذه الالاف
 في قوة ان هذه الالاف رات في الاصل وجعل من
 كل من الالاف رات في قوة ان الالاف رات في
 في قوة ان الالاف رات في قوة ان الالاف رات في

والخاص بالعدد الحكيمة

السائل الى بعض ويتوهم من الاشارات خلافا فانه قال ايها الحق
 على طريق الحق الى مبدء ايك اصولا وجعلنا من الحكمة اذا اخذت
 اللفظة بيدك يستل عليك تعريفها وتفصيلها مبتدأ من المنطق
 لكن يجوز ان يقال معنى قوله الى مبدء ايك اصولا من الحكمة مبتدأ
 من علم المنطق الذي هو من مقتضاها فلا يلزم ان يكون المنطق من الحكمة
 في قوله بجروج النفس لا يعني عليك مسامحة ما فيه اذا الحكمة ليست
 نفس الخروج بل علم يخرج بعرفته النفس فتبي مبدء الخروج وآتته
 فصل هذا يكون العلم خارجا عنها جزئيا ولو كان المراد به يخرج النفس
 الى كمالها العلمي والعقل يحتمل دخول العقل فيها في قوله الى كمالها الممكن
 اقول ان اراد الامكان الذي يلزم ان لا يكون الحكم الا اكل الانبياء
 لان النفس ان طه متفقه في المادية وما يمكن لغيره نظر الى ذاته
 يمكن لاخر وان اراد الامكان بحسب نفس الامر يلزم ان يكون لكل
 شخص حكما لان نفسه خرجت الى ما يمكن لها في نفس الامر واجواب
 ان المراد ما يمكن لها من حيث التعلق بآدم المخرج بالخرج الخصوص
 فان الاستعدادات تختلف بحسب الاجزى وعلى هذا يرد بعض ما قلناه
 عليك ورجوع الجواب عليك في قوله بل جعل العلم ايضا منها فيه انه
 لا يفهم من هذا التعريف ان العلم جزء الحكمة كما يدل عليه كلمة منها بل يجوز
 ان يكون شرط حصولها في قوله وكذا من ترك الاعيان فيه ان من ترك
 هذا القيد في التعريف يجوز ان يكون تركه هو الحكمة ان المتبادر من
 الوجود الموجود الخارجي والتعريفات يجب حملها على معانيها المتبادرة
 فتركه يكون احراز عن الاستدراك لا يكون الوجودات اعلم فلا يجعل

ليست نفسي وكذا في قوله
 ومن العدم ان يكون في قوله اذا اخذت
 في مبدء ايك اصولا وجعلنا من الحكمة اذا اخذت
 اللفظة بيدك يستل عليك تعريفها وتفصيلها مبتدأ من المنطق
 لكن يجوز ان يقال معنى قوله الى مبدء ايك اصولا من الحكمة مبتدأ
 من علم المنطق الذي هو من مقتضاها فلا يلزم ان يكون المنطق من الحكمة
 في قوله بجروج النفس لا يعني عليك مسامحة ما فيه اذا الحكمة ليست
 نفس الخروج بل علم يخرج بعرفته النفس فتبي مبدء الخروج وآتته
 فصل هذا يكون العلم خارجا عنها جزئيا ولو كان المراد به يخرج النفس
 الى كمالها العلمي والعقل يحتمل دخول العقل فيها في قوله الى كمالها الممكن
 اقول ان اراد الامكان الذي يلزم ان لا يكون الحكم الا اكل الانبياء
 لان النفس ان طه متفقه في المادية وما يمكن لغيره نظر الى ذاته
 يمكن لاخر وان اراد الامكان بحسب نفس الامر يلزم ان يكون لكل
 شخص حكما لان نفسه خرجت الى ما يمكن لها في نفس الامر واجواب
 ان المراد ما يمكن لها من حيث التعلق بآدم المخرج بالخرج الخصوص
 فان الاستعدادات تختلف بحسب الاجزى وعلى هذا يرد بعض ما قلناه
 عليك ورجوع الجواب عليك في قوله بل جعل العلم ايضا منها فيه انه
 لا يفهم من هذا التعريف ان العلم جزء الحكمة كما يدل عليه كلمة منها بل يجوز
 ان يكون شرط حصولها في قوله وكذا من ترك الاعيان فيه ان من ترك
 هذا القيد في التعريف يجوز ان يكون تركه هو الحكمة ان المتبادر من
 الوجود الموجود الخارجي والتعريفات يجب حملها على معانيها المتبادرة
 فتركه يكون احراز عن الاستدراك لا يكون الوجودات اعلم فلا يجعل

قوله في مبدء الخروج والى فذكر السبب و اراد
 ان يكون العقل في مبدء الخروج والى فذكر السبب و اراد
 ان يكون العقل في مبدء الخروج والى فذكر السبب و اراد
 ان يكون العقل في مبدء الخروج والى فذكر السبب و اراد
 ان يكون العقل في مبدء الخروج والى فذكر السبب و اراد

قوله في مبدء الخروج والى فذكر السبب و اراد
 ان يكون العقل في مبدء الخروج والى فذكر السبب و اراد
 ان يكون العقل في مبدء الخروج والى فذكر السبب و اراد
 ان يكون العقل في مبدء الخروج والى فذكر السبب و اراد
 ان يكون العقل في مبدء الخروج والى فذكر السبب و اراد

قوله في مبدء الخروج والى فذكر السبب و اراد
 ان يكون العقل في مبدء الخروج والى فذكر السبب و اراد
 ان يكون العقل في مبدء الخروج والى فذكر السبب و اراد
 ان يكون العقل في مبدء الخروج والى فذكر السبب و اراد
 ان يكون العقل في مبدء الخروج والى فذكر السبب و اراد

واما على ما قيل من ان قوله
 في الخراج فنزل
 قوله و قد قيل ان قوله
 وصدق فلا وجه لاختلاف القولين
 من احاد الشافعي في الخراج
 و هو ان قوله في الخراج
 و قد قيل ان قوله
 و قد قيل ان قوله
 و قد قيل ان قوله

فقال بين البدء والمعاد فاما في غيبة الحال
 على الهيئة لعمري ان الآتي في غيبة الحال
 ما من الخلق بين الآتي والآن في غيبة الحال
 من كوران في كلب الشريعة على وجه
 لانه متعوض ببحث البدء والمعاد فاما
 الكتاب بغير البحث البدء والمعاد فاما
 قبل الاعراض عن ذكر الحكمة العبد في
 قوله قد قصت لوطا بغيره لا يصح

ايضا عن بحث البدء والمعاد من الطبيعي والآتي على اكل وجه فلا
 خصوصية لها بالعلمية فالوجه ان يقال عرض عنها لانه ليس
 نظرا كثير مدخل فيها بخلاف الطبيعي والآتي اذ يتبين مباحثها بانظر
 وقيل عرض عنها لان النظرية اشرف من العملية لبقا اثرها ابد الاباد
 بخلاف العملية فانها غير باقية واعترض عليه بان التحلي بالصورة القدسية
 وملاحظة حال الله وجلالة وقصر النظر على كماله من مراتب القوة العالمة
 ولا شك في بقائها ابد وجوابه ان المراد بالاثار هو الاثر الغريب وما كان
 المرتبان يستأقربتين بل الاثر القريب هو الاعمال قوله وفيه
 بحث محصله انه ان اريد بالامور الموهومة ما يخرج عن الوهم فابناء الرب
 عليهم وان اريد بها ما لا يكون موجودا في الخارج وان كان ثابتا في
 نفس الامر فالابناء عليه لا يصح على الاعراض وانت تعلم ان مرادنا
 من الامور الموهومة الثابت ويريد ان لا كان الربا في مبتدأ على ما ليس
 بوجوده في الخارج اعرض عنها لان الاتهام بشأن الموجودات العينية
 اكثر فلا يرد ما اورده الشارح عليه والبحث الذي اورده كلام الشريفة
 قدس سره في شرح الموقف فان صاحب الموقف لا يفرغ عن اراد
 الله والموهومة البهيمية عنها في البينة قال لا محصل لامثال هذه البحث
 وانما هي من قبل اصوات الجادات ونحوها فاورده على الشريفة هذا البحث
 وانت تعلم انه ثمة موهوم دون هذا المقام والشارح لم يفرق بين كلام
 صاحب الموقف وما قال القائل انه كور اورده على بحث الشريفة
 بجملة الشريفة قوله سواء وجد فافرض آه ان كان المراد بالافضل
 الفاضل بالفعل فلا وجه لقوله سواء فافرضها وان كان المراد

فقال بين البدء والمعاد فاما في غيبة الحال
 على الهيئة لعمري ان الآتي في غيبة الحال
 ما من الخلق بين الآتي والآن في غيبة الحال
 من كوران في كلب الشريعة على وجه
 لانه متعوض ببحث البدء والمعاد فاما
 الكتاب بغير البحث البدء والمعاد فاما
 قبل الاعراض عن ذكر الحكمة العبد في
 قوله قد قصت لوطا بغيره لا يصح

اشرف الظاهر من المقام ان المراد بالابناء
 هي الحكمة النظرية على العلم بالحق والقدرة
 العالمة ونقص الافاضلة في العلم بالحق
 ابتداء من الله وازالة الشبهة بغيره على
 منع كونها اثرها كما تقدم فلو كان الفعل بعد
 العلة اثرها صدور الافعال فلو لا يوجب بعد
 حجاب البدن
 قوله ان التحلي بالصورة القدسية واعلم ان
 النفس اذا هدئت فاعلم بالحق عن رازم
 الاعمال والافعال والافعال هي الصفات والافعال
 الموهومة هي الصفات القدسية والافعال هي الصفات
 الباطنية من الصفات القدسية والافعال هي الصفات
 الباطنية من الصفات القدسية والافعال هي الصفات
 الباطنية من الصفات القدسية والافعال هي الصفات

فقال بين البدء والمعاد فاما في غيبة الحال
 على الهيئة لعمري ان الآتي في غيبة الحال
 ما من الخلق بين الآتي والآن في غيبة الحال
 من كوران في كلب الشريعة على وجه
 لانه متعوض ببحث البدء والمعاد فاما
 الكتاب بغير البحث البدء والمعاد فاما
 قبل الاعراض عن ذكر الحكمة العبد في
 قوله قد قصت لوطا بغيره لا يصح

الغرض المذكورة وقد عدلت منها لا يخفى
في الجواب ان من الغرض لا يكون
الغرض المذكورة وقد عدلت منها لا يخفى
في الجواب ان من الغرض لا يكون

المراد بالفرض الفارض بالغرض فلا يظهر صحة او تحققي هذه الملازمة
مع عدم الفارض بالغرض غير ظاهر فالاولى الاكتفاء بقوله سواء
وجود فرض او لم يوجد واد منه الفارض بالفعل قوله فيكون
موجودة في الذهن لاني نفس الامر قد يقال ما من مفهوم الاو بصح
ان يحكم عليه انه في نفس الامر كان يقال زوجية الخسة شئ في نفس
الامر او مفهوم فيه او معلوم فيه وثبوت الشئ لشئ في ظرف فرع ثبوت
المثبت له في ذلك الطرف فكل مفهوم موجود في نفس الامر والواجب
ان الحكم في تلك القضية اما على الافراد كما هو في القضايا المتعارفة
او على المفهوم فان كان الاول فهو غير واقع اذ ليس للموضوع فرد
لاني الذهن ولا في الخارج الاعلى سبيل الفرض وهو يستلزم الوجود
الفرضي وعلى الثاني يلزم وجود المفهوم لا الافراد والحق ان امثال
هذه القضايا ارضية والحكم الفرضي يستلزم وجود الموضوع فرضيا
قوله ومنها يستوي فرضيا لا يقال ان وجود ذلك كما انه
يسمى الخارج حقيقة ليس في الذهن حقيقة ايضا وكما انه في الذهن
يكون موجودا بحسب الفرض كذا يمكن ان يقال وجوده في الخارج
ايضا بحسب الفرض فلم لا يجوز ان يسمى بالفرض وجوده في الخارج
خارجيا فرضيا وعلى هذا وقع بين الخارج ونفس الامر عموم من وجه
كما بين الذهن وبينه لا نقول اطلاق الوجود الذي عليه يستلزم
انه موجود في الذهن بحسب الفرض بل باعتبار وجوده مطلقا ليس
بحسب فرض الذهن قوله فاقول لاني لا يخفى عليك ان كلام
المتأمل في قوة المنع اذ هو موجبه لعبارة المصنف والشايع متبع

قوله قد يقال لا يعارض وبالله التوفيق
من وجوب ان مادة افراق الذهن عن نفس الامر
ليست بالمتحققة لان كل مفهوم ذلك
في نفس الامر لان ثبوت شئ في ظرف
في نفس الامر او ثبوت شئ في ظرف
من الذهن في ذلك فكل مفهوم موجود في
المثبت له في ذلك الطرف فكل مفهوم موجود في نفس الامر والواجب
نفس الامر قد يقال ما من مفهوم الاو بصح
ان يحكم عليه انه في نفس الامر كان يقال زوجية الخسة شئ في ظرف فرع ثبوت
الامر او مفهوم فيه او معلوم فيه وثبوت الشئ لشئ في ظرف فرع ثبوت
المثبت له في ذلك الطرف فكل مفهوم موجود في نفس الامر والواجب
ان الحكم في تلك القضية اما على الافراد كما هو في القضايا المتعارفة
او على المفهوم فان كان الاول فهو غير واقع اذ ليس للموضوع فرد
لاني الذهن ولا في الخارج الاعلى سبيل الفرض وهو يستلزم الوجود
الفرضي وعلى الثاني يلزم وجود المفهوم لا الافراد والحق ان امثال
هذه القضايا ارضية والحكم الفرضي يستلزم وجود الموضوع فرضيا
قوله ومنها يستوي فرضيا لا يقال ان وجود ذلك كما انه
يسمى الخارج حقيقة ليس في الذهن حقيقة ايضا وكما انه في الذهن
يكون موجودا بحسب الفرض كذا يمكن ان يقال وجوده في الخارج
ايضا بحسب الفرض فلم لا يجوز ان يسمى بالفرض وجوده في الخارج
خارجيا فرضيا وعلى هذا وقع بين الخارج ونفس الامر عموم من وجه
كما بين الذهن وبينه لا نقول اطلاق الوجود الذي عليه يستلزم
انه موجود في الذهن بحسب الفرض بل باعتبار وجوده مطلقا ليس
بحسب فرض الذهن قوله فاقول لاني لا يخفى عليك ان كلام
المتأمل في قوة المنع اذ هو موجبه لعبارة المصنف والشايع متبع

قوله واكنى ان امثال هذه القضايا ارضية من جهة
الجواب يعني ما ذكره المتأمل من ان كل ما علم عليه
هو موجود في نفس الامر ليس صحيح على ما علم عليه
لأنه لا يكون الفرض ارضية على معنى ما علم عليه
فما جزمه ارضية اذ هي حقيقة لا علم بها فلو كان
مفهومها ارضية لكانت حاصلة في الذهن دون
قوله واكنى ان امثال هذه القضايا ارضية من جهة
الجواب يعني ما ذكره المتأمل من ان كل ما علم عليه
هو موجود في نفس الامر ليس صحيح على ما علم عليه
لأنه لا يكون الفرض ارضية على معنى ما علم عليه
فما جزمه ارضية اذ هي حقيقة لا علم بها فلو كان
مفهومها ارضية لكانت حاصلة في الذهن دون
قوله واكنى ان امثال هذه القضايا ارضية من جهة
الجواب يعني ما ذكره المتأمل من ان كل ما علم عليه
هو موجود في نفس الامر ليس صحيح على ما علم عليه
لأنه لا يكون الفرض ارضية على معنى ما علم عليه
فما جزمه ارضية اذ هي حقيقة لا علم بها فلو كان
مفهومها ارضية لكانت حاصلة في الذهن دون

قوله لا يقال ان وجود ذلك معارضة بانها مادة
الامر ان كان الخارج وجودا في نفس الامر في مادة خاصه
وهو مخصص للجواب لان الامر وجودا في نفس الامر في مادة خاصه
في الخارج لان الامر وجودا في نفس الامر في مادة خاصه
الذهن ارضية لانه موجود في الذهن بحسب الفرض
الذهن وحيث انه نقض اجمالا وحيثه
نظر ظاهر وهو محصل

قوله اذا شاع انقسام الفلك آه حاصل
ان انقسام الفلك يجب احتياج الى ان
يصدق تعريف فاذن هذا هو جريان التعريف
قوله ان انقسام الفلك آه حاصل
ان انقسام الفلك يجب احتياج الى ان
يصدق تعريف فاذن هذا هو جريان التعريف

به وبصير الانقسام صفته له فهو من خواص البيولي فان قلت كيف
يراد به الانقسام الفعلي مع ان الفلك لا يتقسم بالفعل ولذا
فر الشايج في الكاشية بان المراد منه الانقسام الوهمي قلت هذا
وهم من الشايج اذ استلزم انقسام الفلك ليس نظر الى ذاته
والفلك قابل بالذات للانقسام وصرح بهذا الشيخ في تعليقه ثم
نقول لفظ بالذات قد يطلق على ما يقابل بالعرض وحاصله ان لا يكون
باعتبار التعلق حتى يكون نسبة الى الذات مجازا كما تحرك بالذات
مثلا وقد يطلق على ما يكون الذات سببا لا غير فان اراد بالذات
هنا المعنى الاول فاختار الشق الاول ولا ثم عدم صدق التعريف
على شئ فان نسبة قول الانقسام الى الجسم ليس بالمجاز وان
كان للغير فانه مدخل وان اراد المعنى الثاني فاختار الشق الثاني ولا ثم
صدق على شئ من البيولي والصورة لان كون ثبوت الانقسام
لها حقيقة ثم اذ لا حد ان يقول كل انقسام فرض ثبوته لاحد مما ليس
الاهو الجسم من يقول تركيب الجسم من البيولي والصورة يجوز ان يكون
اتحادا كما هو تحقيق صدر لنا اخيرين قد سهره فها تميز بين الصورة
والبيولي بحسب الخارج قوله وان ارادوا القابل في الجملة آه اقول
ان ارادوا بالقابل في الجملة يعني ان قبوله لا يكون بتبعية جوهر آخر ولهذا
بتبعية عرض لا يراد ما ذكره وقد يجاب عنه باختار الشق الثاني وحمل
الاجزاء على ما هو بالذات فلا يصدق على البيولي او ليس له بالذات
جسم من اجزاء ولا بأس بصحة على الصورة لانها الجسم في بادى
الراى وتوابعه في الجوهركم لم يصدق على شئ منها قوله وهو

قوله ان انقسام الفلك آه حاصل
ان انقسام الفلك يجب احتياج الى ان
يصدق تعريف فاذن هذا هو جريان التعريف
قوله ان انقسام الفلك آه حاصل
ان انقسام الفلك يجب احتياج الى ان
يصدق تعريف فاذن هذا هو جريان التعريف

قوله ان انقسام الفلك آه حاصل
ان انقسام الفلك يجب احتياج الى ان
يصدق تعريف فاذن هذا هو جريان التعريف
قوله ان انقسام الفلك آه حاصل
ان انقسام الفلك يجب احتياج الى ان
يصدق تعريف فاذن هذا هو جريان التعريف

قوله ان انقسام الفلك آه حاصل
ان انقسام الفلك يجب احتياج الى ان
يصدق تعريف فاذن هذا هو جريان التعريف
قوله ان انقسام الفلك آه حاصل
ان انقسام الفلك يجب احتياج الى ان
يصدق تعريف فاذن هذا هو جريان التعريف

واما في التاوية من هذا الكتاب ووجه
 ذلك ان التفسيرين يعيدان كون تلك البحشة
 هي النمل واما في التاوية فالتاوية هي البحشة
 لا يعيد ذلك فثبت نظر الامام عليه السلام على شارح
 المعاني وقد كسب عنوان التاوية منها يعني الاربع
 كما هو في التاوية واما في التاوية الاولى كما ذكر في
 معنى الاربع وهو اللام المتولد واما في التاوية
 فاما في التاوية واما في التاوية

[illegible]

مرتب على ثلثة فنون لا يخفى عليك انه لما رتب الطبيعيات على ثلثة
فنون لزم ان يكون كل منها جزءاً لها فيندرج كون الفن الاول الشتمل
على مباحث البيوت والصوره وتلازمها وتشخصها من الحكمة الطبيعية
مع ان تلك المباحث من الآتى وسيصرح به الشئ فالحق ان المراد
بالطبيعية المباحث المنسوبة الى الطبيعى سواء كانت من مسائله او
مبادئه فهذا التفسير هو الاول لا ما قاله القائل ولا ما حبه الشئ
اول قوله مخصرة فى الفلكيات والعنصرية قد بناقش فى المحصر
بالكواكب ويدفع بان المراد بالعنصرية العناصر وما يتركب منها
وبالفلكيات الافلاك وما هو حاصل فيها اى فى شئها لانه جوهرها
لشتمل العنصرية لكن مع هذا لا يشمل السمات اذ هي ليست بافلاك
ولا فى اشخاصها فالمراد بالفلكيات الاجسام المنزولة فى الافلاك اى
بكونها فلكا او جزءا منها او حصلاً فى اشخاصها قوله الاول فما يعنى
الاجسام آه فيه ان مما ذكر فى الفن الاول المكان وهو ليس مما يعنى
الاجسام اذ الحمد ولا المكان له القدر الا ان يراد بالاجسام شئما اجسم
اى الفلكى والعنصرى دون اشخاصها قوله اى الطبيعة وصف
الجسم الجوهري بالطبيعى باعتبار كونه موضوعاً للعلم الطبيعى الباحث عن
الجسم من حيث اشتراكه على الطبيعة والى مادة ويقال للجسم العوضى القليل
لا يتجش منه فى العلوم الرياضية المسماة بالعلمية قوله فان كان
جوهره فطبيعى آه يفهم من هذا الكلام ان التمايز بينها على هذا التقدير
بالجوهرية والعرضية ولا يخفى ان قول الابعاد فيها متفاوت اذ
انصافى الصورة والقدار ليس من نوع واحد فان اتصال المادى

قوله ان ما في جوف وهو العظم ليس من اجسام
 بدليل القاطع وهو ظاهر على ان تسليم فان يكون
 ملكيا وادرا النفس كان جوازه لا يلحق فان
 ولي بان يكون ملكيا كان في الارض في ذلك
 قوله ان الحد للكان لان الكان في ذلك
 هو السطح الخارج من اجزاي الكان في السطح الخارج من
 الجوف واما قول القائل ان الكان هو السطح الخارج من
 الجوف على سبيل ما قد مر في الشيخ في الشفاء
 غير صحيح على ما لا اجسام فهاجس اى المراد
 العلم ان ان راد بالاجسام والى كان الصادر منها
 الانواع دون الشخصى وتعرفت منى على
 القول الاول قال القائل ان الكان هو السطح
 دون الاول ان الكان هو السطح الخارج من
 الجوف على سبيل ما قد مر في الشيخ في الشفاء
 غير صحيح على ما لا اجسام فهاجس اى المراد
 العلم ان ان راد بالاجسام والى كان الصادر منها
 الانواع دون الشخصى وتعرفت منى على

في الجسد العنبري وهدى
 بالانوار الالهيه وهدى
 في الجسد العنبري وهدى
 بالانوار الالهيه وهدى
 في الجسد العنبري وهدى
 بالانوار الالهيه وهدى
 في الجسد العنبري وهدى
 بالانوار الالهيه وهدى

وقد اختلفوا في ان المكان هو الفرد وليس
يتم من التناقض بين وصف الفرد وبين وصف
الجزء لا عدم الجزئية
وهو على

الجزء لا عدم الجزئية
وهو على

وقد اوضح هنا ان المكان هو الفرد وليس
يتم من التناقض بين وصف الفرد وبين وصف
الجزء لا عدم الجزئية
وهو على

وقد اوضح هنا ان المكان هو الفرد وليس
يتم من التناقض بين وصف الفرد وبين وصف
الجزء لا عدم الجزئية
وهو على

من المذهب نظر ان هذا ليس مذهب النظام بل مذهب نظام
تركيب الاجسام من الالوان والاضواء والطعوم وغيره من الاعراض
الا انه يلزم على مذهبه ذلك من حيث لا يدرك اذ هو بعد ما اطلع على
ادلة نقى الجرح قال بقبول الجسم المقسم الى غير النهاية ومن مذهبه ان
قبول الانقسام مستلزم لمصول ذوات لاقت م فخره القول بانها
مركبة من اجزاء غير متناهية بالفعل فخره القول بالجرح واعلم ان اثبات
مذهبها حكما وهو انقال الجسم المفرد وتركبه من الهيولى والصورة لما
كان موقفا على ابطال الجرح الذي لا يجزى استدلال المصنف عليه وبعد
ابطاله يثبت الانقال على ما يقول الحكم لان مذهب محمد شمس
يستلزم اثبات الجرح ثم استدلال تركبه من الهيولى والصورة قوله
ويقال له الجرح الفرد الظاهر ان اطلاق الجرح عليه باعتبار انه ليس قابلا
للتجزئة ولا جزاله ولا ينافي هذا الاطلاق جزئية الجسم قوله وهو جرح
فوضع الوضع هنا كون الشيء مثالا له بالاشارة الحسية وقد
يطلق على المقولة وقد يطلق على ما هو جزئها الى نسبة الشيء الى الامور الخارجية
واعلم ان المراد بالوضع مجمل ان يكون الوضع بالذات وان يكون في الحكمة
وكذا المراد بالعقيدة وعلى تقدير ان يكون المراد بحكمتها بالذات يصدق
التعريف على الجسم ولو كان المراد منها في الحكمة يصدق على كل من الصورة
الحسية والنوعية اذ هما لا يقبلان القسمة بالذات والافاقية وكذا
له كان المراد من الاول ما هو بالذات ومن الثاني ما هو في الحكمة وفي ما
عكس هذا يصدق على الجسم ايضا ولا يخفى عليك انه لو اريد بالقول معنى
الطريان او اريد بعقله بالذات ما يطالب بالعرض لا يلزم شيء فاذا ذكر مع

وقد اوضح هنا ان المكان هو الفرد وليس
يتم من التناقض بين وصف الفرد وبين وصف
الجزء لا عدم الجزئية
وهو على

وقد اوضح هنا ان المكان هو الفرد وليس
يتم من التناقض بين وصف الفرد وبين وصف
الجزء لا عدم الجزئية
وهو على

وقد اوضح هنا ان المكان هو الفرد وليس
يتم من التناقض بين وصف الفرد وبين وصف
الجزء لا عدم الجزئية
وهو على

وقد اوضح هنا ان المكان هو الفرد وليس
يتم من التناقض بين وصف الفرد وبين وصف
الجزء لا عدم الجزئية
وهو على

وقد اوضح هنا ان المكان هو الفرد وليس
يتم من التناقض بين وصف الفرد وبين وصف
الجزء لا عدم الجزئية
وهو على

ذلك في الاطراف المتاخمة ثم وانعزل
عنه بان الاطراف المتاخمة تميز عند العقل
فالنوع كناية واجيب بان احد الاطراف المتاخمة
ان يكون العقل والاعتقالي في الحكم كالفعل
مختص بالارض فنفذت في العقل ان العقل
سواء في الاطراف المتاخمة والاباغة الوائنة
وفيه تسليم الاطراف المتاخمة على الوجه الذي
لا يدرك الاطراف المتاخمة في الحكم كالفعل
وهي باقية عن تميز احداهما مختصا بالارض
لا يتجلى بين العقل فعل احداهما عن الآخر لا يتناول
لا يتجلى باسم تميز احداهما عن الآخر كالفعل
مختص بالارض بالاباغة ومنع ذلك كناية كما ينبغي
ذلك لا يكون بالاباغة ومنه فصل
وهو فصل
المتجلى ان يكون
الفصل

هذا الكلام من رده السيد كحلان يكون ارادوا
على المورد على نفق صاحب القبل بان
فيما انما يختلفان بحسب ان النقيب غير جامع
فيما بحسب غير جامع فلا وجه لعل ان
باعتبار كل واحد من موارد النفق
ان يكون وجهه الاغراض برتبة
هو انظار من العبارة فافهم كورال

فإنه فيجب أن يكون امتداد الخط في مساحته إذا كانت الإشارة
لا يغير الخط لأن مقتضى ذلك أن يكون في كل نقطة
منه خط واحد لا يتغير إلا إذا تغيرت نقطة
فإنه إذا كانت الإشارة الأولى
الامتداد بالضرورة الأولى
فإنه لا يمكن أن يكون
الامتداد في كل نقطة
فإنه لا يمكن أن يكون
الامتداد في كل نقطة

الإشارة إليه قد يكون امتدادا خطيا في مساحته إذا كانت الإشارة
فصل المشير وهي تحيل الامتداد لانفسه فإن قلت لم لا يجوز ان
ان يكون في الاصطلاح موضوعا لهذا المعنى قلت لو كان كذلك
لجاءت في وجوبه بحسب الاصطلاح ان يقال خيلت الإشارة ولم يصح
فذلك اشترت إشارة حسية قوله قد يكون امتدادا سطحيا يطبق
الخط الذي هو طرفه بفهم منه ان الامتداد السطحي يلزم ان يكون طرفه
خطا يطبق على الخط المشار اليه ولا يلزم ذلك بل يجوز ان يكون
ذلك السطحي على هيئة مثلثة قاعدة عند المشير ورأسه نقطة عند
الخط المشار اليه منطبق على نقطة منه وأيضا قد يكون الإشارة إلى
الخط امتدادا جسيما على هيئة مخروط قاعدة عند المشير ورأسه
منطبق على نقطة من المشار اليه وأيضا يجوز ان يكون الخط المشار
اليه محيط دائرة كدوائر الفلك مثلا فلا يجوز انطبق طرف السطح
الذي هو امتداد الإشارة عليه قوله والفرق بين الإشارتين
يفهم ان الإشارة القصدية يجب انطباقها على المشار اليه بل
يفهم ان الفرق بين القصدية وغيره بالانطباق وعدمه وانت
تعلم انه لا يلزم ذلك اذ يجوز ان يقصد الإشارة الى الخط بامتداد
خطي بل الى السطح بل الى الجسم كيف وقد قال بجيد هذا ان لا أغلب
في الإشارة الحسية الامتداد الخطي ومن الظاهرات الغالب
الإشارة قصدنا على فيه وفيما يليه وألحق ان الإشارة تعيين
وتمييز من جانب العقل لكن العقل حال التعيين يتوهم في الجسم
والجسمانيات المحسوسة امتدادا يصل اليه فالشار اليه قصد ما يعينه

فإنه فيجب أن يكون امتداد الخط في مساحته إذا كانت الإشارة
لا يغير الخط لأن مقتضى ذلك أن يكون في كل نقطة
منه خط واحد لا يتغير إلا إذا تغيرت نقطة
فإنه إذا كانت الإشارة الأولى
الامتداد بالضرورة الأولى
فإنه لا يمكن أن يكون
الامتداد في كل نقطة
فإنه لا يمكن أن يكون
الامتداد في كل نقطة

فإنه فيجب أن يكون امتداد الخط في مساحته إذا كانت الإشارة
لا يغير الخط لأن مقتضى ذلك أن يكون في كل نقطة
منه خط واحد لا يتغير إلا إذا تغيرت نقطة
فإنه إذا كانت الإشارة الأولى
الامتداد بالضرورة الأولى
فإنه لا يمكن أن يكون
الامتداد في كل نقطة
فإنه لا يمكن أن يكون
الامتداد في كل نقطة

قوله اللهم الان براد ان الاشارة قوله او
 قولا في الجملة اي لا يلزم الاتحاد في جميع الاوقات
 بل يكفي في بعضها بعض الاوقات والاشارة
 بكونه في جملة الاشارة او لا يوجب الاتحاد
 في جميع الاوقات

قوله والاشارة في الجملة اي لا يلزم الاتحاد في جميع الاوقات
 بل يكفي في بعضها بعض الاوقات والاشارة
 بكونه في جملة الاشارة او لا يوجب الاتحاد
 في جميع الاوقات

اي نهاية الخط فلا يصدق الاتحاد في الاشارة بينها وبين الخط
 لان الخط يتبعه الاشارة الى النقطة التي وصل الامتداد اليها يكون
 من البه مع عدم الاشارة الى تلك النقطة اللهم الا ان يراد
 ان الاشارة بالذات الى احدهما عين الاشارة الى الآخر بالنتج او
 عينها في الجملة والتحقق ان الاشارة احيى القصدية لا يمكن الى
 الاطراف فان الحق كما يفهم من اشارات الحكماء لا سيما الشيخ في الشفا
 ان المحقق في الخارج ليس الا الجسم وهو امر واحد اذا لفظ احد
 ظاهره فقط ولولا حط من حيث النهاية فهو السطح وكذا حال الخط
 والنقطة فوجود هذه الامور تجريبي وما يشار اليه بقصد بالاشارة احيى
 يلزم ان لا يكون كذلك فاقوله يتحقق السطح الذي هو طرفه لا يلزم
 ان يكون طرف الامتداد الجسمي سطح بل يجوز ان يكون خطا وان
 يكون نقطة بل يجوز ان يكون السطح المتشار اليه بحيث لا يجوز ان يخرج
 من المشية امتداد يتحقق طرفه عليه كسطح الفلك وكذا نقول فيما
 بعد ذلك قوله او امتداد جسمي يتحقق السطح الذي هو طرفه
 قد يكون طرف الامتداد الجسمي نقطة وقد يكون خطا وقد يكون
 سطحاً لكن غير صالح للانعقاد على سطح الجسم اذ قوله ويمكن
 ان يتكلف اقول لا يخفى عليك ان مع هذا التكلف يرد عليه انه يصح
 التعريف على مجموع المادة والصورة التي هي الكلي بالنسبة الى كل
 جزء من جزيئها ويصدق بذلك التكلف انقراض التعريف بخصائص
 اليسولى بالصورة والجسم بالمكان والمكان بالجسم والناظر بالجسم
 والما في الورد لكن يرد ان لو كان هذا معنى القول لا حاجة بعد ما

قوله والتحقق في الجملة اي لا يلزم الاتحاد في جميع الاوقات
 بل يكفي في بعضها بعض الاوقات والاشارة
 بكونه في جملة الاشارة او لا يوجب الاتحاد
 في جميع الاوقات

قوله والاشارة في الجملة اي لا يلزم الاتحاد في جميع الاوقات
 بل يكفي في بعضها بعض الاوقات والاشارة
 بكونه في جملة الاشارة او لا يوجب الاتحاد
 في جميع الاوقات

قوله والاشارة في الجملة اي لا يلزم الاتحاد في جميع الاوقات
 بل يكفي في بعضها بعض الاوقات والاشارة
 بكونه في جملة الاشارة او لا يوجب الاتحاد
 في جميع الاوقات

قوله والاشارة في الجملة اي لا يلزم الاتحاد في جميع الاوقات
 بل يكفي في بعضها بعض الاوقات والاشارة
 بكونه في جملة الاشارة او لا يوجب الاتحاد
 في جميع الاوقات

في ظاهر اللفظ كغير فائدة على ان يقول
الشئ ثم يترك او خشيته نوباً على ان يترك
دفع ما به من البهارة بالاشارة والعناية
وهو محلل

قوله عن سائر القيود اي القيود الخارجة
قوله عن الذات
قوله عن الذات
قوله عن الذات

عن الذات
قوله عن الذات
قوله عن الذات
قوله عن الذات

نقرر معنى السكول الى اثبات ان الصورة لا تتخرج عن الهيولى وان
العرض لا ينتقل عن الموضوع مع انهم تخلوا امواته اثباتها واتوا بمقدار
بشكل انما بها ونحن اغنيانا عن ارتكاب هذا الكلف فتذكر قوله
بعينه يفيد ان عدم الاحتياج بنوعه لا ينافي الاختصاص او العرض
لا يحتاج بنوعه الى موضوعه المعين بل حتماً به انفسه وقوله نظراً
الى ذاته يفيد ان المعبر في اكلول احتياج اكلال مع قطع النظر عن
سائر القيود فيخرج المتداخلان فانها مع قيد الذات اكلال وكيفية يحتاج
كل واحد منها الى الآخر وايضاً هذا القيد شعر بوزم كون مثلاً
المعية غير خارج عن الذات حتى لا ينقض سطوح الافلاك المتعقبات
كل واحد منها بشخصه بدون ما يماثله قال الشئ في المحاشية بعينه
اي بحسب شخصه وهذا مبني على ما ذهبوا اليه من ان شخص الصورة
بالهيولى وشخص العرض بالموضوع فائدة هذا القيد اخراج سطوح
الافلاك الماسة فانه لا يمكن مفارقة بعضها عن بعض كمن لا يوسطة
ان شخصه موقوف عليه بل لا متاع كالحرق والالتيام وان تعلم انه
لا يفهم منه فائدة قوله نظر الى ذاته ويمكن ان يقال معنى الاختصاص
كونه بحيث يتبع ان يوجد بدون الحصول فيه سواء كانا جوهرياً او
عصبياً او مختلفين وليس فيه ذلك الكلف ويخرج السطح من
المنطقة بعضها على بعض قوله وقد قيل معنى حلول الشئ في الشئ
على هذا التعريف لا يبرهن ان يكون المحل حالاً قوله تحقيقا لحلول
الاعراض آه يحتمل ان يكون قوله تحقيقاً او تقديرًا تفصيلاً للاشارة
الحسية وان يكون تفصيلاً للاتحاد وعلى التقديرين يبرهان المكان

قوله المتعقبات
قوله المتعقبات
قوله المتعقبات
قوله المتعقبات

قوله وليس فيه ذلك التكلف
قوله وليس فيه ذلك التكلف
قوله وليس فيه ذلك التكلف

قوله لا يبرهن
قوله لا يبرهن
قوله لا يبرهن

[illegible]

الكان بمعنى البعد المجرد الوجود لا يقبل الاشارة احبته تحقيقا
تجروده وعلى تقدير ان يكون مثالا الى الاشارة احبته لما نجد مع
الحجم فيها بل على هذا التقدير يصير مادية ولا يبقى مكانا وايضا ان كثيرا
من اعراض الاجسام لا يقبل الاشارة الحقيقية ولا الاتحاد
مع المخل فيها كالكون والاصوات والطعوم مثلا الا ان يكتفى بكون
الاتحاد او الاشارة تحقيقا فكون محلها خارجا للاشارة بالذات قوله
وهذا التعريف صادق عليه فيه انه يجوز ان يكون هذا التعريف
للملوك الصورة والعرض والخاص ان حلولها كونها حاصلين فنجبت
آه قوله اما اذا كان المكان آه في المكان مذهب كثيرة لكن المشو
المعول عليه عند الجمهور مذهب المشائين والاشراقين واشعر بان
التعريف صادق على المكان باي مذهب اريد واشرا واولا الى
مذهب الاشراقين لان جريان النقص فيه اظهر ويمكن ان يقال
المرايين قوله حاصله ان حصوله معقد بكونه فيه فلا ينقض قوله
فلان الاشارة آه لو كان هذا الدليل حاصلا بزم من الاشارة
الى اتي جسم كان الاشارة الى سطح الفلك الاعظم لان الاشارة
الى ذلك الجسم اشارة الى السطح والاشارة الى سطح الاشارة
الى السطح الذي هو مكانه والاشارة الى السطح اشارة الى الجسم
الذي هذا السطح نهايته حتى ينتهي الى نهاية الاجسام والسطوح
واكل ان قوله الاشارة الى السطح اشارة الى السطح الذي هو مكانه
غير مسلم وقوله لا ينفاد عليه غير مثبت لان مجرد الانطباق في
لا يستلزم اتحاد الاشارة لان الاشارة يتميز من العقل ولا يلزم

الاجابة
على صاحب التعريف ويمكن الاشارة
إلى موضع التعريف فاقول
الصيغ في التعريف فاقول
قد رتبة انه يجوز حاصله ان صدق التعريف
م لان ضمير يكون راجع الى الشيء اكل وليس
و الصورة فان الخطأ اكلول فيها معلوم ويسمى
المطلوب لتعيين تلك الكائنة اعني اكلول
وتشترط على المختص بان هذا التوجيه يدل على
على دخول حلول الجسم في المكان وهو
كحقيق المرفوع لا بد على التعريف ما اراد به
على جامع ابني وقد نظر لارفاق من النسيب
فقره ان

[illegible]

عاش كرمي زاده و قد خرجت في حاشيته رسالة في
النفوس الاجلالي كالمشاهدة
مشارف

فذكر كانه ولم يجرى به لانه قد
 الص وجود الوافى اليه ان يريه فذكر
 كالاطراف وفيها من الوحدة والاضافات
 اريد به ام اضراسية وهذا يدل على
 الجودات لان الظاهر ان الامام قال فيها
 لا على الامام لان الظاهر ان الامام قال فيها
 على منسوب المظنن فانهم لا يقولون بالحدوث
 فذكره السوال عليه وقدر ان الامام قال فيها
 ليست بوجوده في الخارج على ما هو المتحقق
 فذكره السوال عليه وقدر ان الامام قال فيها
 فذكره السوال عليه وقدر ان الامام قال فيها

فذكره السوال عليه وقدر ان الامام قال فيها
 فذكره السوال عليه وقدر ان الامام قال فيها
 فذكره السوال عليه وقدر ان الامام قال فيها
 فذكره السوال عليه وقدر ان الامام قال فيها
 فذكره السوال عليه وقدر ان الامام قال فيها

من تميزه وقبيلته شيئا تميز ما ينطبق عليه بالذات ولا بالتبعية كما
 لا يخفى قوله من ظاهر كلامه اقول كانه تنوع الامام في نفي وجوده والاعراض
 الغير السارية كالاطراف وغيرها من الوحدة والاضافات وح
 لا ينصور الاعتراض بالاطراف وغيرها ولا يخفى عليك ان قوله
 مختصا به مستدرك الا ان يقال فائدة اخرج مثل الماء الذي في
 الطين والورد او المراد بالاختصاص كونه بحيث لا يتحقق به ذرة نظرا
 الى ذاته كالم قوله ويرد عليه وايضا يدعي انه لا يصدق في حلول
 الهيئة التي هي للزاوية الغير السارية في السطح بل على حلول الصفات
 في الجودات وقد يشك في حلول الاطراف باننا نعلم بدهية ان احوال
 في شئ لا بد له من المعية مع جزء من اجزائه او مجموعه من حيث هو
 وليست الاطراف منفصلة بشئ منها لانه ليس للقادر اجزاء بالفعل
 والاجزاء العرضية ليس شئ منها محلا للطرف لان كل جزء من السطح
 مثلا سطح وليس الخط مع شئ من السطح واللا انقسم بانقسامه واما
 عدم معية بالنسبة الى الجوع فلان الجوع ينعدم بالانقسام فنعدم
 اعدام امر وحدث امر آخر مع اننا نعلم انه ليس كذلك وانما انها
 حالة في الجوع ومعارضة له وينعدم بانعدامه وبدهية مشاهدة بقائنا
 بدهية الوهم قوله بصير احد المتعلقين نوعا لآخر ان اريد به الاختصاص
 انه بحيث يصح حله موطنه فلا يصدق في حلول البياض بالنسبة الى
 احكم مثلا وعلى حلول الاطراف وان اريد به انه يصير محولا عليه ولو بوط
 ذو فلا يخفى انه يصدق في حلول البياض بالنسبة الى الصورة فانه يصدق
 صورة ذات بهول ويصدق في على المال بالنسبة الى صاحبه بل العوض

فذكره السوال عليه وقدر ان الامام قال فيها
 فذكره السوال عليه وقدر ان الامام قال فيها
 فذكره السوال عليه وقدر ان الامام قال فيها
 فذكره السوال عليه وقدر ان الامام قال فيها
 فذكره السوال عليه وقدر ان الامام قال فيها

فذكره السوال عليه وقدر ان الامام قال فيها
 فذكره السوال عليه وقدر ان الامام قال فيها
 فذكره السوال عليه وقدر ان الامام قال فيها
 فذكره السوال عليه وقدر ان الامام قال فيها
 فذكره السوال عليه وقدر ان الامام قال فيها

فذكره السوال عليه وقدر ان الامام قال فيها
 فذكره السوال عليه وقدر ان الامام قال فيها
 فذكره السوال عليه وقدر ان الامام قال فيها
 فذكره السوال عليه وقدر ان الامام قال فيها
 فذكره السوال عليه وقدر ان الامام قال فيها

قوله ان الصورة الجوهرية المرسومة في
الخيال واعلم ان الصور الكلية والجزئية
حاصلة في النفس اتفاقا وكذا كان صور
الجسم وبجسبات عند كثير لا يقال لان
بج ان يكون النفس في الاصل لا يكون
قوله ان النفس في الاصل لا يكون
قوله ان النفس في الاصل لا يكون

المعرض بالنسبة الى عارض ثم اقول لا يخفى على البصير ان الصورة
الجزئية المرسومة في الخيال لها اختصاص ناعت بالنسبة الى النفس
الناطق اذ لها تعلق صحيح لان يقال النفس عالمة بها مع انها ليست
حالة فيها ثم اقول المراد بالناعت اما بوجوب تعلقها بالذات او بوجوب
تعلقها بالعرض وعلى الاول يلزم ان يكون اللون والضوء بالنسبة الى
الجسم الذي سطره النصف باللون والضوء والاولا بالذات غير حالة
وعلى الثاني يلزم ان يكون الامور الخارجية التي صورها عند العقل حاصلة
حالة فيها اذ هي معونة بالعرض ولها تعلق بالنفس صحيح لان يقال
النفس عالمة بها بالعرض قوله اقول هنا بحث آه في بحثه بحث لانا
لانم تحقق التعلق الذي بين البياض والجسم بين الفلك والكوكب
والجسم ومكانه فانا وان لم نعلم ماهية اختصاص البياض بالجسم
لكن نعلم بهايه عدم تحقق ذلك التعلق كما حصل له بين الجسم ومكانه
والفلك والكوكب وانما حصل ان تصور الاختصاص الذي يكون للنفث
بالنسبة الى المنعوت بدوي بوجه ممازج عن غيره فان العقل يجد
للاوصاف اختصاصا خاصا لموصوفاتها لا يشاركها فيه غيره ولا يفرق
باله اية بين ذلك الاختصاص والاختصاص الاخر من الاختصاصات
قوله لانه قد يطلق على الجسم الذي آه الاول ان يقال على الاجسام
التي يتركب منها ليطابق المثال وقد يطلق ايضا على الماهية النوعية
من جسم يتركب من افرادها جسم آخر كما كتبت شيئا بالنسبة الى السري
قوله فان قلت آه يمكن ان يكون السؤال اعراضا على المصنف
بان ذكر تلك المباحث هنا غير مناسب لانها من الالهي ويمكن ان لا يكون

قوله ان النفس في الاصل لا يكون
قوله ان النفس في الاصل لا يكون
قوله ان النفس في الاصل لا يكون

قوله ان النفس في الاصل لا يكون
قوله ان النفس في الاصل لا يكون
قوله ان النفس في الاصل لا يكون

قوله ان النفس في الاصل لا يكون
قوله ان النفس في الاصل لا يكون
قوله ان النفس في الاصل لا يكون

قوله فان قيل ان كان كوجب الزكوريان
ان يثبت عليه الطبع فوجع الطبع فوجع خلاف ان
جذب الطبع كانا حارة الطبع فوجع الطبع
فوجع الطبع كانا حارة الطبع فوجع الطبع
فوجع الطبع كانا حارة الطبع فوجع الطبع

قوله فان قيل ان كان كوجب الزكوريان
ان يثبت عليه الطبع فوجع الطبع فوجع خلاف ان
جذب الطبع كانا حارة الطبع فوجع الطبع
فوجع الطبع كانا حارة الطبع فوجع الطبع
فوجع الطبع كانا حارة الطبع فوجع الطبع

بالطبع مستند بان يجوز ان يكون النار التي عندنا كذا لا حتميا
بالهواء الحار دون التي ليست عندنا ويجاب بان خروج عن الانضغاط
فكيف لو قيل بهذا الجواب في دفع منع الرطوبة ليس خروج عن الانضغاط
ووجب في غير ذلك خروج عن الانضغاط فلف لانه لو كانت الحارة ليست طبيعة
لنار ومكتسبة من الهواء لكان الهواء الذي اكتسب النار الحارة منه
احر منها بهذا خلف اقول في هذا الكلام انظار اما اول فلان صعوبة
التشكيل بالاشكال لا يوجب عدم قبول الانضغاط غاية ان يوجب
صعوبة مع ان قبولها للانضغاط معلوم بالمشاهدة واما ثانيا فلان
الكلام في قابليتها للانضغاط فليمنع المانع لو كان مترددا فيها وليس
الكلام في رطوبتها وقبولها للانضغاط لا يتوقف على رطوبتها واما
ثالث فلان قوله لكان الهواء الذي اكتسب آه غير مسلم اذ يثبت حارة
للحارة فيجوز ان يكون بسبب اليبس الطبيعي احر مما اكتسب الحارة منه
كان الاجسام المتحركة مكتسبة الحارة من شعاع الشمس ويكون
احر منها قوله واللازم آه اقول حاصل مقصود المتن ان بعض الاجسام
القابلة للانضغاط متصل واحد والاى وان لم يكن تلك الجنية صادقة
لزم الجوز لان نقيضها صادق وهو لا شئ من الاجسام متصل واحد
وهذا يستلزم ان يكون لكل جسم مفصل ولما كان ثابته من الانتهاء
فيتم الجوز او ما في حكم قوله وهو ج لان كل كثرة بزم ان يكون الواحد
موجودا فيها لان البسيط مبدء المركب وهذا الحكم بهي كما ادعا
الشيخ في الاشارات فلا يلتفت الى ما قيل ان القدر العزوي ان المركب
لا به من اجزاء يتقوم بها واما انها ذه الى ما ليس بمركب فليس يتبين

قوله فان قيل ان كان كوجب الزكوريان
ان يثبت عليه الطبع فوجع الطبع فوجع خلاف ان
جذب الطبع كانا حارة الطبع فوجع الطبع
فوجع الطبع كانا حارة الطبع فوجع الطبع
فوجع الطبع كانا حارة الطبع فوجع الطبع

قوله فان قيل ان كان كوجب الزكوريان
ان يثبت عليه الطبع فوجع الطبع فوجع خلاف ان
جذب الطبع كانا حارة الطبع فوجع الطبع
فوجع الطبع كانا حارة الطبع فوجع الطبع
فوجع الطبع كانا حارة الطبع فوجع الطبع

[illegible]

فوز لكل جسم
الغالبه لا تغلب
بغيره الله شاك
م

بنفسه والكثرة لا بد منها من الواحد العددي لامن الواو حاكف يقي
لجواز اشتراكه على احاد اخر وهكذا فانه مأكورة غير مسموعة قوله لانه
يستلزم آه وايضا انه يستلزم عدم جواز قطع في الزمان المتناهي
ولا يخفى ايضا انه ذلك القائل ان يقول الزمان ايضا غير متناهي
الاجزاء فيجب ان يقطع في زمان متناهي الامتداد غير متناهي الاجزاء
هذا الجسم الغير المتناهي الاجزاء المتناهي الامتداد لان ذلك الزمان
المتناهي الامتداد مركب من اجزاء غير متناهية ولا يخفى عليك انه
يرد على الوجه الاول ان ذلك الاستدلال لم يأت على ذلك يكون
الاجزاء الغير المتناهي متناهية والتركيب من الاجزاء الغير المتناهية
المتناهية لا يستلزم ما ذكر قوله اذ ليس معنى كلامهم آه هنا بحث
اذ لو لم يكن خروج تلك الانقسامات الى الفعل فالانقسامات
الممكنة لا يخرج يكون متناهية فلا بد من ان ينتهي الانقسام الى مرتبة
لا يمكن الانقسام بعد ما مع ان افرضنا انها غير متناهية واجوب ان
خروج كل واحد من تلك الانقسامات ممكن ولا يترتب منه التحدوير بل
يترتب من خروج جميع الانقسامات وهو محتمل ولا يترتب منه خلاف
مفروض على ان المفروض قبوله للانقسامات الغير المتناهية المفرضية
لا التجاذبية ولا الواسية ايضا فان الانقسامات التجاذبية والواسية
محصلة من تقسيم متناهية يمكن خروج جميعها الى الفعل واما المفرضية
فهي غير متناهية لان العقل يقدر على فرض الانقسامات الغير المتناهية
ملاحظة جميعها اجمالا وفيه ان الحكم بان قابلية الانقسامات المفرضية
يستلزم ان يكون ذات الانقسام موجودة في نفس الامر والمكانات

فولكون من احوال الحقيقى المرام من الزواجر الحقيقى
هو ان يكون متصلا واحدا بالقطر ولا يكون
قابلا للانقسام
بيان الملامه

بيان الحارة ان في تركيب الجسم من اجزاء في
مشتابه بالفعل لا في كونه قطع المسألة على قطع
اجزائها وقطع كل جزء منها بسكون على قطع
ما قبله فيكون قطع جميع اجزاء المسألة بالفعل
والمتبقي في زمان جزء من وقت فيجب

ان لا يقطع نكته المسافر اصلها
اصحها في

ان لا يقطع على احد
اصحابي

الى علي بن ابي طالب الذي دفع في امره الاموال
لان كل شئ آتاه الذي دفع في امره الاموال

محمد حسن

خبرني

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ولما كانت النصف مائة المفروضة غير متناهية وذواتها موجودة فيحصل
منها مقدار غير متناه ضرورية ان مجموع المقادير الغير المتناهية غير متناه
قبل المقادير الغير المتناهية اذ كانت متساوية او متزايدة كان مجموعها
مجموعها غير متناه بالضرورة واما اذا كانت متناقضة فلا لا يرى
ان انصاف الذراع المندخله الغير المتناهية بمعنى نصفه ونصف نصفه
وهكذا الوضعت موجودة لم يحصل منها الا الذراع والجسم انما يقبل
الانقسام الى اجزاء غير متناهية متناقضة بمعنى انه لا ينهي تجزئته الى
حد لا يمكن للعقل تجزئته فتلك الاجزاء متناقضة على الولا والافضل
انقسام الى اجزاء غير متناهية متساوية فمتنع بداهة فضلا عن التزايد
قال استنادا مستحكما لا زال في مرة اخرى مضمورا انه وقع بهذا
البحث بيني وبين هذا القائل في مجلس بعض من السلاطين فاتي
القائل بذلك الجواب فقلت الاستناد المنقسم الى الاجزاء المتناقضة
الى غير النهاية بعينها منقسم من الاجزاء المتزايدة من الطرف الآخر
فالزم واسكت واخول للقائل ان يقول انما يلزم الانقسام الى
الاجزاء المتزايدة لو كان هناك جزء هو النقص الاجزاء ثم ازيد منه وهكذا
الى غير النهاية ولا يخفى انه لا يوجد منها جزء هو النقص الاجزاء بل كل جزء
يلاحظ يوجد جزء آخر النقص منه نعم يلزم وجود الاجزاء الغير المتناهية
المتزايدة لان النقص والتزايد متضايقان فكلما تحقق جزء ناقص
لزم تحقق جزء زائد في مقابلة فلو تحققت الاجزاء المتناقضة الغير المتناهية
لزم ان يكون الاجزاء المتزايدة الغير المتناهية متحققة ايضا ويكون منع
استحالة فان ما نعلم بطلانه بداهة انقسام الشيء الى الاجزاء المتزايدة

وان يقال نصف الذراع ونصف الذراع
ونصف الذراع وهكذا الى غير النهاية فان
ثلاثة مقاديرها لا يتعد الا ربع نصف
الذراع لا ربع مجموعها لان في اجزاء ولا في الجسم
فلا حاله يكون مجموعها غير متناهية فكذا به
الكل في التزايد ايضا فباراه اجزاء مائة
عبد الرحمن
جواب سائل مقدر تقديره ان كان زاد
اكتفاء من تخلفهم الجسم قال لا انقسام
الى غير النهاية فثبت مطلقا سواء كان الاجزاء
متساوية او متزايدة او متناقضة فلم
وزاد قبل المقادير الغير المتناهية اذ كانت
متناقضة فلا حاجة بعلمه والجسم انما
يعيش به

بان كان جزء هو انقص ثم ازيد منه وهكذا الى غير النهاية كما مر
 لا محذور الاجزاء المترابطة فانه لازم للاجزاء المتناقصه الغير المتناهية
 ومن يمنع استحالتها يمنع استحالة هذه ايضا لكن لا يخفى عليك جريان
 برهان التضايف هنا فانا نقول نأخذ الجزء الذي هو ازيد الاجزاء
 الى غير النهاية ونجد بعده في مقابلة كل زائد ناقص فلا بد ان يكون
 في مقابلة ازيد الاجزاء جزء هو انقص الاجزاء والآن لازم وجود احد
 المتضايفين بدون الآخر قوله بل المراد بهذا احد اطلاق في لفظ غير
 المتناهي وغير المتناهي بهذا المعنى لا ينسب الى آخر بانه مساو او ازيد
 او انقص فلا يرد ما يتوهم من ان اجسم لو كان قابلا لانقص ما غير متناهية
 والزمان ايضا كذلك فاذا وقعت حركة متحركين مختلفين بسرعة
 وبطء في زمان فلا شبهة في ان لكل منهما في كل آن يفرض في الزمان
 حدا من حدود المسافة وايتنا في ذلك كحد هذه الحدود ودية للآثار
 المفروضة فيلزم تباين الحركتين مع فرض اختلافهما بسرعة وبطء
 قوله كيف لا وقد قال في غير الجيس ان مبادى الاجسام آه وقد رد
 الشيخ الرئيس في الاشارات على في غير الجيس بان القضية مطلقا تحدث في
 المقسوم اثني عشر دوى طباع كل منها طباع المجموع وطباع الجزء والخروج
 الموافق له في الماهية فمناك اربعة اجزاء متحدة في الماهية اثنا عشر متصلا
 في جزء واثنا عشر متفصلا احدهما ذلك الجزء المفروض في المتصل والآخر
 جزء آخر فيجز على المتصلين ما يجوز على المتصلين من الانفصال وعلى
 المتصلين ما يجوز على المتصلين من الاتصال وما من الانفصال في
 المتصلين لا يجوز ان يكون الماهية ولا زماها تهاش الاجزاء بل يكون عارضا

لفظ غير المتناهي يطلق على معينين احدهما
 ما يتناهي الى حد انقص عنده وان امتنع خروج
 جميع ذلك الى الفعل والشارح ان يكون بحيث ان
 جزء اخذت منه وجدت فاضلا عليها
 صدره الكبر

وفيه ان معلومات القوة ومقدوراتها غير متناهية
 بهذا المعنى مع ان الاول اثر وازيد من الثانية
 على ما مر في الكتب الكلامية وفيه تمام
 سبيلاني

انى در حال ان ان كان غير متناه ايضا لا يظن
 على اجسم غير المتناهي اعني المسافة كما حركه
 والمسافة ان اجسم ان كان غير متناه ومنه
 المسافة يكون الزمان وحركة ايضا غير
 متناهين لانها قضا عليه حادثة

لا مركب من اجزاء متخالفة في الالوان
كذلك لا مركب من اجزاء متخالفة في الالوان
كذلك لا مركب من اجزاء متخالفة في الالوان

عارضا مضارقا وامتناع الانفكاك لعارض مضارق لا يتنافى
القبول الذي وسو المراد بهذا ولا شبهة ان ثنائي الاجزاء هم
ولو بني الكلام على تسليم الخصم يكون جدا خارجا عن الكثرة ولا يحد
اذ ثنائي ان يقول لم لا يجوز ان لا يكون الاجسام كذلك وقد يقال
في تقوية ذمها طيس ان عرض الكثرة لشيء على وجهين احدهما
ان يكون في ابتداء الخلقة كثيرا والثاني ان يكون في ابتداء الخلقة
واحدا ثم عرضت الكثرة والاولى بحسب التحقيق اعم من عرض
الانفكاك والانفصال فلا يلزم من جواز عرض الكثرة للطبيعة
جواز عرض الانفكاك لها وما عرض للجزئين المفضلين ليس لانها
في ابتداء الخلقة امران وما يفرع على ثنائيتها في المادية ليس الا
جواز كون المتصلين ايضا كذلك اى امكان كونها امرين في ابتداء
الخلقة ولا يلزم من ذلك جواز كونها موضوعين للانفكاك
بعد كونها متصلا وطلقها موجودا واحدا فيجوز ان يقول ذمها طيس
ان ذات تلك الاجسام المتصلة ينافى الانفكاك ولا ينافى الكثرة
بان يكون في ابتداء الخلقة كثيرة كان طيبة الا ان لا تقبل ان
ينقسم ان واحد الى اثنين ولا ينافى عن الكثرة في ابتداء الخلقة
وانت خير بان تجوز كون ذات ذين المتصلين امرين في ابتداء
الخلقة مستلزم لتجزؤ كون المتصل الواحد بالفعل المشتمل على الجزئين
المتصلين امرين متعددين وكون الشيء الواحد متعدد امتكرا
لا يستقيم الا بالانفصال وقوله والاول اعم بحسب التحقيق من عرض
الانفكاك ثم اذا كان عرض الكثرة لعرض الوحدة بعينه

فانه لا ينافى في متبذير الجبس اذ متبذير عدم
يقول طرانا الانفكاك بانفسه لا ينافى في متبذير الجبس
وهو لا ينافى في القول بان الانفكاك اى الانفكاك
لا يقبل ان لا الانفكاك اى الانفكاك
فانه لا ينافى في متبذير الجبس اذ متبذير عدم
يقول طرانا الانفكاك بانفسه لا ينافى في متبذير الجبس
وهو لا ينافى في القول بان الانفكاك اى الانفكاك
لا يقبل ان لا الانفكاك اى الانفكاك

فانما يستقيم بانها لا ترى واحدا من ذلك القول
الوحدة بعينه وليس كذلك فانه الكلام في
قوة فتناسل اشياء ثمرة وكون الكلام في
اعم بحسب التحقيق من عرض الكثرة لشيء على وجهين
كون عرض الكثرة لعرض الوحدة بعينه
والثاني بان لا ينافى في متبذير الجبس اذ متبذير عدم
يقول طرانا الانفكاك بانفسه لا ينافى في متبذير الجبس
وهو لا ينافى في القول بان الانفكاك اى الانفكاك
لا يقبل ان لا الانفكاك اى الانفكاك

اي الشيء الاول اعم من عرض الكثرة لعرض الوحدة بعينه
التي تكون النسبة بين المتصلين بحسب
التي تكون النسبة بين المتصلين بحسب
التي تكون النسبة بين المتصلين بحسب

جواب السؤال المقدر بقوله
للاطراف لانها لا يكون على المتصلين
للاطراف لانها لا يكون على المتصلين
للاطراف لانها لا يكون على المتصلين

فيكون ان يقال كيف يكون في وصف الكثرة
 فيكون ان يقال كيف يكون في وصف الكثرة
 فيكون ان يقال كيف يكون في وصف الكثرة
 فيكون ان يقال كيف يكون في وصف الكثرة

والمثل المذكور منظوريه اذ النقطه المصورة بصورة انسان
 يجوز قبل تصويره بصورة تصويره بصورة انسان والانسان الواحد
 اي ما هو مع وصف الوحدة لا يجوز ان يصير منكثرا بان يتصور بصورة
 انسانين وقد يجاب عن اصل الابراد بانه لا شك ان الامتدادية
 الجسمي من حيث هو طبيعة نوعية فلا يختلف مقتضاها في الاشخاص
 فامتداد البسيط الواحد الذي هو منقسم وبما فرضنا لا فعلا
 كما امتداد المجموع كالحاصل من ذلك الجسم الواحد جسم آخر فيقتضي كل
 منهما ما يقتضي الآخر قبل لان وجود الامتداد في الفصل المذكور فان
 الامتداد يستلزم وجود الخط بالفعل فيه ويزعم منه قبول الانقسام
 بالفعل بهف وان سلم وجود الامتداد فيه فلان ان ذلك الامتداد
 مع وصف كونه غير قابل للقسمة بالفعل متحد في الماهية لامتداد المجموع
 المنقسم بالفعل هذا ثم التماسي والتوازي والتخالف وغير ذلك
 انما يتفرع على الاثنية بحسب الواقع لا على الاثنية المتوهمه فان
 الشيء لم يتعين ولم يتميز في نفس الامر بمتبع حكمه بانه عالمي او
 مساوي لغيره او غير ذلك وليس مناجا ان بحسب نفس الامر حتى يكونا
 متماثلين او متماثلين في الحقيقة ولا يلزم من الاثنية المتوهمه او
 المفروضة الاتساق المتوهم او المفروض ولا يرتب عليه المقصود الاتساق
 ولا يخفى فده اما اولا فلان وجود الامتداد لا يستلزم وجوده
 الخط بالفعل لان المراد بالامتداد ما يقبل القسمة الوهمية بوجه ما
 واما ثانيا فلان الكلام في توى الامر الممتد في الجهات المثلثه
 في بادى النظر الذي هو المراد بالصورة الجسمية في افرادها لا طبيعة

اذ النقطه المصورة بصورة انسان
 يجوز قبل تصويره بصورة تصويره بصورة انسان
 اي ما هو مع وصف الوحدة لا يجوز ان يصير منكثرا بان يتصور بصورة
 انسانين وقد يجاب عن اصل الابراد بانه لا شك ان الامتدادية
 الجسمي من حيث هو طبيعة نوعية فلا يختلف مقتضاها في الاشخاص
 فامتداد البسيط الواحد الذي هو منقسم وبما فرضنا لا فعلا
 كما امتداد المجموع كالحاصل من ذلك الجسم الواحد جسم آخر فيقتضي كل
 منهما ما يقتضي الآخر قبل لان وجود الامتداد في الفصل المذكور فان
 الامتداد يستلزم وجود الخط بالفعل فيه ويزعم منه قبول الانقسام
 بالفعل بهف وان سلم وجود الامتداد فيه فلان ان ذلك الامتداد
 مع وصف كونه غير قابل للقسمة بالفعل متحد في الماهية لامتداد المجموع
 المنقسم بالفعل هذا ثم التماسي والتوازي والتخالف وغير ذلك
 انما يتفرع على الاثنية بحسب الواقع لا على الاثنية المتوهمه فان
 الشيء لم يتعين ولم يتميز في نفس الامر بمتبع حكمه بانه عالمي او
 مساوي لغيره او غير ذلك وليس مناجا ان بحسب نفس الامر حتى يكونا
 متماثلين او متماثلين في الحقيقة ولا يلزم من الاثنية المتوهمه او
 المفروضة الاتساق المتوهم او المفروض ولا يرتب عليه المقصود الاتساق
 ولا يخفى فده اما اولا فلان وجود الامتداد لا يستلزم وجوده
 الخط بالفعل لان المراد بالامتداد ما يقبل القسمة الوهمية بوجه ما
 واما ثانيا فلان الكلام في توى الامر الممتد في الجهات المثلثه
 في بادى النظر الذي هو المراد بالصورة الجسمية في افرادها لا طبيعة

الفرق بين هذا وبين ما ذكره الشيخ في رده
 فيقول ليس ان كان بيا على ادخال الامور
 وهذا على اتحاد الامتداد فانهم
 هذا هو الفرق بين هذا وبين ما ذكره الشيخ في رده
 فيقول ليس ان كان بيا على ادخال الامور
 وهذا على اتحاد الامتداد فانهم

نوعية والوصف خارج عنها ، واما ثانيا فلان الاثنية واقعة
بين المتصل والمنفصلين والكلام فيها واكتفى انه لا بد في ذلك
الجواب بعد تسليم نوعية الجسمية وسبب الكلام فيها اننا الله تعالى
قوله ليس له وجه ظاهر توجيه هذا القول ان يقال المراد بالجسم
المبحث عنه هنا هو الجسم المفرد اذ فيه الاختلاف وعبارة المصنف
واللازم انما مبيحة اليه فانه لم يتعرض لكون الاجزاء اجساما قوله
يعلم عليه الانفصال فسر به ذلك لتلاوتهم ثبوت لا سيجي من ان
الصورة لا يجوز ان يكون قابلة للانفصال اذ القول في كل موضع
بمع آخر قوله لان الانفصال لازم للمقدار آه قد يقال الانفصال
والانفصال ليس الا من عوارض الصورة الجسمية والاعتماد ذات
الجسم اي الصورة الجسمية عند الانفصال مم فانه يجوز ان لا يكون
الجسم في حد ذاته متصلا ولا منفصلا كما ذكره الاشراقيون فلا
يلزم من الانفصال عدم ذات ذلك المتصل بل يلزم زوال وصف
الانفصال واقول في اثبات انفصال الجسم تقوية لهذه المسئلة تبين
ان افراد الجواهر لذواتها مستغنية عن الموضوع لان العقل اذا احاط
بذواتها من غير اعتبار امر خارج عنها يحكم بانها ليست من احوال شئ
والجودات مثاركة للاجسام في هذا المعنى والاقسام بالذات
مباينة لذوات الجودات فلا بد في الجسم من مميزة ذاتي بينها وليس ذلك
الا بقبول الابعاد اذ التميز والتميز والتميز مما لا يؤخذ من الخارج
لا يصلح للتمييز الذاتي فالميزة الذاتية هو قبول الابعاد فالقابل للابعاد
فصل للجسم والانفصال من لوازه فبذلك الانفصال يزدول فهو

بين كارتين اكلت قلت ليس له وجه ظاهر فوجه
اكتفى قال توجيه آه وانما كان غير ظاهر بناء
على ما استظهر ان المبحث عند الجسم البسيط كما هو
ليزنا كجودا

جواب سؤال مقرر تقدير كيف لا يكون الانفصال
لان الصورة مع ان الصورة تقدم عند عرض
لان انفصال اعضا الانفصال عليها واحال ان انفصالها
ج انما هو لانعدام الانفصال بسبب عرض

لما لان انفصال ثبت ان الانفصال لازم
لان انفصال لانعدام مستلزم لانعدام اللزوم
فانهم حاشية

الجسم عند الحكم بماية اذا وجدت في الخارج كانت
لا في موضوع والعرض ماية اذا وجدت كانت
في موضوع وعند التكلين الجود موجود كانت
بالذات والعرض موجود بغيرها بالذات
حاشية

وهو الصورة بقى هنا بحث وهو ان غاية ما ذكرنا لوم الانفصال لذات
 الجسم لكن التفرق لا يوجب زوال مطلق الانفصال بل يزيل وحدته
 فهي وصف له ونحن ان يقال ان الجسم المتصل الواحد حال الانفصال
 متصف بوحدة الوجود والذات والتعين واجزأه ليست التا
 فرضية محضة فالهويان الحاصلتان بعد التفرق لا يجوز كونها موجودتين
 حال الانفصال مع تعينهما ولا بدونه اذ الوجود لا يكون بلا تعين .
 فتعين حدودهما بعد التفرق وحدتهما من كتم العدم خلاف البداية
 فلا بد من امر آخر قوله والقابل وما يلزمه يجب وجوده مع القبول
 عنه انه لا حاجة له اثبات تلك المقدرة في التي اذ يكفي ان يقال .
 الانفصال لازم فبقى الانفصال اى النصف به يلزم اجتماعها والمقدرة
 المذكورة جوب لغيره كانت سائلا يمنع اجتماعها ويقول يجوز ان
 ينعدم القابل حين قبول الانفصال وانت تعلم انه لا وجه لهذا المنع
 اذ لا شبهة في وجود القابل للانفصال اذ الجسم بعد الانفصال موجود
 كما كان موجودا قبله والكلام في ان ذلك الموجود ليس متصلا
 قوله اذا كان المقبول وجوديا او عدم ملكة فيه ان قابل السلب
 المطلق بمعنى النصف به ايضا يجب ان يكون موجودا اذ لا فرق بين
 سائر الموجودات والابدية المجهول من اقتضاء وجود الموضوع كما حققه
 الشيخ في الشفاء قوله لا اشعار في هذا الكلام الى ان الهيولى جوهر
 على الصورة اقول لما ثبت انفصال الجسم وانعدام المتصل الجوهري
 من غير انعدام الجسم بالمرّة علم بقا امر جوهري يجب ان يكون محلا للمقدرة
 لان الباقى لو كان عرضا يجوز قيامه بالجسمية التي انعدمت مع بقائه

بقاء مفهوم كجوه او ما ينتهي اليه فذلك الجوه باق بعد الانفصال
 ومنع كونه جزءاً للجسم مكابرة وايضا البداية شاهدة بقاء امر جوهري
 غير مباني وضعا للتصل فلا بد من حلول ذلك المتصل فيه اذ حلول شئ
 في ذلك المتصل بنا في بقاء بدونه وحلولها في الثالث وحلول الثالث
 فيها فلا دخل له من حصول ما به الجسم اذ هي تحصل بمجرد الجوهريه والاضال
 قوله كان تفرق الجسم اعدادا بحسبته بالحلية يتوجه عليه المنع بناء على
 ما ذكره الاشرايتون كاعرفته وعرفت ما يتعلق به وذكر بعض
 الله تعالى ان المنة في الجهات المحسوس الذي نسميه جسما لم يتطلب
 الى اخره ولم ينفصل منه شئ كان باقيا وان تبدل مقداره اما اذا
 انقلب او انفصل فلم يبق بداهة فانه واحد قبل الانفصال وبعده
 كثير نعم بحكم العقل بان ما كان ماء انقلاب صار هوا وما كان متصلا
 صار منفصلا ولا يحكم بان الجسم المترك المعين بعد الانقلاب والانفصال
 باق بل يحكم بعدم بقاء بعدها فالقول ببقاء الجسم بعد الانفصال غير مناسب
 نعم يصح القول ببقاء البولي في الكالين لابلها ما وجوه ورتها بالصورة
 الجسمانية المائية ما بالصورة الواحدة والمنعددة واحدة ومتعددة
 والحكم بقاءها بعد الانقلاب والانفصال وهي في حد ذاتها شئ معين
 بالفعل مكابرة غير مسبوقة وجوهريتها لا يوجب التعيين اذكر الشيخ
 في الربيات الشفاء ان معنى جوهريتها كونها امرالا في موضع فلا ثبات
 هو انها امر والباقي سلب ولا يلزم منه التعيين لانه عام وفيه بحث اذ
 المذكور لا يسقط بالذكره ودعوى البداية في محل النزاع غير مسبوقة
 اذ النزاع في ان الجسم هل هو متصل في حد ذاته ام لا بل هو في ذاته

قابل للانفصال والانفصال يبقى بعد تفريق ذاته قوله ولم يكن
 هذا ان الصانع موجودين جنبه يفهم من كلام بعض من اجله الفضلاء
 ان اجزاء المتصل الواحد ليست معدومة خوفا بل لها نحو من الوجود
 الا انها ليس لها وجود منفرد عن الكل بل هي موجودة بوجوده او قول
 فيه بحث اذ اجزاء المتصل لو كان موجودا بوجوه الكل يلزم صدق حمل عليه
 وهو ظاهر البطلان قوله فيكون ذلك الباقي بعينه موجبا آه فان قلت
 البهية شاهدة بان الماء الذي في الخبز اذا تفرق في الكيزان مثلا
 كان هو ذلك الماء الذي كان اولاً ولو لم يكن بشخصه باقيا بل الباقي
 هو لاه كيف يحكم بذلك قلت البهية مع الصورة المائية الواحدة
 واحد بالعرض ومع الصورة متعددة حال كون المياه في الكيزان صارت
 مياه متعددة بالعرض ايضا فلا جرم يصدق ان الماء الذي كان في الخبز
 هو ماء في الكيزان لكنه كان واحداً فيه وهو في الكيزان مياه متعددة
 واعلم ان المتبادر من قوله فيكون ذلك الباقي بعينه آه ان المادة في
 حالتها الانفصال والانفصال شخص واحد وليس كذلك لان شخص المادة
 بواسطة الصورة ويتبدل بتبدلها عندهم فان قلت فعلى هذا يكون المادة
 المشخصة حادثة مع حدوث الصورة فلا بد لها من مادة اخرى وتبين
 قلت المادة المشخصة حادثة بسبب حدوث شخصها واما ذات المادة
 فيتوارى عليها الشخص حادثة بحسب الصورة فاكاد ان شخصها وذاتها
 معروضة لها فلا يحتاج الى مادة اخرى قوله مخضبة آه غاية ما يلزم
 من ذلك ان يصير المادة مع المتصل الواحد متصلا واحداً ومع التعدد
 متعدداً ولا يلزم من ذلك كون المادة محملاً اذ قد يصير المحمل حالاً بالعرض

بالعرض وبالعكس مثلاً عرض العدد بصير ذلك العدد بالعرض قوله
 أقول بجهة بحث آه خلاصته منع الملازمة الاستفادة من قوله إذا
 كان ذلك الشيء مع المتصل الواحد آه مستدباناً بما يلزم منه كونه
 ناعماً إذا كان هو بعينه ناعماً إذ معنى الناعمة ذلك وتعالى يقول
 الحمد بالنعمة أما ما هو محمول موطنه وأما ما هو بواسطته ذو أو اعم من
 كل منهما ولا يصح الأول بخروج أكثر الاعراض ولا الثاني لدخول أكثر ما ليس
 حالاً كالمال بالنسبة إلى صاحبه وكذا الثالث بل الحق انه المراد بالنعمة
 ما يصير سبباً قريباً لوصف المحمول كالتودافان سبب قريب لجعل الاسود على
 الجسم وليس المال كذلك بل التمول سبب لانه يجعل التمول على ذي المال
 وهو نسبة مخصوصة بينه وبين وهذا المعنى يتحقق بين الصورة والهيولى
 قوله نعم ثالثاً بالعرض فيه انه يشكك في ثبوت الصورة كونه حالة في الهيولى
 وكونها غير قابلة للانفصال وكون الجسم معها باذليل ولا يتوقف الهيولى
 بالعرض قوله مذهب المشايخين قيل وهو طائفة من الحكماء يمشون
 في ركاب افلاطون للتعليم والتحقيق انه للحكمة مسكين في تحصيل الحقائق
 الفكر والتصفية فالتساكوت للسكك الاول هم المشايخون لانهم يقيمون
 في الوصول المذكور الفكر وهو الحركة فكانهم يمشون في طريقهم والتساكوت
 للسكك الثاني هم الاشتراقون لان التصفية موجبة لاشتراق
 انوار المعرفة على قلوبهم الصافية قوله قائم بذاته غير حال في شيء
 آخر آه استدلوا على ذلك بان الجسم المتصل بالانفصال الى جسيمن
 لا يكون ما بينهما واحدة شخصاً اذا الواحد بالشيء لا يكون في مكانين
 وعلى تقدير تعدد ما فانه حدثت بعد الانفصال والعدم ما كان قبله لم

الاضافة بآية اوضافة السبب الى السبب ففاه
 على الاول لاشتراق الانوار التي هي موزعة خفايا
 الموجودات وعلى الثاني لاشتراق انوار السكك
 بوزن خفايا الموجودات على ما جاء عليه جملة

النس لوجوب سبق مادة على كل حادث وتملك المادة لحدوثها محتاجة
الى اخرى وهكذا وايضا لو انعدم الجواهر المتصل وانعدمت مادة بالانعدام
يلزم انعدام الجسم بالضرورة وهذا مع بطلان لا يستلزم مقصودهم وهو اثبات
امر باق في الكائنين وان كانت موجودة قبل الانفصال يشتمل الجسم على مادة
موجودة بالفعل غير متناهية الى حد تقف عنده فتكون غير متناهية بالفعل
ايضا والا وقفت اذا وصل الانفصال الى ذلك الحد والجواب ان الهيولى
امر مبهم في ذاتها قابلة للتعينات المختلفة بحلول الصورة المختلفة فيها فاحادث
ليس الا تعينه وحدوث كل تعين مسبوق بالمادة المعينة قبل ذلك التعين
لا يقال انهم الهيولى بما في كونها موجودة بالفعل اذ الموجود بالفعل متعين
لا نقول انها مما يعني انه ليس لها تعين مخصوص بل معينة بحد التعينات
وانما كان هذا بحسب الظاهر المشهور الموافق لجمهور الرافضين لما ذهبوا
من كلام ارسطو قوله ومن قبوله للصورة النوعية انهم لا يريدون
بها ما اراد بها المشايخ من الجواهر النوعية للاجسام بل امتثال الاجسام
عندهم بالاعراض وليست بها صورة نوعية قوله ثبت ان يكون
الاجسام كلها مركبة من الهيولى والصورة آه هذا الحكم على سبيل المباشرة
اي اذا ثبت ذلك فثبت انما ثبت بناء على الدليل المذكور ونحن
ثبتت الهيولى في جميع الاجسام بلا حاجة فيه الى ابطال مذهب
ذيمرطيس ولا الى دعوى الحكمين كاجابة والغنى الذاتيين وتقريره
انا نقول صور الاشياء على وجه لا يقبل التجزئ لانها تحل في بنفس وانقسام
اكال مستلزم لانقسام المحل فالصورة المتعقلة غير متجزئة وهي في الخارج
تقبل التجزئ لذاتها فلا بد من ان يكون مفرقة في الخارج بايقبل بان يكون

بان يكون كل منها جزء من اجسم لان اجسم في حد ذاته يقبله وهو له
قوله لان الطبيعة المتعارفة آه هذا الدليل مشتمل على اكلية المرددة
المجمل شبيهة بالمتفصلة ثم على حملية تبطل احد شقي التزويدي شقي الشق
الاخر المستند المطلوب ولا يخفى عليك ان كلاما من الغنى والافتقار
الذاتيين يحتمل معنيين الاول كون الذات علة له والثاني عدم علة لها
يقابلها ولا يتم العقبة الثانية على تقدير الثاني ولا يستند المطلوب على ذلك
تأمل قوله لا واسطة بين الحاجة والعنى الذاتيين اقول لو لم يكن الذات
علة للافتقار لما كان نظر اليها مع قطع النظر عن غيرها عدم الافتقار ويجب
ان يكون هذا عدم مستندا الى الذات اذ قطعنا النظر عن الغير ولا يخفى
بالغنى في حد ذاته الا ذلك ولما اقتضى الذات الغنى استحالة اكله
فهذا الكلام صادر من مصدر التحقيق وما جال في بال الشا من الاوه من الاول
الفاصلة والآراء الكاسرة ثم اقول المراد بالافتقار الذات ما يكون
علة للافتقار غير خارجة عن الذات سواء كانت الذات وحدها علة او
مع لازمها والمراد بالاستغنى في حد ذاته ما لم يكن كذلك ولا شبيهة في
عدم الواسطة بينهما ولا في ان المستغنى بهذا المعنى يستحيل حلوله على وجه
الاستمرار والدوام او على سبيل الوجوب دائما اذ على هذا يكون علة
الافتقار عارضة لا تستو السبب الفاعل الخارجي على اصولهم والعناصر
ممكن الزوال فيمكن عدم اكله مع ان الاجسام القابلة للانفكاك
يستحيل كونها بلا مادة قوله فينه بحث اقول يريد بالاستغنى في حد ذاته
ما لم يكن علة لعدم الافتقار خارجة عن الذات ومنعه سابقا بما قرناه
قوله لاحتمال ان يكون غير الصورة آه ولا يخفى عليك بطلان هذا الاحتمال

والغنى فيها انه اذا تقدم ادوات الشرا على
الموضوع مثلا نقول ان ان يكون الصدور و
او فردا فالعقبة شطرية وانما اذا كانت
عن الموضوع مثلا نقول ان العدة ان يكون
زوجا او فردا فالعقبة حملية شبيهة بالنقطة
مرددة للمحل
يعر و انما انما على تقدير العنى الاول
العقبة الثانية وبذلك يستند المطلوب لما على عدم
الواسطة كما سبق تحقيقه وخبر ان يكون للذات
تأمل على تقدير الشق
قوله على تقدير ان اى على تقدير ان يكون
عدم علة لا يقابل لانه لا يتم استحالة حلوله
في المحل على تقدير الغنى لان لا خيال ان يكون
غير الصورة علة للافتقار جائد

فان احتياج الصورة مما يمنع ان يكون غيرها علة له قوله ماهية نوعية
 لم يقل على انشائه انها نوع لان النوع هو تلك الماهية بشرط العموم
 والكلام في نفس الماهية بدون انضمام معنى العموم اليها والوجود
 في الخارج انما هي الماهية وحدها اذ هي بشرط العموم غير متحققة فيه
 ممتنا والماهية وحدها نوعية لا نوع قوله اذ يحمل ان يكون جنس او
 او عرضا عاما فان قلت مقتضى الطبيعة الواحدة لا يختلف سوا كانت
 جنس او نوعا او غيرها قلت لو كانت الطبيعة نوعا فاختلاف افرادها
 انما هو بالعوارض وحقيقتها واحدة فلو ثبت احتياج فرد لذاته ثبت
 احتياج سائر الافراد لا لاختلاف الذات فيها اما لو كانت جنس فالافراد
 متخالفة بالفصول فاحتياج فرد لذاته غير مستلزم لاحتياج سائر الافراد
 لذاته اذ يجوز ان يكون ذات فرد مقتضية للاحتياج بسبب فصله وذات
 فرد آخر تلك الطبيعة اجنبية مقتضية للغير بسبب فصل آخر قوله
 واستدل الشيخ في الشفاء خلاصة استدلاله على ما يفهم من الشفاء ان
 الطبيعة الجسمانية هي طبيعة موجودة محتملة لا يتوقف تحصيلها على امر يضاف
 اليها كما هو شأن الطبائع الجسمانية وما هو كذلك يكون طبيعة نوعية فيكون
 اختلافها باخراجها دون الفصول والاحاصل ان كون اختلافها باخراجها
 معطل لكونها محتملة موجودة والتحصيل والوجود بدون انضمام شيء دلي
 على النوعية لان الجسمانية ماهية مبهمة لا تحصل ولا تعين لها الا بانضمام
 اليها لان كون الاختلاف باخراجها دليل على النوعية كاجتماع النظم والظروف
 ونقد الشارح فان قلت كيف يفرق بين الجسمانية والنوع باعتبار التحصيل
 وعدمه فانه كان الجسمانية مبهمة بالقياس الى النوع كذلك النوع ماهية

ما هي مهمة بالقياس الى اشخاصه قلت ليس في النوع تحصل مطلوب
الاشارة بخلاف الجنس فانه لا بد له من تحصل زائد حتى يستدعي
للتحصل بالاشارة اذ لا يتحصل اللون مثلا بحيث يقبل الاشارة بدونه
ان يكون سوادا او بياضا مثلا بخلاف الانسان غاية الامر ان التفرقة
بين ما يوجب النحو الاول من التحصيل وبين ما يوجب النحو الثاني متعسر
او متعذر في اكثر المواد واستدل على نوعيتها بانها لو كانت طبيعة جنسية
مشتركة بين الاجسام ففصولها لا بد وان يكون امورا مخصوصة بالاجسام
والامور المختصة بها اما اعراض او جواهر لاجاز ان يكون اعراضا لان
فصل الجواهر لا يكون عرضا ولا جازا ان يكون جواهر ايضا لان الجواهر
المختص بها هي الصورة النوعية وهي ليست فصولا للصورة الجسمانية
لكونها غير محمولة عليها مواطاة ووجوب حمل الفصل على الجنس مواطاة
قبل هذا اليس شيء لان نوعيتها انما يدعي بالقياس الى الامة اذ ان الجسمانية
لا الاجسام كيف وهي جزء من الجسم فكيف يكون نوعا لها وعلى تقدير ما
جسديتها نقول لها فصل جوهري مخصوص بكل من انواعها محمول عليه وعلى
ما هو نوع لها مواطاة قوله وقد يقال انه لقائل ان يقول لاجابة الى
هذا المنع اذ هو تكرار لما سبق من انه يجوز ان يكون عملة الاحتياج غير الذات
اذ غير الذات اعم من ان يكون شخصا عرضا او غيره ويمكن توجيه ذلك
بناء على ما ذهب اليه المتأخرون القائلون بان الشخص جوهري الذات
الشخص فعلى هذا يكون قولنا الاحتياج لذاته اعم من ان يكون لذاته
الشخصية او النوعية فيمكن ان يقال لانها لو كانت ماهية نوعية وكان
الاحتياج فيما ثبت هو فيه لذاته كان ثابتا في جميع المواد ويجوز ان يكون

اي نوعية الصورة الجسمانية بالقياس الى
الامتناعات الجسمانية يعني نوعيتها بالقياس
الى الامة اذ الذي في هذه الصورة وتلك
الصورة فافرادها هي هذه الصورة وتلك الصورة
كذلك النفس وتلك النفس لا افرادها هي
هي الاجسام كاعراض المستدل اذ هي جزء من الاجسام
فكيف يكون الاجسام افرادها جسد

منشأ الاحتياج فيها ثبت هو فيه ذاته الشخصية ولكن الحق ان
 الشخص ذاته على حقيقة الشخص عارض له فاذا ثبت ان الاحتياج لذاته
 ثبت في جميع المواد قوله فان الطبيعة النوعية مختلفة آه الاولى ان
 يقال فان الاشخاص متخالفة بالشخصيات كما ان الانواع متخالفة
 بالفصول اذ الطبيعة النوعية وبجسبة لا اختلاف فيها قوله ويجاب
 باننا نعلم ان قول هذا الجواب بالحقيقة دعوى البداية في ان الطبيعة
 الجسمية لذاتها محتاجة الى المادة فالاول ان يدعى في اول الامر لرفع
 مؤنة الابحاث السابقة من البين ويمكن ان يستدل على هذه الدعوى على
 وجه سالم عن معظم تلك الابحاث بان يقال نحن نعلم ان الجوهري المتد في البحث اثبت
 بطريقه الانفعال انظر الى ذاته وان كان يمتنع طريقا عليه بعض المؤاخر
 الموضع والانفعال لا بد له من قابل وهو الهوي قوله متحدان في المال قال
 صاحب المحاكات ذكر هذه المسئلة بعد اثبات افتقار الصورة الى الهوي
 ما لا طائل تحته وفيه ان سبب الاحتياج غير مبين في بحث الافتقار
 فلما بعد في ايراد هذه المسئلة على وجه مبين سبب الافتقار وقد يقال
 ان لهم في اثبات الهوي طريقين احدهما الانفصال والثاني الانفعال
 وما سبق كان مفيدا لاثباته بالطريق الاول فلهذا الفصل مشتمل على ما
 يفيد اثباته بالطريق الثاني فان صورة ان كل جسم متناه وكل متناه به
 متشكل والتشكل لا يحصل الا مع المادة ولا ينفك عنها قوله فاما ان
 يكون متناهية آه قيل بهذه المفضلة المانعة انخلو لازمة للمقدم اذ كل شيء
 لا يخلو عن صدق احد النقيضين معه وبلزوم له وفيه انه لا شك في صحة
 قوله كل شيء لا يخلو عن صدق احد النقيضين معه واما قوله وبلزوم له لفظه

فان قيل في ان صدق احد اليقينيين في نفس الامر معه لا يلزم في كونه
لا زائلا لا بد من اقتضائه لصدقه فانما نعلم جزمنا ان اكل زيد مثلا لا
يقضي اكل عمرو ولا عدمه فلا يكون مستلزما لاحدهما على التعيين ولا
مطلق لان صدق احدهما مطلقا وان كان واقعا لكنه لا يلزم من صدق كل
زيد وجوب لا بد ان يوجه الكلام بحيث يظهر منه لزوم المفصلة للقدم وهو ان
يقال لو انكنت فاما ان يكون منفكة متناهية او منقطعة غير متناهية قوله
ولاسبيل الى الثاني المخالفة في هذا الحكم منسوبة الى اهل الهند وتعلم انه
من اهل الهند المشهورة على هذه الدعوى بان السامنة وتقر به ان
خطا متناهيان اذا كان موازيا لغير متناهية فحرك نحوه حتى صار مساويا
اي حتى صار بحيث لو اخرج على الاستقامة لقاطعه فلا بد من ان يكون في
الخط الغير المتناهي نقطة تكون السامنة او لا بالنسبة اليها لكن كل نقطة
نقصنا كذلك فالسامنة حاصلة بنقطة اخرى قبلها فيلزم ان لا يكون
لها اول وقد ينقض المتناهيين المتوازيين اذا انقل احداهما من التوازي
الى السامنة وهي آني الحدوث ولا يوجد ان حدوث السامنة فان كل
ان نقصنا فانضافا لخطها واقع قبله واجواب يمنع كونها آني الحدوث
بل حدوثها ليس آني ولا تدريجي بل هو قسم آخر يستطلع على تفصيل منها
قوله اراد بها الابعاد ولا يخفى عن بعد ويمكن حمل الاجسام على معان
بتقدير مقدمه مطبوعة بتقدير هذه المقدمة اي لان الابعاد متناهية
وهذه ايضا لا يخفى عن شئ من البعد لكنه اقرب من ذلك والاراد بالابعاد
ما هو اعم مما هو مجرد عن المادة على تقدير الوجود او مفارن بها خلافا
للمتكلمين في الجرد فانهم جوزوا وجود مجرد عن المادة فوق العالم

قوله والا لا يمكن آه لا يخفى عليك ان الدليل على ان الابعاد متناهية
 وهو يدل على انها ليست غير متناهية وهو رفع الارجاب الكلي وهو لا يستلزم
 الارجاب الكلي الذي هو المدعى ويحقق ذلك بما لا مزيد عليه واعلم ان
 مسئلة تنامي الابعاد عدت من الطبيعي وهي ايضا مبدا المسائل الاخرى
 منها مسئلة تحددها ابحاث الست كاستلزامها منها مسئلة امتناع انفكاك
 الصورة عن الهيولى وهي من العلم الالهي قوله امتداد ان على نسق
 بان يكون البعد فيها متزايدا على سبيل المساواة وسبجي فائدة بهذا
 القيد واعلم ان الشيخ صرح بان اثبات تنامي الابعاد مبني على اربع مقدمات
 الاولى ان الابعاد الغير المتناهية لو لم تكن محال الصبح ان يخرج من نقطة امتداد
 لا يزال البعد بينهما يتزايد في مثلث والثانية انه يجوز ان يكون بينهما
 ابعاد متزايدة بقدر واحد من الزيادات واكثر المص الى اثنين المقدمتين
 بقوله لا يمكن ان يخرج الى قوله وكل ما كان آه واعتبار كون الزيادات
 بقدر واحد يصير البعد المتزايد بينهما المشتمل على تلك الزيادات غير متناه
 في الطول فانه لا يلزم ذلك لو كانت الزيادات متناقصة وايضا الزائد على
 سبيل التناقص غير ممكن لعدم انقاس المقدار بالفعل الى غير النهاية ولما كان
 المشتمل موجودا في التزايد اختار الشيخ المساواة التي لا تنافي في حصول الزائد
 وتبعه المص بقوله على نسق واحد والثالثة يجوز فرض هذه الابعاد
 المتزايدة الى غير النهاية والرابعة ان كل زيادة توجد فهو توجد مع ما زيد
 عليه في بعد واحد فكل بعد اخذت وجدت جميع الزيادات التي دونه موجودة
 فيه قوله اعترض الشيخ في الشفاء اقول وبالله التوفيق ان اعترافه مدفوع
 اذ يمكن تحريف الدليل على وجه لا يكون عليه عبار فاقول لو امكن ان الابعاد الغير

"غير المتناهية لما خرج خطين على هيئة ساقى المثلث كما هو ويمكن ان يفرض
 بينهما ابعاد متزايدة غير متناهية بالفعل لا كالأعداد كما طه الشيخ فان العدد غير متناه
 يخرج انه لا يقف في مرتبة ولا تنهاية بالفعل غير واقع وعلى ما فرض وقع هناك
 ابعاد غير متناهية بالفعل ولا شك ان كل بعد من تلك الابعاد الغير المتناهية زائد
 على البعد الذي تحته واذا كان كذلك ففرض خطا يطبق على خط تحت تلك
 الخطوط الغير فرض ان طول ذراع وطول الذي فوقه ذراعان وهكذا ان كل بعد
 هو فوق بعد يكون ازيد مقدارا من الذي تحته ففرض ذهاب ذلك الخط من مبدأ
 فرضناه الى غير النهاية في مسافتين الخطين وفرض انه في كل مرتبة يتصل به
 زيادة حتى يتصل مع بعد كان في تلك المرتبة فلو ذهب الى غير النهاية لانهم اليه
 زبادات غير متناهية بالفعل كل منها مقدار فانضم اليها مقدار غير متناهية فيصير ذلك
 الخط مستمرا على مقدار غير متناهية بالفعل والمشتغل على المقادير غير متناهية بالفعل
 غير متناهية بالفعل فذلك الخط غير متناهية بالفعل مع كونه محصورا بين حامين قوله
 وان شئت فرضت الانفراج بقدر الامتداد فصل سيد المحققين قدس سره بانه
 اذا فرض الانفراج بينهما بقدر امتدادهما لم ينتج عليه هذا النظر لانه اذا امتد كل
 واحد منهما ذراعاً كان الانفراج بينهما ذراعاً ايضا واذا امتد مائة ذراعاً مثلاً
 كان الانفراج بينهما مائة ذراعاً ايضا فاذا امتد الى غير النهاية كان الانفراج
 ايضا غير متناه قطعاً فيلزم الاختصار لا التشابه بين حامين لزوماً ظاهراً ولا
 بحال لان يخرج جواز خروجهما على هذه الصفة اعني تكون الامتداد مساوياً
 للانفراج كما يشهد به اصول الهندسية فاذا تأملت عرفت انه بين قائلاً
 يفرض مع فرض الخطين ان يكون بين طرفيها خط واصل حتى يلزم فرض امرين
 متناقضين كاحسب الشر ويشعر به كحسب بل يفرض ضلعي زاوية مخصوصة

هي ثلثا قائمة بغير متناهيين على تقدير لانتهاى الابداد ومن البين جوازها
 على التقدير المذكور ويلزم من ذلك ان يكون بينهما انفراج يكون نسبته الى
 الضلعين المفروضين مثل نسبة ثمانية الى ثمانية او انفراج يصح ان يفيض
 فيه خطوط متساوية للضلعين المفروضين وكل منهما مستلزم لتناهي الضلعين
 المفروضين لانهايهما فوجود الضلعين الغير المتناهيين مستلزم لعدمهما وما يستلزم
 وجوده عدمه لا محالة حال فلانهاى الابداد المقضى لجواز الضلعين يكون
 ايضا محالا قوله فبشئ عليهما وعلى زيادتهما ايضا فيه سهو ظاهر لان البعد الثالث
 لا يجوز اشتراكه على البعدين الواقعين تحته وعلى زيادتهما بل هو مشتق على البعد
 الثاني وزيادته فانه لما فرض ان البعد الاول ذراعان والبعد الثاني ثمانية
 اذرع يكون البعد الثالث اربعة اذرع ولو اشتمل على الثاني والاول وعلى زيادتهما
 يلزم ان يكون الثالث خمسة اذرع قوله لانا لا نعلم آه اى اللان من المذكوران
 يكون الزيادة غير متناهية وان كل زيادة في بعد ولا يلزم ان يكون الكل من
 حيث هو كل في بعد قوله والمجموع ليس كذلك لان السالبة المحزنة يفيض
 الموجبة الكلية المتبقية للحكم في كل فرد ولا يقضى الموجبة المتبقية للحكم في الكل من
 حيث هو كل فان هذه شخصية تعفى السلب عن الكل المجوعى بهذا وقد يقال في دفع
 النظر عدد الزيادة المتجمعة في بعد واحد او لعدد الزيادة والابداد
 المشتملة عليها فاذا كانا غير متناهيين كان عدد الزيادة المتجمعة في بعد واحد
 كذلك بالضرورة ولا حاجة الى اخذ التوى قوله والثاني انه لا فائدة في
 فرض تساوى الزيادة في ان المشتمل على الاجزاء المتساوية الغير المتناهية
 غير متناهية بدهية بخلاف المشتمل على المتناهية وكفى هذا القدر من الفائدة
 قوله فيكون ما لا ينهى محصورا بين حاهرين قد نبههم جوارحه بل ووجهه فان

يتبين كما يمكن ان ينسب امر متناه الى متناه آخر
 بانه ما او زائد او ناقص كذلك يمكن نسبة
 الانفراج الى الضلعين بانه ما او زائد او ناقص
 او لان الانفراج يقدر لا مقدار حاشية
 لان معنى قوله وعلى زيادتهما هو ان البعد الثالث
 مشتق على الثاني فانه عليه تفصيل البعد الثاني
 كما هو مشتق عليه فيكون خمسة اذرع وهو ايضا
 على البعد الاول وعلى زيادة عليه وهو ايضا
 ذراع والبعد الاول موجود في البعد الثاني
 او داخله في ضمنه وبه فائدة اذرع ذراعان كان
 على لاجل تخصيص البعد الثالث ذراعان كان
 البعد الثالث على خمسة اذرع مع اننا فرضنا
 اربع اذرع حاشية

فان اقيس بين الزاوية الحاصلة من المحيط والخط المستقيم المماس للدائرة
احد الزوايا وهذا الخط يقع عمودا على طرف قطر من الدائرة فلا بد ان يكون
القائمة مشددا على انها بعدة غير متناهية مع الانحصار بين الحاصرين والا
لزم ان لا يكون تلك الزاوية احدا لوجود اصغر منها عند قسمة ما بقي من القائمة
بعد الانقسام باضعافها ولا يخص من هذا الا بالبلغ فيها ذكر اقيس قوله لانها
لو كانت متناهية آه اقول يجري هذا التزديد في جانب اللانهاى بان يقال عدم
متناهيتها اما للجسمية او لالازمها او لعرضها الى آخر ما قال قوله من عاظمة احد الوحد
كالدائرة او احد وادى حين او اكثر كنصف الدائرة وكما مثلت وكالمربع واكد
هو الطرف وعلى هذا التعريف يكون الشكل من مقولة الكيف وقيل في تعريفه ما
يحيط به حد واحد او حدود وعلى هذا يكون من مقولة الكم قوله فانها على الراجح آه
انما قال على الراجح لان فيها مذاهب خمسة احدها ما ذكره والثاني انها من مقولة
الكم وعليه كثير منهم وهو الظاهر من عبارة اقيس من قوله هى المحب من السطح والثالث
انها من الاضافة والرابع انها من الوضع والخامس انها من امر عددي وتضعيف
لمذهب القائلين بانها كيف لانها قد بطل بالتضعيف وذكر لفظ قد التعليل لما
في شرح المختص من ان القائمة تبطل بالتضعيف مرة واحدة اذا كانت تبطل
قائمة فانها تبطل ايضا بالتضعيف مرتين واما المنفرجة فلانها تبطل بالتضعيف
بل تبقى من تضعيفها زاوية حادة من جانب اخر فلا يلزم بطلانها بالتضعيف
اصلا وحتى يجواب ان الزاوية لو كانت من الكم لكانت القائمة منه ايضا
انها تبطل بالتضعيف ولا يتوهم كونها من الكم بقولها المسواة وعدمها
لاحتمال كونها بالعرض قوله ويلزم منه آه اقول فيه نظر اذ يجوز ان يقال تعريف
الشكل هو قوله هو الهيئة الحاصلة من عاظمة احد الوحد او احد ود بالقدار

الكم هو الذي يقبل التثنية والاثلاث وى لذاته
في الكم هو الذي لا يقبل التثنية والاثلاث وى لذاته
اي كين ان يعرض فيه اجزاء تدبر حاشية

بمعنى ان القائمة تبطل مرة واحدة عن كونها
زاوية من الزاوية الثلثة بخلاف احادة
فانها تبطل عن احادة بتضعيفها وتبقى قائمة
من تبطل القائمة بتضعيفها عن الزاوية فتبطل
احادة عن كونها زاوية بمرتين حاشية

يصدق على هيئة المحيط ايضا اذ الهيئة الحاصلة من احاطة احدواكس ود
 اعم من ان يكون حاصلة للمحيط او للمحيط قوله والانسب ان يقال انه يلزم
 على هذا التعريف ان يكون للصورة شكل اذ الشكل على هذا يخص بالمقدار ايضا
 يصدق التعريف على هيئة مقدار الجسم باعتبار احاطة المكان بهذا القصر مشترك
 بين التعريفين وايضا يصدق التعريف على الملك فانه هيئة حاصلة بسبب المحيط
 به وينقل بانقاره ذاتا كهيئة الهرة بالنسبة الى اهلها او عرضا كهيئة الانسان
 بالنسبة الى قبضه والدفع بان يراى باحدواكس ود ما قام بالمشكل وفي المكان
 والملك ليس الامر كذلك قوله ولم يثبت ذلك بما ذكره من الدليل
 وجنه ان التناهي مطلقا من لواحق المادة فثبت المطلوب بالتناهي في جهة ما
 وقد يقال اجزاء البراء في بطلان التناهي في جهة الطول ايضا بان يقال
 لو امكن التناهي فيه يمكن اخراج خط غير متناه يخرج من طرفه الذي من الجانب
 التناهي خطا ونفرض على ذلك الخط الغير المتناهي نقاطا غير متناهية ونفرض
 بين كل نقطة منها وبين نقطة هي رأس ذلك الخط التناهي الخارج من طرف
 ذلك الخط الغير المتناهي وتلك الخطوط الواصلة كل منها يكون وزا زاوية
 الثلث احادثة عند طرفه وكل من تلك الاوتار ازيد من الذي تحته ولما كانت
 الاوتار متزايدة الى غير النهاية يلزم وجود وز غير متناه مع كونه محصورا بين حامين
 والحق انه لا حاجة الى فرض الخط المتناهي ايضا بل يكفي مجرد فرض النقاط المتزايدة
 الابعاد وتزايد على سبيل التناهي اذ التزايد الى غير النهاية فباين كل نقطتين
 يكون ازيد ما بين نقطتين اخريين واقعين تحته فاذا كان الخط غير متناه
 بالفعل لزم كون تلك النقاط غير متناهية بالفعل وكون الابعاد الواقعة بين
 النقطتين كذلك فيلزم بعد غير متناه مع كونه محصورا بين حامين وبرد عليه

لا ينفصل ان هذا الخارج ولو ادعى العالم عدم انكشاف
 اثبات الداعي وهو عدم تحدد الصورة من المحيط
 بدون ثبات التناهي في جميع الجهات ولم يدع
 ذلك كما لا يخفى على من لا ذوق من سوف كلامه
 جليله

عليه الابحاث اب بقة بنحو ما قررناه قوله لكات لها هيئة مخصوصة من
جهة ذلك انتهى آه قد يقال لم لا يجوز ان يكون تلك الهيئة مشتركة بين
الاجسام فلا يندفع ما ذكره قلت المراد انها لو كانت متساوية في جهة فاما ان
يتناهي الى سطح او سطحين او سطوح وكل منها ليس مشتركا بين الاجسام وقد
يقال يمكن ان يقال في الشق الاول من الزيد مثل ذلك بان يقال لو
كانت غير متساوية اما ان يكون للجسم آه ولو قيل عدم تناهيها للجسم آه
لازمها بشرط التجرد فهو مشترك بينه وبين ما ذكره قوله والالكات الاجسام
كلها يمكن ان يقال اختلاف اشكال الاجسام يجوز ان يكون بواسطة الصورة
النوعية ولو لاها لكات الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد يقضي الصورة
الجسمية وفيه انه على هذا يلزم تباين الاجزاء والكل في الشكل المقدار المخصوص
وهو محال لان في الشكل قطار واما في المقدار فلان الشكل تابع له قوله وبسبب
لازم للجسمية وهو محال لما مر فيه ان لا زوم اشتراك الاجسام في الشكل انما يلزم
على تقدير كونه للجسمية بناء على انها طبيعة نوعية واما لازم الجسمية فلا يلزم نوعيتها
صحي يلزم ما مر تأمل قوله او بسبب عارض لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون
العارض مقتضا لشكل الصورة المجردة وعند زوال ذلك العارض ينتفي القوة
او يقال لم لا يجوز ان يستحيل زوال ذلك العارض بدون ان يقوم غيره مقامه
وبتحفظ ذلك الشكل تتعاقب العوارض كما قالوا في بقاء الهيولى تتعاقب
الصورة لا يقال فيكون نوع ذلك العارض او فردا منه لازما لاننا نقول
لم لا يجوز ان ينتفي زوال النوع او الفرد عن الصورة المجردة وان كان زوال
كل منها عن الصورة المتعارضة جائزا بان يزول عنها حين المتعارضة ويتبدل
الشكل لذات الصورة بشرط التجرد فلا يلزم ما ذكره واخواب عن الاول بان

اي لو قيل انه لا يجوز في الشق الاول لاننا
ختمنا ان يجوز عدم تناهيها للجسم آه
بشرط التجرد فلا يلزم التناهي ففقدنا هذا لا يكون
الاجسام كلها في عدم الزيد في الشق الاول
فان هذه الاختلاف ليس مخصوصا لجزء الزيد
في الشق الاول بل يمكن على ما ذكره الشر والمعر
على الشق الثاني ايضا يتطالع عليه في الرئيس
اللة من قوله وانما يجوز ان يكون ذلك
محتمل

زوال الصورة عند زوال العارض انما يكون لكون ذلك العارض علة
 للصورة او معلولا لعلتها ولا يجوز الاول لا يحتاج المروض الى علة
 ولا الثاني لان علة الصورة عندهم مجرد وهو ابدى وعن الثاني انه
 لابد من زوال ذلك الشكل عند زوال ذلك العارض الذي هو علة
 له اذ يتبدل الموجود بتبدل الوجود والتشخص ايضا اذ التشخص ليس
 الا نحو الوجود الخاص وهذا ليس بقضاء الهيولى فانها لا تعين لها في
 حد ذاتها فيؤثر عليها التعينات قوله يتغير شكله من غير فصل قيل يتبدل
 اشكال الشئ لا يتخلو عن اتصال بعض الاجزاء ببعض وانفصال بعض
 عن بعض وهذا ظاهر ولا ينافي في ظهوره ان الشئ ليس لها جزاء بالفعل
 لكن من البين ان ما منه الى الشمال غير ما منه الى الجنوب وبكذا في سائر
 الجهات فاذا تبدل الشكل انفصل بعض هذه الاجزاء عن بعض ويتصل
 بعضها ببعض قوله وهو من لواحق المادة وقد يقال لو كان المدعى لا يرد
 الهيولى للصورة لكفى ان يقال لو كانت الجسمية للمادة لم تختلف اصلا اذ
 مطلق الاختلاف من لواحق المادة ولا حاجة الى سائر المقدمات قوله ان
 في الجسم فعلا وانفعالا اء اقول ان اراد ان في ماهية الجسم فعلا وانفعالا
 فهو وان اراد انها في افراده ففعل لم لا يجوز ان يكون الفعل مستلزما
 للصورة النوعية والانفعالي الى الجسمية قوله واما تفصيلا الاول ان يقال
 في النقص تفصيلا ان اردت بالواحد في قوله انه لا يجوز ان يكون امر
 واحد فعلا ومنفعلا الواحد الحقيقي الذي لا يكون فيه جهة كثرة فهو مسلم
 لكن لا يتم كون الجسم كذلك وان اردت اعم من ذلك فلا يتم ذلك الحكم
 لم لا يجوز ان يكون فيه جهتان يفهم بجهة وينفعل بالانفرد قوله الحكم ممنوع

دفع لارد من ان هذا يستلزم عدم بقائه
 الهيولى مع انها باقية بالاتفاق فقال ان
 الهيولى بنفسها لا تعين لها حقيقة خاصة
 يتبدل الصورة بخلاف الصورة فتأمل
 حاشية

عني لان ان يكون الاجزاء فيها وجودا بالفعل
 فان ذلك مستلزم استحالة ان اجزاء وجودا
 وان لم يكن وجودا مستلزما وان سلم عدم وجود
 الاجزاء فتدبر آه
 سلكه

الاجزاء
 وان كان
 لا يمكن
 ان يكون
 اجزاء

ممتنع لاحتمال ان يكون آه اقول لو استند الشكل الى غير الصورة لزم امكان
 تبدل الشكل نظر الى ذاتها فتكون هي في حد ذاتها قابلة للانفصال والانعقاد
 قبل مقارنته للمادة قوله الرابطة خاصة اقول لو كان هذا الحكم حقا يلزم ان
 لا يصدر المعلول الاول من العلة الاولى اذ نقول ان صدوره منها محتاج
 الى رابطة فصدور الرابطة يكون قبله وهو خلاف المفروض مع اننا نقل الكلام
 اليها ونسب قوله نقل الزيد بين الامور المذكورة الى الرابطة اي ينقل
 الزيد الذي في الشكل بالنسبة الى الامور المذكورة الى الرابطة بان يقال
 هذه الرابطة اما مستندة لاذات الصورة او الى لازمها او الى عارضها
 او الى مبانيها وكل ذلك اما بالانفراد او مع الغير ويحتمل ان يرد في الرابطة
 بانها اما مستندة الى ذات المبين آه ويحتمل ان يكون الزيد في الرابطة بان
 يقال الرابطة اما متضمنة لاذاتها او عارضها او مبين لها قوله والا فيزيم
المخزور ان في قطعها وقد يقال يكفي ان يقال على ذلك ينقل الزيد الى
 الرابطة ويتم الكلام فلا حاجة الى الزيد ولا فائدة له الا ان يقال لما كان
 ينقل المونة على تقدير هذا الشق تعرض للزيد اي لو كان هذا الشق هو الواقع
 لزم الكلام بسهولة وان كان الواقع هو الشق الاول فما تعرض قوله ردد
 الرابطة بين تلك الامور اي بالنظر الى الشكل او بالنظر اليها قوله والا فيزيم
المخزور ان في آه اقول فيه بحث اذ يجوز ان يكون المعاون والمباين او كليهما
 ممكن الزوال لكن يحدث عند زواله امر آخر يضيده ما افاده ولا يمكن ان يقال
 هنا مثل ما قال في العارض من انه يلزم ان يكون النوع لازما للمباينة فلو قلت
 المبين ان كان مجردا فابدى اقول لم تثبت ابدية كل مجرد ولم لا يجوز ان يكون
 تأثيره متوقفا على عدم حادث كوضع فلكي مثلا فنحن حددته بنعدم العتمة

بانها اما مستندة لاذاتها او لازمها وهو محال والامكانات
 الاجسام كلها مستقلة بشكل واحد او بالعارض
 وهو ايضا محال والامكانات للجسم او للامر يلزم
 انه لا يتم انها اذا كانت مطلقة لجواز ان يكون المبين
 المحذور الزوال وحج ينشئ العلة التي هي باقية
 ممكن الزوال وحج ينشئ العلة التي هي باقية
 فلهذا اعني المبين فلا حاجة الى الزيد

اي الى زيد الشق الثاني لانه لا يفهم من
 الزيد في الرابطة من الشق الثالث اعني قوله
 الرابطة مستندة الى عارض الصورة كما اذا
 الرابطة الرابطة العارضة والعارض ممكن
 استند الشق الثاني من الزيد وهو
 فقهه حصل الشق الثاني من الزيد وهو
 قوله والا فيزيم المخزور قطعاً تاماً

وشكلها مع ذلك البرد قوله اللهم الا ان اه هذا الكلام ضعيف لظهور بقا
شخص الشبهة المتبدلة واكتفى ان الشخص نحو الوجود الخاص قوله وكان
مبنى آه اقول هذا الكلام مبنى على ما هو التحقيق عندهم من استناد الاشياء
اليه تعالى بلا واسطة وان الوسائط بمنزلة الآلات وان تساهل في العبارة
قوله لم يرد ما هو البتة درجته ان التبادر من الوضع ما هو بالذات ويصدق
ان كل ماله وضع بالذات فهو متقسم فالمراد من الوضع ما هو التبادر قوله
الا اذ اثبت ان الهيولى جوهر قديما جوهر تباها فذكر قوله وقد اثبتنا اليه
مع ما عليه قد اثبتنا اليه بوجه لا يرد عليه شيء قوله وتارة بانها جزء للجسم لم يثبت
جزئتها للجسم لا باعتبار كونها محلا للصورة فاذ لم يثبت هذا لم يثبت تلك
قوله اذ لا شبهة في ان الشق الثاني من الزيد الاول هو عديم الوضع مطلقا
اقول هذا ممل بل المراد عديم الوضع بالذات والشق الاول ذات الوضع بالذات
وبتم الاختصار ولعل من ان ارادة الوضع بالذات بوجوب ارادة الوضع بالذات
في قوله اذ الحقنة الصورة فيصفوات وضع ولا يلزم هذا بل المراد انه مطلق الوضع
وتم الكلام به وقوله وجب حمل الجسم على الصورة الجسمانية ثم يجب حمل على
الجوهر الممتد القابل للابعاد المدركة في بادي النظر وقوله وغير ظاهري لما سيجي ثم
هذا الامر الممتد ثبت تركبه قوله لانه اذا انتهى اليه طرفا السطحين قد يقال
مقصوده انه يمكن ان ينتهي ويصل اليه طرفا السطحين العرضيين فاما ان يجب
فان هذا الخط حيث وقع لابد ان يكون بين السطحين لامتناع اخلاء فلابد
ان يتحقق في كل واحد منها خط عرضي وقع تاسما به بسببه وحينئذ لابد
ان يكون هذا الخط الجوهري متوسطا بين عرضيين فاعلم قوله فثبت ما بعضهم
بمنتهى المضارح آه اقول العبارة الحسنة المستقيمة بالمستقيم ضارحا

في حاله المتعلقة بقول الشق الثاني
ان لا يشار في هذا الكلام ان الهيولى جوهر
مطلوبه فترادف آه فافهم

ثبت قال المص في صدر فصل اثبات الهيولى
جسم مركب من جزئين اي جوهر من جنس واحد بها
في الآخر ويسمى الجمل الهيولى واحال الصورة
الهيولى ان الهيولى في الجوهر لو كانت محلا
الجسمية فكل ما اثبت بعد جملتها في الجوهر
لصورة كمن اثبت جوهرها في الجوهر
فثبت بطلان ما على آخره فاما ذكره الشق
فذكر الخط حيث وقع فلابد ان يكون بين السطحين
في الاستدلال بغيرها على جوهرها حاسمة

اضلعا او ضلعاها قوله اقول هذا القيد مضر لنا اقول القيد مضر
لنا لانه يطل مع القيد مطلق الخطا الجوهري لكن لا فائدة في ايراده الخالق
يقال الما جاز فيه اظهر ولم يرد بما ذكره استقامة جميع الضلع بل اراد بها
الضلعين اطلاق الجميع على ما فوق الواحد والمراد بهما ضلع من السطح والآخر
من آخر قوله وان اراد في جهة العرض فمنع اقول هذا المنع مكابرة في الخبر
بالذات وقوله اذ لا عظم آه باطل بل لا بد له من عظم في كل جهة وهذا حاصل
نظر الشئ فلا تعطف قوله البدئية بحكم بان تداخل الجواهر حال مطلقا اقول كل
اراد تداخل الجواهر المتجزئة بذاتها في مثلها لا مطلقا كيف والبعد الجرد الذي
هو المكان عند الاشتراقيين جوهر تداخل بحسب منه قوله فلا يحسن قوله المتع
التداخل هذا حسن لكنه لا ينفع القائل بنا على ان ما يمنع فيه التداخل في الواقع
يجب ان يكون من المقادير فلا يحسن قوله فلا يحسن قوله وقد يجاب عن اصل
الاعتراض هذا انهم بعيد جدا بعد ما ذكر القائل ان الكلام ليس في اجتماعها في
الطول بل في العرض قوله واجب بانها بالنظر الى ذاتها آه قد يتوهم انما دليل
بجود ان يقال الهيولى الجردة ان لم يكن اقتران الصورة بها كانت من الجود
فلا يكون هيولى وان امكن فاما ان لا يحصل في جزاءه ويرد عليه منع انها اذا لم يكن
اقتران الصورة بها كانت من الجردات اذ يجوز كونها ذات وضع قوله لم يكن
هيولى بل من المفارقات اقول لا يخفى عليك انه بطل بهذا الحكم اعتبار كون الهيولى
خطا او سطح جوهرتين اذ على التقديرين لا يمكن مقارنة الصورة الجسمانية لها
فلا يكون هيولى وفي هذا المقام نظر لان الهيولى لا بد من ان يكون قابلة للصورة
على كل تقدير ومع كل فرض لها بل كيف كونها قابلة لها بحسب ذاتها بان يكون
محتملا على تقدير مقارنة لها في الوجود واما اذ لم يتحقق الحق في نفسها

لا يخفى مثلاً يجوز أن لا يكون لها قابلية حدوث صورة فيها وهذا لا يوجب
 أن لا يكون هيولى بل يكفي في كونها هيولى كونها قابلة في الجملة قوله يمكن
 عود الصورة لها مستند للمحال فيه نظر أولاً ثم إن المحال يلزم بحد
 النظر إلى ذاته الهيولى بل لأن المقارنة مستندة لحصول الجسم الطالب
 للمكان والمحاصر إن أمكن المقارنة بالنظر إلى ذات الهيولى يقتضي أن
 لا يابى ذات الهيولى عن تلك المقارنة لكن يجوز أن يستند المقارنة
 المحال قوله لا يفتقر المتع بالغير يمكن أن يستند منها بالذات قد يقال
 لو كان المطلوب ممكن وألزام محال يلزم جواز تحقق المزموم بدون
 تحقق اللازم فيقدم أن لا يكون بينهما عارضة وأجيب بأنه أمكن المزموم
 بحسب الذات يقتضي جواز تحقق اللازم نظر إلى ذات المزموم لا
 بالنظر إلى ذات اللازم وهذا واقع في الصورة المذكورة قوله لا نستدل
 المتع بالغير لا يخفى عليك أن الجحشية هنا تعليلية لا يفيد في دفع السؤال
 المذكور لأن السؤال ليس متعلقاً بطب العلة بل بتحقيق الاستدلال المذكور
 ينفع أن يأتى علة كانت ولا يناسب حمل الجحشية على التقييد بالمزموم
 ليس لعدم مع وصف الاستعجال بغير العدم فقوله وأما بالنظر إلى ذاته
 إلى قوله فلا يستند المحال كلام فاسد بل الحق أنه نفس عدم العلة الأولى
 من غير انضمام شئ إليه مستند لعدم الواجب عليه أن علة ذلك
 الاستدلال ليس بغير العدم بل للاستعجال المذكور وخبر فيه وتحقيق انضمام
 الممكن لذاته يجوز أن يستند أمراً محالاً لذاته بأن يكون بينه وبين المحال
 علاقة فيكون وقوع ذلك الممكن مستنداً لوقوع ذلك المحال كما يكون
 الممكن معلولاً للمحال فعلى تقدير وقوع ذلك الممكن الذي هو المستلزم لابد

لا بد وان يكون ذلك المحال الذي هو علته واقعا كعدم العنصر الاول
وعدم الواجب تعالى عنه لكن الممكن لذاته لا يمكن ان يلزم منه محال
لذاته وان كان من حيث امتناعه بالغير سواء كانت الكيفية تحيلية او
تقييدية اذ ذات الممكن يستحيل ان يقتضي ما لا يكون ممكن بالذات قوله
وقد يجب ايضا باز الكلام انه قد بحث فيه بانه يجوز ان تجرد بعد المقارنة
ثم تكون المقارنة منقعة وفيه ان المذكو يخرج عن المقصود او المقصود
ان يؤول الاجسام لم يكن مجردة قط ولا تعلق له بجواز التجرد بعد المقارنة
وعدم جوازها قد يستدل على عدم يؤول الاجسام بانه مستلزم للخلأ او
تجرد الصورة وفيه انه ما يستلزم احد الامرين انما هو تجرد الجميع لكن اذا تجرد
تجرد بعض كيهولي بعض العناصر مثلا فلا يلزم للخلأ الجواز التام بحيث لا يبقى
خلأ ثم حصول التكاثف عند وجود الصورة فاعلم قوله والاول والثاني
محالان بالبداهة بداهة استحالة الاول على تقدير كونه المراد بالجزء اهم من
المكان اذ المكان ليس من ضروريات وجود الجسم فان المحدد لا مكان له
واستحالة الثاني على تقدير قدم الافلاك والالجاز ان يخلف يؤول جميع
الاجسام مجردة ثم اقرنت بها الصورة وحصلت في جميع الاجزاء واكتفى
ان الثاني مستلزم للترجيح بلا مرجع مساواة نسبة يؤول كل جسم الى جميع الاوضاع
والامكنة وقد يدفع المنع بانه ما ذكر مستلزم للخلأ لو لم تكن صورة عند وجود
اليهولي مجردة ثم وجدت واقرنت او مستلزم لتحقيق تجرد الصورة عن اليهولي
لو كانت موجودة بدونها وفيه انه هذا دليل على استحالة فكيف تكون بداهة
والعلم باستحالة الخلأ واستحالة تجرد الصورة لا يقتضي بداهة استحالة
ما يستلزمها لا وما خارجا نظرا بقوله فانها تقتضي جزا مطلقا لا معنى اقوله

لائم انها تقضي وضعاً مطلقاً لم يجوز ان يقضي وضعاً معيناً لانه امتداد
 شئى اذا عظم بحيث لا يمكن كونه محاطاً بجسم يجوز اقتضاؤه لوضع يزعم
 الاحاطة بالغير وايضا قوله كذلك نسبة الصورة الجسمية انه اريد به
 مساواة نسبة ما بينها فهو مسلم لكن الكلام في فرد مجرد عن الهيولى وانما
 اريد به مساواة نسبة الفرد فهو مسلم قوله قبل يجوز ان يقضي الصورة النوعية
 فانه ان نسبة الهيولى المجردة الى جميع الصورة النوعية مساوية ففانها
 بعض دون بعض ترجيح بلا مرجح قوله وكذلك انه نقول آه اى كما جاز
 مقارنة الصورة النوعية المقضية المكان كل يجوز ان تقارنها بصورة اخرى
 او حالة من الاحوال تخصها ببعض اجزاء المكان الكلى لا يقال لا يجوز
 اقترانهما بوجوب مكانا كلياً باخر يقضي شيئاً من اجزائه وى نسبة
 ونسبة غيره اليه لا نقول لائم استواء النسبة بالنظر الى اكمالته لجواز تقاها
 بحالات غير متناهية معدلات لقبول وضع معين بحيث يتم الاستعداد بالحالة
 اللاحقة فيخصم الوضع المعين ورض اعداد تلك الحالات لانه لا يجوز
 ان يكون شئى منها محضتها لها بخير اذ هى بمقارنته شئى منها لا تخفى بوضع
 والائم يمكن مجردة قوله ولا يجوز ان يقال آه اقول هذا القول في غاية
 اذ تحقق نسبة خاصة بين اجزاء الجسم واجزاء الكيف من اجل السببية
 ويكفى في تحقق هذه النسبة كون الاجزاء متحققة في نفس الامر قوله
 فيكون اجزاء مفروضة اقول ان اراد ان الاجزاء معدومة مطلقاً لائم
 انه يمنع انصاف بعض الجسم بصفة خارجية كالسواد والبياض والحرارة
 والبرودة وهذا السفطة وان اراد بها البس لها وجوداً لا نفاد
 فهو لا يستلزم عدم انقضاء الخبز اذا التغير في الخارج يقضي الوجود

الوجود اما بالانفراد او بتبعيته شئ هو في ضمنه قوله ولا يلزم الاعتراف
 الظاهر انه جواب عن نقض اجمالي على الدليل المذكور وحاصله انه لو تم
 وليكم يلزم ان لا يحصل الماء الذي انقلب هو في جزء من اجزاء جبر الله
 لجزء الدليل المذكور فيه واجواب ببيان الفرق وكلام الشيخ مشعر بان
 بان الشبهة معارضة ولهذا اطلق اسم المعارضة على النقض بانه اذا لا وجه
 لا يلزم من المعارضة ببيان الفرق قوله في القرب مرجح للمحصل فيه
 فيه انه على هذا التقدير لا يلزم ان يكون القرب مرجح بل يجوز ان ينقلب قسرا
 الى ذلك الجبر فينتهي قوة القاسر فيحصل فيه وعلى هذا يكون المرجح انتها
 القوة القسرية فيه فيجري مثل ذلك فيما يليه قوله فصل في اثبات
 الصورة النوعية وهي التي تختلف بها الاجسام انواعا فهي في الجسم
 حقايق جوهرية متخالفة بانفسها ما الى الجسم المطلق المركب من البهول القوة
 حصل نوع ونسبتها الى ذلك النوع بانها داخله في حقيقة والى الجسم
 مخصوصة معينة له رافعة لابهامه فهي كمال الاول للجسم اذ بها يحصل حقيقة
 النوعية وترتب عليها اثارها ايضا مخصوصة ومعينات للجسم لكن بعد
 تخصصه الاول فهي كالات ثمانية فان قلت النوع هو الفصل فكيف
 يكون ذلك الصورة مفيدة للنوعية قلت الفصل النوع ما هو ذمها
 ولا يزيد بانها النوعية الا ذلك ولم يصح الشرح بجوهرتها والمناقب
 انصرح بها واستدلوا على جوهرتها بكونها جزء الجواهر وجزء الجواهر جوهرية
 فينقضي بالسر المركب من الخشب والهيئة السرية التي هي عرض
 فان قلت قد صرح الشيخ في مواضع فان جزء الجواهر جوهر فان وجهه قلت
 بعضهم من كلامه ان العرض لا يكون جزء الحقيقة النوعية الجوهرية وانما جاز

جزئية الاشخاص والاصناف فلا توجد النقص بالسرير اذ هو ليس نوعا
 حقيقيا وقيسم جمهوره السريرية لان الجواهر من الاجناس العالية وقد اخذ
 في تقسيم الجنس العالي الى المقولات الواحدة فتغير الوحدة في حد كل منها
 والركب من الجواهر والعرض ليس جنسا واحدا لمركب من جنسين وفيه
 انظر ان التركيب من الجنسين يوجب ان لا يكون المركب جنسا واحدا لان
 لا يصدق عليه الجواهر الذي هو جنس واحد وقوله فتغير الوحدة في حد كل منها
 غير مسلم كيف والوحدة امر عرضي فكيف تغير في الحد واعتنا به في
 المقسم بعينه ان الجنس العالي الواحد اما جوهرا او غيره وذلك لا يستلزم
 كون الكثرة من الالف خارجا من طبيعة المقسم بل هي داخل في طبيعة خارجة
 بعينه الوحدة قوله اعلم ان لكل من الاجسام صورة اخرى غير الصورة الجسمانية
 اي كما ان لكل فرد من الصورة الجسمانية كذلك له فرد من الصورة النوعية
 وثبتنا في العنصرات في غاية الظهور نظر الى قاعدة المثابن من اشتركان
 يولى العناصر والصورة الجسمانية لان اختلافها يتحقق واقع بين الاجسام
 بدنية فلا بد من يميز ذاتي لكن الاشاعة فالكون تماثل الاجسام فينبغي بداهة
 اختلافها بالحقيقة والاشترافيون فيقولون باختلاف حقائق الاجسام
 وينفون الصورة النوعية وينفون وجوب كون جز الجواهر من النوع ليس
 الا هو العوارض والحق انه لو ففخص الجواهر على الاعراض مستلزما قوله اي
 باقتضائه الكون عند حصوله فيه والحوكمة آه هذا مشربا من الخيال الطبيعي ما هو جامع
 للصفتين ولم يثبت ذلك بل يجوز كونه بحيث لو كان الجسم فيه لا يطلب الغير
 واما كونه بحيث لو كان خارجا عنه يطلب فلا ويسمي حقيقة قوله دون البعض اما
 متعلق ببعض الاجسام او بعض الاجزاء قوله بل لا ينافي كونه كالحركة

كالحرارة واليبوسة للنار مثلاً لا يخفى انه ما ذكره المصنف انما يتم بعد ثبوت
 انه لكل جسم جزاء طبعياً فالمناسب على ما ذكره انه يكون ذكره بعد فصل الجهر قوله
 ليس لام خارج عن الجسم بالضرورة ودعوى الضرورة في انه اختصاص بالنار
 ليس لام خارج عن جسم مسموعة ولو كانت الدعوى ضرورية لانيته عليه المنع
 الذي سينكره بل الضرورى انه نفس النار الظاهرة من الجسم ليست منفردة
 الى امر خارج لا اختصاصها واعلم ان الخالف في هذا الحكم المتكلمون وقد ايدوا
 الحكماء كالفلاطون ومن تبعهم اما المتكلمون فيستندون جميع الانوار الى ارادة
 الفاعل المختار واما القدر ما فينبون لكل نوع رتبة في عالم النور وليست
 ارباب تارة وبغرفون بينه وبين النفس بان النفس تتألم او تتلذذ بحسب
 حالات الآلات بخلافه ولهم في هذا الاستدلال الى كاشفانهم وما
 يبينه على ما ادعى ضروريته انما نجد تفرقة ضرورية بين الحركة الصاعدة للبحر
 او الحركة الهابطة لطبعها ولو كانت النار مستندة الى امر خارج يلزم عدم
 الفرق بينهما واقول لفظة السمة كالتأني عن استند جميع النار الى امر
 خارج كما ذكرناه بهذه التأني عن استند الى الصورة الخالية عن القصد والشد
 على سبيل الاستقلال ولا يبعد ان يقال هذه النار لها نسبة محصورة الى تلك
 الطلوع وتلك الطلوع لها استعداد لتلك النار فترتب الفيض
 المطلق بمحض الجود ما يناسب كل طبيعة عليها كاليبوسة والاحراق في النار
 ومن هذا يتغفن الى سر سر بيان العشق في الموجودات المنقولة عن
 الاقدارين قوله لانها قابلة فلا يكون فاعلة فيس في بيانه انه الشيء مع الفاعل
 بالامكان ومع الفاعل بالوجوب ولا يجمع الامكان والوجوب في شيء
 لا وجوب مع الفاعل الغير المستقل فاذا قيد الفاعل بالاستقلال فالفاعل

ايضا اذا قيل يكون مستلزما للعلّة الثامنة او جزءا اخر لها كان
 معه بالفعل قوله وايضا هو بولي العناصر مشتركة والمدعى عام والدليل
 المخصوص بالعناصر لا يفيد ولا يخفى عليك ان قوله فلا يكون مبدءا لامور
 مختلفة انما يلازم لو كان الكلام في اسناد نفس الاثر لا في اسناد وخصا
 اذ ليس بالاختصاص امور مختلفة فكلما لا يتجوز عن اضطراب قوله لا يخفى عليك
 انه لا بد آه يجوز ان يكون هذا الكلام نقضا للدليل المذكور فيكون حاصله
 انه وبذلك لو تم ليجري في اختصاص الصورة النوعية باجنس فبذلك الاجتناب
 الى صورة اخرى وبذلك وانما يتوجه النقض بناء على كون الكلام مبني على انه
 لا بد لتلك الاثر من مبدءا لم يتوجه ذلك قوله لانه الى ادة العنصر لما
 اشتبه منهم الغول بعدم الصورة النوعية باجنس فكل فرد من كل نوع وكل
 نوع من كل جنس حادث فقبل كل صورة نوعية فردا اخرى اما من نوعه
 او من نوع اخر وفردا بجنس لا يستلزم قدم نوع كما توهم بناء على انه تحقق بجنس
 في ضمنه فبذلك من قدم نوع قدم فردا فلا يكون قبل ذلك الفرد فردا آخر
 اذ ذلك الاستلزام غير مسلم لان معنى قدم بجنس والنوع انه يوجد في كل
 وقت نوع او فرد وان كان كل ما يوجد حادثا قوله لاجلها استعدت
 فانه قلت الاستعداد من لوازم الوجود وهو ليس بما يفيد الصورة است
 واما كانه هو بولي العناصر مشتركة مع افعالها في ذاتها وتعيينها بصورة ما فكيف
 يكون لها استعداد واحدة منها دون البواقي قال اولي انه يقال انه الصورة
 السابقة لها مناسبة بالاحتمال وتلك المناسبة تقتضي افاضة الصورة اللاحقة
 على الوجود من المبدء الضايف قلت اصل الاستعداد من لوازمها دون الاستعداد
 الغريب فيجوز ان تعيد الصورة المعينة المقومة لها فرب استعداد صورة معينة

معينة قوله لان ما دونهما قسم الانصاف قد يقال لما ثبت عندهم قدم المادة
 لا بعض مقارنتها وانما مع كيفية حادثة اذ القديم يكون سابقا على كل واحد
 مما يصدق عليه الحادثة اذ المقارنة معه تنافي سبق على الكل بدنية وقية
 بحيث اذ سبق القديم على كل فرد يقتضي تحققه في زمان سابق على كل فرد
 وان كان مقارنا لفرد آخر وهما لما لم يكن فردا والا والقديم موجود قبله فحقق
 تقدمه على كل فرد منها مع دوام المقارنة لفرد منها وانما يلزم ما ذكره فلو لم
 سبق القديم على جميع ما يصدق عليه الحادثة في زمان واحد وليس كذلك
 بل انما يلزم ذلك في الحوادث المتناهية على كل فرد مع دوام المقارنة لفرد منها
 وذلك ظاهر وقيل عليه انما يتم ما ذكره لو استندم حدوث كل فرد حدوثا
 الجمعي وليس كذلك واعتراض عليه بعض الامة بانه لا يشبه في الاستندام
 فانه كل فرد جز من المجموع وحدث استندم حدوث الكل بدنية فكلية يتوهم
 ان حدوث الكل الجمعي انما يتحقق بانه لا يكون شئ من احاده موجودا اصلا ثم
 يوجد وهذا توهم بعيد اتقول فيه نظر اذ معنى الحوادث هو الوجود بعد العدم
 فحدث المجموع باضافته بالوجود بعد العدم وظاهر ان انصاف فرد بالوجود
 غير مستندم لانصاف المجموع به بل المجموع انما ليس بحادثة ولا قديم بالمعنى
 المصطلح اذ المجموع البعير المتناهي غير موجود لانعدام الكثر اجزاء في كل وقت
 ولذا اهلها بانه كونه بمعنى القطع غير موجود مع وجود كل جزء منها في جزء من
 الزمان فظهر ان كلام القائل غير مبني على ما توهم المتوهم وحمله على ابتداء على ذلك
 التوهم توهم بعيد ودعوى البداية في استندام حدوث الحادثة في الكل في
 هذه المادة فاسدة قوله وقد يجاب هذا جواب بتغيير الدليل ومقتضى
 بالاعتراضات والجواب الذي يدفع الاعتراض باثبات المقدمة المضمومة ان يقال

واما ما ذكره من ان
 الحادثة لا يكون
 شئ من احاده
 موجودا اصلا
 ثم يوجد

لا يجوز استناد الاختصاص الى ما ذكرتم لانه لابد ان يكون لنفسك الكيفية
 مبدءا وهو غير خارج عن الجسم ضرورة قوله فلا بد من اختلافها باهر جوهري آه
 فيه انه هذا انما يلزم لو لم يكن تركب الجواهر من الجواهر والعرض والا فلا يقضي
 تخالف حقيقة الاختلاف بالامر الجوهري فيتركب جميع الجواهر والعرض ليس
 بجواهر لانه لا يصدق عليه حد الجواهر وهو الموجود المستغنى عن الموضوع لانه المجموع
 يحتاج الى جزء الذي هو عرض وهو محتاج الى موضوع فيكون المجموع محتاجا
 الى الموضوع بحيث لا يمكن ان يتحقق بدونه وقية ان ما بنا في صدق الجواهر هو
 الاحتياج الى الموضوع الذي يكون محلا للمحتاج وليس موضوعا لغيره محلا للمجموع
 حتى يكون الاحتياج اليه متناظرا لغيره قوله الا انها متعددة الاحتياج آه فقول
 هي تقضي التناظر في الغير بحسب ذاتها والتناظر بحسب المادة وحفظ الاين بشرط
 الكون في المكان والعود اليه بشرط الخروج عنه وهكذا البواقي قوله فبقسم وجود
 الصورة لامر اي لا يشتر بان السيولي لا تحين لها في حد ذاتها وصفاتها ثلثة
 من الصورة وعلى هذا اندفع ايراد الشارح لانا نختار التقدم الذاتي ونقول
 لا يجوز ان يتقدم السيولي بالذات اذ التقدم بالذات على الشيء لابد ان يكون
 بالفعل مع قطع النظر عن ذلك الشيء والسيولي ليست كذلك بالنسبة الى الصورة
 قوله كما ان يكون شرطه وجوز ان يكون جزءا للفاعل قوله بل هو خلاف الواقع
 آه فيه نظر لانه سابق يشمل ما اذا كانت الصورة موجبة قوله وهو متاخر عن
 الجسم فيه نظر لان المتاخر عن الجسم لا يلزم ان يكون متاخر عن الصورة اذ
 يجوز ان يكون متاخره عن الجسم بواسطة تاخره عن السيولي قوله والذي يدعيه
 فيه بحث ظاهر اذ كما ان ماهية الشكل محتاجة الى ماهية الصورة كذلك الشكل
 المخصوص محتاج الى الصورة المخصوصة قوله فانما نعلم بالضرورة انه انضمام

ان النظام الشكل الكلي مثلا الى الصورة لا يفيد تشخصها آه فينه نظر اذ لو اراد
 ان النظام الشكل الكلي مدخل له في جها بحيث لا يكون مشتركا في نفس الامر
 فهو محال يجوز كونه الصورة متغيرة عن غيرا ومخصصة في ذاتها بامور منها النظام
 الشكل الكلي ولا يقضي الضرورة بامتناعه وان اراد النظامه لا مدخل له في
 جعلها بحيث يمنع العقل فرض الشك فيها فهو مسلم اذ من هذا المنع الادراك
 الحسي والشكل لا مدخل له فينه لكن لا ضرورة في حمل الشخص على هذا المعنى في هذا
 المقام قوله لا يظهر صحة في القدم والمعنى الذي يتبين من الظاهر انه لا يصح فيها
 كيف يصح ولو تقدم على الشيء ما تقدم على ما هو مع الشيء بلزم انه يكون للشيء
 علته مستقلة بلزم انه يكون للعقل ان في تقدم على الفلك الاول مع انه
 لا مدخل له في وجوده اصلا لانه العقل ان في تقدم على الثالث وهو مع الفلك
 الاول لانه المراد بالمعنى سلب التقدم والثاني قوله هذا آه في هذا البناء
 خفا اذ الظاهر انه مبني على نفى عليه كل منهما لآخر والسبب المنفصل للشيء
 هو العقل الفعال وعلى ما هو المحققين المبدأ الحق تعالى انه قوله او كونه
 معلول على موجبه قد يقال لا يكفي هذا في التزامه والالحاق المعلوم القيد
 مستلزمة لان واجب الوجود على موجبه لما فلا بد مع ذلك من اقتضا تلك
 العلة الموجبه دوام نفع كل واحد منهما بالآخر اذ لو انقطع النفع في وقت ما
 يصح انفراد احدهما عن الآخر فينه قوله اذ العلة الموجبه آه انه اريد امتناع
 التخلف في جميع اوقات وجوده فلا يصدق الا على العلة التامة وان اريد
 اعم من ذلك فلا يظهر صدقه على شيء اذ يجوز ان يكون من اجزاء العلة التامة
 عدم شيء فاذا ارتفع ذلك لعدم تخلف المعلول عما كان جزءا اخر لا يقال
 على انه لا يبقى اجزا الاخر جزءا اخر لانه لا يفيد المقصود وهو اثبات التزام

بين الشيئين اذ في كل موضع يدعي التلازم بين امرين يكون احدهما علته موجبة
 للآخر بحيث يزوال الملازمة لاحتمال المذكور قوله واحد المعلولين مستلزم
 فيه انه استلزام احد المعلولين للعلته انما هو من جهة صدورهما عنها واحد
 المعلولين يصدر عن العلة من جهة غير الجهة التي يصدر المعلول الآخر باعتبار
 فلا يظهر استلزام احد المعلولين للآخر قوله وان لم يجز لاي حال على هذا يلزم
 بطلان ما ذكره في نفى علية الهيولى لعدم مناسبة ذكر العلية لانه القياس
 المذكور لا ينتج لانا نقول لو حذف قيد العلية لثم الكلام اذ يلزم نفى كون الهيولى
 علة موجبة وتوجيه انه يقال المراد بالعلة المنقضة العلة الموجبة المطلقة والمراد
 بالفاعل المستقر بالتأثير حاصل الموجبة انه معنى كلام المصنف انه لا يبدل
 ليس لما سبق على الصورة فلان كونه فاعلا مستقلا اى مستجيبا لغيره بالتأثير
 لوجوب سبقه فامتنع كونهما علة موجبة لانه كلما سبق العلة الموجبة سبق الفاعل
 المستجيب لانه اما عينها او مشتق عليها ولا كان الفاعل المستقر مستلزما للعلية الموجبة
 ففي سبق العلة الفاعلية المستقلة المستلزمية لنبقى سبق الهيولى نفى كونه الهيولى
 علة موجبة مطلقة فتأمل قوله لا تقوم بالفعل يجوز ان يكون تقوم بعضهم القاد
 من القيام بمعنى الحصول في الخارج وهو شائع بهذا المعنى ويجوز ان يكون من
 القيام لانه الصورة مقومة ومعينة لها قوله ولو زال صورة عنها آه هذه
 شريطة صادقة مقدمها وتأويلها كما ذنبنا لان المادة لم كانت عندهم
 قديمة فانعدامها محال لانه ما ثبت قدمه امتنع عدمه فانزعتا تصادف بشئ
 بشئ في الخارج فرع لوجود الموصوف فيه فكيف جاز ان تصادف الهيولى
 بالصورة مع انه وجودها فرع لذلك لا تصادف فيلزم الدور ولا يجاب
 بان الصورة باعتبار وجودها في نفسها علة ومقدمة باعتبار وجودها

وجودها في نفسها علنة ومقدمة وباعتبار وجودها في الهيولى متأخرة
ومعدولة لان عليتها ليست الا باعتبار حلولها لا باعتبارها في نفسها
وان لم يكن ايضا ما قيل من انه تعاضف الهيولى بالصورة المطلقة مقدم على
وجودها في الخارج وهذا امر ذهني واتصافها بالصورة المعينة في الخارج
مناخر عن وجودها فيكون الهيولى متصورة بالصورة المطلقة فوجبت
ووجدت فقصورت بالصورة المعينة لان المطلقة انما يكون علنة من
حيث انما علنته والناعية في ضمن خصوصيات الثبوت في الخارج فالهوية
بالمطلقة من تلك الحقيقة في الخارج ايضا وان لم يكن للخصوصية مدخل
في العلنية وغاية ما يمكن ان يقال في الجواب اننا انما نقول بالفرعية المذكورة
بجواز ان لا يكون قائما بالهيولى قوله اقول فيه نظر هذا مبني على محال قول
المص لمبينا انها لا تقوم بالفعل على انه لا يوجد بدو في الصورة ^{والا} اتم
على انها لا تعين بدون الصورة اسي يقينها وتخصها عنها لا يتوجه بحقه قوله
والجواب ان المراد آه قيل لا وجود للمطلق الا في ضمن الفرد فاذا كان كذلك
من الصورة متأخر عن الهيولى يكون المطلق ايضا متأخرا وفيه ان الهيولى
الشخصية علنة للصورة الشخصية من حيث هي شخصية لا من حيث هي
مطلقة فلا يلزم من تأخرها من حيث الشخص تأخرها من حيث الاطلاق
قوله والصورة تنفرد الى الهيولى في شكلها قد يقال الصورة تنفرد ^{بالبقاء}
البقاء الى الهيولى لانها لو لم تنفرد اليها لماز بقاؤها بدو منها فتفقد عنها
ولا يلزم من احتياج كل منهما الى الآخر في البقاء الدور المحال لجواز ان يكون
بقاها كل منهما مشروطا ببقاها الاخرى وقد يقال لا يجوز احتياجها الى الهيولى
في البقاء لانه المحال المحتاج في البقاء الى المحل عرض فيلزم ان يكون عرضا

وجهه انه انما يلزم ذلك لو كان المحل مستغنيا عنه ومتقوما به وانه لا يلزم
 من احتياج الحال في البقاء الى المحل ذلك قوله لم يلزم دور زعم الدور
 على تقدير اتحاد الجثة لزعم ان القدم على ما هو مع الشئ مقدم عليه
 قوله واورد عليه انه لا يلزم الدور آه قد يقال احتياج كل منهما الى ذات
 الاخرى في التشكل غير معقول لانه تشكلا كل منهما بذات الاخرى متوقف
 على انضمام ذات كل واحد منهما الى ذات الاخرى والانضمام متوقف
 على الشخص المتوقف على التشكل او المستلزم له فانه المطلق غير موجود
 فلا ينضم اليه غيره واجيب بالمنع مستندا بانضمام الوجود الى الماهية :-
 فانه لا يتوقف انضمامها اليها على وجودها في الخارج ولا يلزم وجودها
 قبل انضمام الوجود اليها ولا يخفى عليك انه المقدمة الموصولة بدريئة المتع
 مكارة وما ذكره في مقام السند غير صالح للسندية لانضمام الوجود في
 العقل فالعقل المحقق ان تشخص الهيولى بذات الصورة معقولة لان
 تعيين الهيولى لاجل صورة تعينها من حيث انها صورة ما لا من حيث انها هذه
 الصورة واما تشخص الصورة بذات الهيولى فيغير معقول لوجهين الاول ان
 تشخصها ليس لاجل الهيولى المطلقة فانه هذه الصورة المشخصة لا تفارق
 عن هذه الهيولى فهي متعلقة بهذه الهيولى وان لم يكن هذه الصورة
 والثاني ان ذات الهيولى قابلة ومستعدة فكيف يصير عللة فاعلم :-
 للتشخص فظهر ان تشخص الصورة يكون بالهيولى المعينة من حيث هي قابلة
 لتشخصها وتشخص الهيولى بالصورة المطلقة من حيث هي فاعلم ان تشخص
 وسقط الدور وتوهم ان الشئ المطلق غير موجود باطل فانه الشئ الماخوذ
 من حيث هو لا بشرط الاطلاق موجودا جازما وهذا وبشرط الاطلاق

الاطلاق موجود ذهنا هذا وفي الوجه الثاني نظر اذ يجوز ان يكون تشخص
 الصورة بذات الهيولى على انها قابلة لاهلها فاعلة كما ان تشخصها بالهيولى
 المعينة من حيث هي قابلة ايضا بخلاف تشخص الهيولى بالصورة المطلقة
 فانه من حيث انها فاعلة لتشخصها لكن لا يراى يكونها فاعلة لتشخصها انها
 مبدأ الوجود اذا تشخص واحد بالعدد ووزن الصورة المطلقة ولا يجوز
 ان يكون غير الواحد بالعدد بل المراد كونها حالة في الهيولى بتشخصها لازمة
 لما بنوعها قوله فهي من حيث انها متشخصة يكون متقدمة على شكل الاخرى
 وفيه نظر ان اراد بعلية احدها تشخص الاخرى عليه ذاهبا فلا نتم لزوم تقدمها
 من حيث انها متشخصة على شكل الاخرى وان اراد بها عليتها من حيث انها
 متشخصة فلزوم التقدم مسلم لكن لا يدفع الايراد به اذ مداره على جواز
 عليتها كغيرها من تشخص الاخرى وقدرت ان الذات المطلقة موجودة صفة
 للعلية قوله وتقدم العلة يجب ان يكون بذاتها وتشخصها هذا لما يجب
 لو كان لتشخص مدخل في العلية قوله وهو اما الكلام آه فيل شئت هذا الحكم
 بشهادة الاستقراء ويرد عليه ان الشيخ اورد في الشفاء في المكان من ذلك
 منها ان المكان هو الهيولى ومنها ان الصورة وابطالها تشهادة الاستقراء
 مردودة فالاولى ان يجعل الحكم فيها بناء على ظهور بطلان غيرها وقد بان
 القول بالهيولى والصورة فانه شارح المقاصد ذكر ان افلاطون يعتبر
 عنه تارة بالهيولى لتوارد الاجسام عليه كاتوارد الصورة على المادة
 وتارة بالصورة لكونه عبارة عن البعد المتد في اجسام بمنزلة القوة الفاعلة
 الجسمية التي يعجز الجسم الابعاد وتميز عن الجردات كيف وامتنع كون
 جزء الجسم حيزا له في غاية الظهور فكيف يذهب اليه عاقل قوله اراد بالبعد

الجود آه الاولى ان يقال اراد بها البعد اعم منها ان يكون موجودا او معدوما
 كما يظهر من بيانه قوله او السطح اباطن آه في تخصيص سطح باخصه به
 نظر لانه قد يكون السطح اباطن من احوال مع السطح الظاهر من الجوهر كمكان
 الافلاك سوى الفلك الاعظم وحينئذ المكان هو السطح مطلقا ومكان
 الفلك الاعلى هو سطح الفلك الجوهري قوله لان الجسم كجنية آه قالوا لان
 امارات اربع اتفاقا الاولى ان ينسب اليه الجسم بلفظ في وما يراد بها اشار
 اليها بقوله الجسم كجنية في مكانه والثانية انتقال الجسم عنه الى غيره ويجوز ان
 لان مقصوده يتوقف عليه كما يظهر والثالثة استحالة حصول الجسم الاخر فيه
 ولا بعد ان يقال اشار اليها بقوله مالى له لانه لما ملأه الجسم فتمنع حصول
 جسم اخر فيه بداهته والرابعة اختلافه بالجهات والغرض من بيانه الاما راست
 انه التنازعين في المكان انه لم يستعمل احدهما اشارة لا يصح له تصحيح قاعدته بحجة
 فانه لا منافاة في الاصطلاح قوله اراهم منقسم اعم منه ان يكون موجودا
 او معدوما ونسبية امر هو ما اودا اتفاقا قوله وعلى الاول يكون المكان
 سطح اقول لا يخفى عليك انه اما يعتبر في الامر المذكور الوحدة او لا وعلى
 الاول يشكال في مكان الاجسام المحيط بعضها ببعض كالا فلا كرا ان لم
 يعتبر فلا يلزم انه يكون المنقسم في جهتين سطح اذ يجوز ان يكون خطين متقابلين
 قال لا يقي به الغرض لهذا ايضا قوله لاستحالة الجوهري انه اراد استحالة
 في نفس الامر فانه مسلم كمن الامر المذكور ههنا اعم له خول الاختلافات وان
 اراد استحالة وهما فهو ممنوع قوله والا لا انتقال بانقال آه ويرد عليه ان
 المكان قد ينتقل بانقال الممكن اذ المكان سطحا كمكانه في صندوق والمخوف
 برباس فلو كان عدم انتقال المكان بانقال الممكن لازما للمكان بطل كونه

كون المكان سطحاً ولا يخفى عليك انه مثل هذا يرد على القول بالبعد ايضا
 اذا ماشى على طرف السفينة مثلاً اذا كان حركته مساوية لحركتها لا يتبدل
 البعد الذي يشتغل به منتقل بانتقاله قوله لا يجوز ان يكون حالاً في المكان
 ويمكن ان يستدل عليه بان الحال في المكان يكون عرضاً قائماً به فينبغي في المكان
 فبقاها المكان به مستلزم للدور قوله يكون المكان بعد انفسها في الجهات الاولى
 ان يقال وعلى الثاني يكون بعد مساوياً آه اذا ثبت في عبارة عن كونه
 منفساً في الجهات فلا يناسب بناء الانقسام في الجهات عليه قوله اما ان يكون
 امرامو هوام وهذا الموهوم اما يمكن خلوه عن شغل وهو ما ذهب اليه
 بعض المتكلمين او لا يمكن ذلك وهو ما ذهب اخرون منهم قوله واما ان يكون
 امرامو هوام اي في الخارج قائماً بذاته وهو غير متناه وهو ما ذهب اليه بعض
 القدماء ومنهم من يجوز خلوه عن المكان ومنهم من لم يجوز له واما متناه وهو
 لا يجوز عن المكان وذهب اليه فلا طون ومن تبعه من الاشراقين واية
 ذهب اليه الحق الطوسي من المتأخرين قوله زعمهم انه نظر عليه البهائم لان
 كل واحد يحكم بان الماء جنانين اطراف داخل الكون وبان المكان قد يكون فارغاً
 وقد لا يكون ولا يقال في السطح انه فارغ او مملوء قوله اي بعد له الاقطار استحال
 هذا المعنى لا يوافق اللغة قوله وتوارد التمكنات عليه قد ذكرنا ان التمكنات
 بالبعد الجرد منهم من يجوز خلوه عن المكان ومنهم من يمنعه وقوله وتوارد
 التمكنات يراد تواردها بالفعل نظر الى الذهب الثاني وبالقوة نظر الى الذهب
 الاول قوله وحينئذ يكون الاقسام الاولية للجواهر ستة اراد الاقسام الاولية
 في نظر العقل سواء كانت متحققة في نفس الامر او لا فلا يرد ان القول بانها خمسة
 لثلاثين وهم يقولون بالبعد الجرد والاشراقون القائلون بالبعد الجرد

ولا يقولون بانها خمسة قولنا والاول بها فنعين الثاني قد يقال الثاني ايضا
 بطا اننا نعلم ضرورة تبدل مكانه ما ذكر من المنقول في صندوقه وحركته
 ولا تبدل ولا حركته لو كان سطحيا وايضا نعلم بدهية سكونه الواقف في الزمان
 مع انه مكانه يتبدل على ذلك التقدير وهو مستلزم للحركة وقد يجاب بمنع بطلان
 الملازمين واستناد المحكيين الى الوهم كيف يكون الواقف المذكور مكانا مع
 انه في كل آن اينا فلولا يمكن ذلك حركة لا يثبت كون الزمان مقدار الحركة
 اذ يجوز كونه مقدار المنقلبات تلك الحالة نعم لا يطلق المتحرك عرفا عليه لان محله
 لا يطلق على الذي ليس منشا للحركة واما المنقلبات المذكور فالعرف بحكم بانه
 متحرك في المكان لان المكان عرفا اعم من الحقيقي واما الضرورات فلا يحكم فيه
 الا بنوع حركته لا بالمكان في المكان الحقيقي والمعنوم من عبارة الشيخ في طبقة
 الشفا ان المتحرك بالحقيقة ما يكون مبداء الاستبدال فيه فلا يكون الواقف
 المذكور متحركا حقيقة وكله اراد الحقيقة العرفية لما عرفت او يرد بالحركة
 التي هي مقدار الزمان اعم من الحركة حقيقة وما شبهها من الحالة المذكورة وذكر
 الشيخ ان الواقف المذكور ليس متحركا لما ذكر ولا ساكن لانه ليس في مكان
 واحد في زمانين نعم هو ساكن بمعنى عدم تبدل نسبتة الى الامور الثابتة فلو
 انه لو حلت في حاله وترك عليه مكانه حفظ ذلك المكان وذكر ان الجسم قد يكون
 عن الحركة والسكون في المكان كانه لا يكون له مكان اوله مكان لافي زمان اوله
 فيه لكن اخذناه من حيث هو في آية هذا ويمكن على ما ذكر ان يقال المنقلبات
 المذكور ساكن بالمعنى الاول من المعنيين المذكورين وهذا السكون يوجب الانتفاء
 في الاثر الغير الحقيقي قوله وقد يجاب عنه بما علم آه فيه نظر اذ حاصل السكون
 ان يصدق الحكم الفعلي العيني غير ما لم يعلم وجوده لبعده عنا وهذا الحكم

الحكم الفرضي لا يوجب الوجود المحكوم عليه فرضا غاية انه لم يتعرض لاحتمال
 كون الحكم فعليا نظموه ورد المنع المذكور عليه ولما كان الظاهر انه هذا الشق
 اشارة الى مذهب المتكلمين النافين للوجود الذهني لم يجزئ القضية الا
 الخارجية وبني الكلام عليها قوله فيذكر انه ما ذكره لا يدل آه فيه انفسر
 الامر عند المتكلمين مساوية للخارج فاذا دل ما ذكره على انه ليس لكشياء
 في نفس الامر فقد دل بناء على مذهبهم على انه ليس لكشياء في الخارج فخصم
 الا لازم فاني انكشيت النسبة الى الشرح بناسن ان المكان موجودا
 عند الاشراقيين ولاشي في الخارج عند المتكلمين بمعنى انه معدوم فيه لا في
 انه معدوم في نفس الامر فاسد وتحقيق مذهبهم ان المكان امر انتزاعي
 فان العقل بمجموعة القوة المقررة التي شأنها التركيب والتحليل ينزع
 من كاجسم بعد اعتدله ويحكم بانه مكانه ويقبل الزيادة والنقصان بتبعيته
 مقدار الجسم الموجود في الخارج ويمكن الجسم في الخارج عبارة عن كونه في
 الخارج بحيث يصح ان ينزع العقل منه البعد المذكور فانه اريد بكونه قابلا للزيادة
 والنقصان قبوله لهما بتبعيته الجسم فهو لا يفيد الوجود الجسم في الخارج بكنشيت
 المذكورة قوله فينزع دائرة النقطة في الشق الثاني لانه غناء البعد الموجود
 في نفس الامر لانه لا ينافي في افتقار البعد الموجود في الخارج قوله لا سبيل الى
 الشك آه فانه قلت قد ابطر اولاً كونه الاشياء اى معدوما وبعد بطلان انه ابطر
 كونه موجودا كما ذكر انه لا سبيل اليه بلزم ارتفاع النقيضين عن البعد قلت
 بطلان كونه معدوما في الخارج ارا ما للمتكلمين النافين للوجود الذهني الغالبين
 بمعدومية البعد وبطلان وجوده في الخارج على ما ذهب اليه آخرون لا يوجب
 ارتفاع النقيضين عن البعد بحسب نفس الامر بل يلزم ارتفاعها على ما ذهب اليه

المتكلمون ولا فساد في ذلك والقول بأنه لا يلزم ههنا ارتفاع النقيضين
 عن البعد اذ المقصود ان المكان يستحيل ان يكون بعد اعمد وما او موجودا فارتفاع
 النقيضين عن البعد انما هو على تقدير كونه مكانا فاسد اذا ذكر بجري في
 ارتفاعها عنه مع قطع النظر عن كونه مكانا كما لا يخفى قوله مع ان المادية غير ان
 والجدوة جواهر آية فيه ان محل مراد المصنف على ان البعد هو البعد العرضي
 وهذا غير لازم بل يجوز ان يكون مراده ايضا الصورة الجسمانية فلا كلام في
 الثالث وهذا موافق لما محل العلامة الشريفي كلام صاحب حكمة العين عليه
 وان خالفه السيد الشريف في حاشيته حكمة العين وقال هذا عرض والنسبة
 الجسمانية جوهر على عكس ما ذكره الشريفي وعلى ما ذكره السيد الشريف قد مر
 يلزم ان يكون صاحب هذا المذهب قائل بغير حكمة البعد وقد يستدل على
 بطلانه ايضا بان ذلك البعد يلزم ان يكون متناهيًا فيتم شك والشكل
 من لواحق المادة وفيه نظر اذ لم يثبت ان الشكل من تواجيد المادة بل ان ثبت
 ان الاتصال والانفصال من لواحقها قوله كل جسم قد جاز طبيعي في بعضهم
 الطبيعي بقوله ما يتفق طبيعة الجسم حصوله وفيه نظر اذ الجبر الطبيعي على ما بينهم
 من كلام الشيخ في الشفا وسقط انه لا يلزم ان يكون مقتضى الطبيعة ولا
 يبعد ان يقال الظاهر ان المراد بالجسم اعم من البسيط والمركب والمراد بالجبر انما
 شخص او نوع وعلى كل تقدير يشكل بمركب او بسيط فانه ليس له مكان
 طبيعي لا بشخصه ولا بنوعه بل انما حصل لا يخرج ولا يمكن دعوى ان كل مكان
 حصل فيه هو طبيعي كما يجي من عدم جواز تعدد المكان الطبيعي قوله فيلزم ان
 ينتقض بالجسم الحي وقد يقال عدم الجبر للمحدود بالاعتقاد في المدعى وهو ان
 كل جسم جزا اذ يجوز ان يكون له جبر طبيعي ولم يحصل له لا متنازع خلوه عن

عن الواضع الا ان يقال انهم لم يقولوا بذلك ايضا فعلى هذا لا يناسب
 تعليقه بقوله اذ ليس آه قوله وقد يجاب لا يخفى عدم مطابقة هذا الجواب
 للسؤال اذ السؤال انما هو على تفسيره كما صرح به السائل وفي سؤاله اشعار
 بما ذكر حيث قال نعم له وضع آه وحاصل السؤال ان المصنف في المكان
 بالسطح المعبود وايجز والمكان واحد على ما هو المشهور فيما بينهم ولذا حكم
 شارح حكمة العين بانها عند الحكماء مترادفان ولذا لم يفسر ايجز ههنا
 وعلى هذا ينقض بالحدود وتوجيه الجواب ان اتحادها عند المصنف بل ايجز
 اعلم فلا ينقض ولكن يدعى هذا لا يناسب من المصالح الحكم قبل ان يفسر ايجز
 قوله بان ايجز عندهم آه يصدق هذا المعنى على الجهة والشخص والجواب
 انما زيد تفسيره به بما ذكر ايجز عن السطح فلا بأس بعمومه اعتمادا على بطلان
 قوله وان لم يكن شئ من اوضاعه قد يقال بجري ما استدلل به في اثبات
 ايجز ههنا بان يقال لو خلى وطبعه لك ان له وضع بالنسبة الى ما تحته فلا يكون
 ذلك الامن طبعه واكتفى ان لا ضرورة في حمل ايجز على حالة غير الوضع
 بل يجوز ان يكون تلك الحالة وضعها خاصا قوله لان المكان عندهم قريب
 من معنونه الدعوى آه قيل نسبة المحقق السيد الشريف في حواشي شرحه
 الى العامة فالظاهر ان هذا المعنى من اصطلاحات حالات العوام لامن اصطلاح
 العوام اذ قال السيد الشريف ان العامة يطلقونه لفظا المكان على ما بعد عليه
 اجسم ويمنع من النزول فلذلك يجعلون الارض مكانا للجسم ولا
 يجعلون الهواء المحيط به مكانا واذا وضع ترس على رأس قبة بمقدار
 درهم لم يكن مكانه الا ذلك الصدر الذي يمنع من النزول عند انهم
 وفيه ان السيد قدس سره ذكر في حاشيته حكمة العين موافقا لما نقله الشر

عن المحقق العلوي اذ ذكر هناك واما عند المتكلمين فالحيز هو الفراغ
 الموهوم الذي من شأنه ان يشغله الجسم والمكان هو ما استقر عليه الجسم
 كالارض للسري وما في حكمة التجريد من نسبة معنى المذكور الى العامة لا يشاء
 وتوقع الاصطلاح عليه اذ كثيرا ما يكون اطلاقها لهم موافقة للمصطلح قوله
 اقول المفهوم من كلام الشيخ آية قال الشيخ في النجاة ان لكل جسم حيزا ومكانا
 طبيعيا لانه اما ان يكون له مكان له طبيعيا او يكون له مكان له متافيا لطبيعة
 او يكون له مكان له لا طبيعيا ولا متافيا لطبيعة واعني بالمكان هنا المكان والحيز
 جميعا فظهر ان هنا اصطلاحين وما يفهم من الشفا ناظر الى اصطلاح وقول
 المحقق ناظر الى آخر قوله لانا لو فرضنا عدم تأثير القواسم اللازمة ثم لا يجوز
 ان يكون القواسم جميع الاجسام وعلى تقدير انتقالها لا يكون سطح ولا جسم
 وجودا به الامتياز قوله الامور الخارجة المفهوم من الشفا ان الطبيعى
 اعم من ان يعرض الشيء لذاته او بحيزه او لخواصه المستندة اليها او لجميع ذلك
 فانه ذكر الشيخ في طبيعته ان الواقع بالقدرة والقدر عارض بسبب امر يعرض
 من خارج وجوهر الشيء قد يكون ان يعطى ولا يعرض له الاشياء التي لوجوده
 منها بل الاما كان لازما لطباعه وليس واجبا ضرورة ان يكون الجسم لا يعطى الا
 ويحتمل فخر قاسم فيه فاذا كان كذلك فطبيعة الجسم قد يمكن ان يعرض وهو على
 ما هو عليه في نفس الامر من غير قاسم حقيقي وطبعا فلم يكن بد من ان يكون له اين
 وشكل ثم قال فاجسم يزم في طبيعته التي له ان يكون له حيز وذلك الذي لو لا الحيز
 يجوز ان يكون له وكذلك انشائه والكيف وغير ذلك قوله تأثير الفاعلية ان
 كان الفاعل من الامور الخارجية آية يمكن ان يقال ان تأثير الفاعل في حصوله في الحيز
 من الامور الخارجية التي يعرض خلوه عنها لا تأثيره في إيجادها فقولنا فلان

فلا نعلم انه عند تخلية مع طبعه تكون موجودا آه مردود اذ نقول انه الجسم
الموجود بتأثير الفاعل وبجاده مع قطع النظر عن كل خارج يقتصر
في مكان لا يتبدل من مكان ولا يرد عليه منع قوله فاذا انما يستحقه كطبيعة
وتلقاها يمنع هذا ويجوز ان يكون وجوده فيه ككونه اجنة التي هذا الجوزها
طبيعية له لا تكونه طبيعيا له واذا فرض تغير المكان والجهة بحالها يكون الجسم
على الوضع الطبيعي واذا انعكس الامر لا يقبل ذلك الجوز بالطبع ويميل
الى الجهة الاولى والظاهر ان اجنات مطلوبة بالذات والاطنة مطلوبة بالغير
نعم لو انهم الجوز للوضع كان الكلام قريباً من تمام قوله فله ان يمنع آه ولا يخفى
انه هذا المنع منع للسند الاخر فانه القائل يمنع وجود الجسم وحصوله في
الجوز على تقديره ومنع كونه الحصول في الجوز من طبيعته على تقدير اخر بالسند
المذكور ومنعه لا يفيد اذ يراد ان يجوز ان يكون من تأثير الفاعل الذي فرض
انه ليس من الامور الخارجة فلا يثبت انه من طبيعة مع انه المراد من الابن
بها هو الجوز اذ الكلام فيه ومنه مكابرة مع انه هذا المنع بعد قبول ما قال
من ان الجسم عند رفع القواصر يكون في جيز ذلك المقدمة ليست اجلي من هذه
فلمنع حصوله في جيزه كما يحتاج الى المنع هنا وايضا في قوله هذا وارد آه
نظرا ويجوز ان يكون البعد ما لا يتجاوز عن سطح الفلك الثاني من ان ليس
وجوده فوقه بدنيا ويمكن ان يقال خلوا الجسم عن جميع العوارض الشخصية
ممكن لا مطلقا فالظاهر انه عارضا ما يكون لازما للجسم فيكون المكان مستندا
الى لازمه فيكون طبيعيا كما عرفت من انه الطبيعي يمكن ان يكون من مقتضيات
لازمه وانما ان يقول بجوز اختلاف تلك العوارض في الاقصاء
فيقتضي عارض حصوله في جيزه غير ما اقتضاه الآخر فلا يثبت وعدة الجوز

الطبيعي الجسم قوله جازا ان يكون مستحجدا بحسب نفس الامر ظهر ما ذكرناه مما
 استفدنا من الشفاء من ان الحيز الطبيعي اعم مما يقتضيه الجسم نفسه ولا يلزم
 اوها معا وما اوردده لا يدفعه الا العوارض ولا يخفى ان تخليته الجسم عنها ممكنة
 بحسب نفس الامر نعم يمكن ان يقال التخليته عن عارض ما يمنع وان امكنت
 كل عارض شخصي فعلى هذا لا يلزم ان يكون الحيز الطبيعي واحدا لجواز ان يكون
 كل عارض مقتضيا حيز آخر قوله فلا يتشبه الاستدلال فيه ان الجسم بالنظر الى
 ذاته مع قطع النظر عن الامور الخارجية اي القاسرة يطلب حيزا ضرورة
 وذلك ليس للقاسر فهو طبيعي ولا يلزم كونه التخليته غير ممكن بحسب نفس الامر
 اذ الحيز الطبيعي في نفس الامر ليس الا ما يقتضيه الجسم لو خلى وطهره وذلك
 ثابت وكونه التقدير غير مطابق للواقع لا يستلزم ان يكون الحيز المطلوب على ذلك
 التقدير غير طبيعي في نفس الامر قوله فان طلب الثاني آه لا يخفى عليك انه
 لو شر الحيز الطبيعي بالذي لو حصل الجسم فيه لم يطلب غيره صدق على الثاني
 كما يصدق على الاول ولا يتم ما ذكره وانما يتم لو فسر بالذي يطلبه الجسم لو
 لم يكن فيه او مجموع الامر بن قوله اورد عليه لا يخفى ان المراد من فرض خلو الجسم
 عن القواسر فرض خلوه عما يكون قاسرا بالنسبة اليه ما يفرض كونه حيزا طبيعيا فلو
 قسم الجسم بالنظر الى حيز فرض تخليته لا يجوز ان يكون في تلك الحالة حاصل في
 حيز طبيعي آخر لانه خلاف المفروض فيلزم ان يكون خارجا عنها وتسوي نسبة
 الى كل منهما وعلى هذا يحصل فيها او لا يحصل في شئ منها وفي واحد دون الآخر
 فكل ذلك بطر وحاصل الكلام ان حصول الجسم في حيز طبيعي بحسب نفس الامر
 يجب ان لا يمنع طلب حيز آخر لو كان طبيعيا ايضا وتقرر الاستدلال بمبنى
 عليه والا يلزم ان يكون عند التخليته خارجا عن كل منهما الى آخر ما ذكرناه قوله

قوله فاما ان يحصل فيها معا لما كان الحيز اعم من المكان يجوز ان يكون للجسم
 حيزان احدهما المكان والثاني الوضع ويحصل فيها معا وتوحيدهما الوضع
 انما يكون حيزا في المكان له واما في المكان فكانه حيزه قلت لا خفاء
 في دلالة ما يدل على اقضاء الوضع في بعض على اقضائه في كاجسم
 واطلاق الحيز عليه في بعض المواد دون بعض تحكم محض قوله فان
 محصله آه قد عرفت ان لا يتم دعوى المكان الحصول في حيزه على تقدير
 تعدد الحيز الطبيعي فجري التزديد بين الامور الثلاثة كما ذكرنا مع انه قوله
 لا يمكن حصوله ان اراد به الامكان بحسب نفس الامر فهو غير مسلم وان
 اراد به الامكان الذاتي فلا يلزم نفى التعدد بحسب نفس الامر بل على ذلك
 التقدير الذي لا يلبس الواقع كما ذكره قبل ذلك قوله فلانه يحيط به
 احد واحد او حدوده بعضهم منه ان الشكل ما احاط به احد واحد و
 وقدم ما فيه من عدم صدقه على شكل محيط الكرة والدائرة وامثالهما ولا
 يقبل التوجيه الذي ذكرناه منه قوله وقدم ما فيه من انه انما يلزم لو كان
 متناهي في جميع الجهات والمتناهي في بعضها لا يستلزم الشكل لانه الشكل
 انما يحصل باعتبار الاحاطة التامة وما ذكره الشرع لا يجري هنا قوله
 ولا يستلزم من حيث هي انه ان البرهان قائم بتناهي الاجسام ذاتها
 لازم لوجود الجسم وذلك كاف كما هو معترف به في المكان بمعنى البعد
 كما سيأتي فان قلت التناهي ليس من لوازم وجود الجسم من حيث هو
 بل هو من لوازم المقدار وبثبوت الجسم بواسطة قلت حصول الجسم في المكان
 وهو التكن ثابت للجسم بواسطة المكان وان كان المكان بعدا وانحنى ان
 المكان واسطة في البثوث لافي العروض بخلاف الشكل فانه يعبر اولاً

بالذات للتناهي ثم للجسم والتناهي اعم من الجسم فيكون الشكل من اللاعرض
الغريبة بالنسبة الى الجسم قوله في الحركة والسكون السكون هنا لا يراد به
عدم الحركة مطلقا بمعنى انه لا يكون نوع من انواعه في شئ من الاوقات
بل المراد اعم من انه لا يكون الحركة مطلقا وما هو رفع نحو من انحاءها بخصوصه
ورفعها في وقت دون آخر اذ الظاهر ان المراد بالسكون هنا ما يبحث عنه
في الطبيعي وهو من العوارض الذاتية للجسم بمعنى الاول لا يعرض شيئا من
الاجسام واما الفلكية فظاهر لعدم خلوها عن الحركة عند المحققين واما الفلكية
فلا تتركها في الكيفات المحسوسة كالنصو والظلمة والحرارة والبرودة
وغيرها مع انهم يبحثون عن السكون الغير الدائم المقابل لبعض انواع الحركة
كافي قولهم لا بد من تحلل السكون بين كل حركتين مستقيمتين قوله واما الحركة
فهي تخرج من القوة هذا رسم لقدماء الحكماء واعترض عليه المعلم الاول بان
بان التدرج وما في معناه كقولنا سيرا سيرا او اللادفعة لا يمكن تفرغها
الا بالآن والآن طرف للزمان والزمان مقدار الحركة فيقدم الدور وجب
بان مضور ما ذكر بدني ويمكن ان يقال على تقدير نظرية انه يمكن تعقل الزمان
مشابها آخر غير متوقف على الحركة فان للزمان حواصا يصلح كل واحد منها
لان يكون معر فله وهو انما لحظته قوله بالقوة من جميع الوجوه المراد بان
بالوجوه اما الوجوه الحقيقية او اعم منها ومن الاعتبارية وعلى الاول لا يناسب
قوله والالكان وجوده بالقوة اذ الوجود ليس من الوجوه الحقيقية وان
اراد الثاني لا يتم قوله كواجب الوجود والعقول فان كثير من الوجوه اعتبارية
لهم بالقوة وقد يقال لو كان بالقوة من جميع الوجوه لكان كونه بالقوة
ايضا بالقوة فلا يكون بالقوة وقد يعارض بان لو كان بالقوة مطلقا

مطلقا كما نرى كونه بالفعل ايضا كذلك وكذا فعلية فعليته ويتبين واجب
 ان التس في الاعتباريات وانت تعلم انه لو كان بالفعل من جميع الوجوه
 كان كونه بالقوة ايضا بالفعل فيكون بالقوة مع فرض كونه بالفعل فيكون
 موجودا ومعدوما قوله وهو الكون والفساد ولا يخفى عليك انه الوجود
 من الحركة هو المتوسط كما يظهر عليك ووجه من القوة الى الفعل دفعي مع انه
 لا يسمى بالكون اللهم الا ان يقال ليس تقديم السند اليه في قوله وهو الكون
 للحزم ويمكن ان يكون الكون والفساد هنا بالمعنى الاعم من المخصوص
 بالانقلاب فيؤيده ما نقل في جوابي شرح حكمة العين من ان المحدثات
 لا تعرض لهم الحركة الابدية لانها مؤدية الى الكون والفساد ووجه في
 شرح حكمة العين بان الكون اسم لما حدث دفعة والفساد لما زال دفعة
 قوله لا يسمى ذلك خروج آه وهذا مما على ما نقلناه من شرح حكمة العين
 وايضا ان اراد تلك الصفات الاخلاق والملاكات فوجهها تدريج وان
 كيفيات وعدم اطلاق الحركة عليهما وان اراد بها الصفات الخارجة الى
 الفعل دفعة كالعلوم والمعارف احيانا فيجوز ان يقال بعد تسليم ارادة
 الحكم ان يجوز ان يراى بالوجود الوجود الذي لها المكان وجود في الخارج
 والعلوم ليس بذلك فان العلم هو المعلوم بشرط الوجود الذهني قوله واما
 ثانيا فقد عرفت ان دافعه قوله وهي صفة شخصية موجودة في الخارج بتوجه
 منها بحث وهو ان الحركة لا يمكن وجودها في حد الا بشرط بخارج المتحرك
 عن الحد فانه لو استقر الجسم في ذلك الحد لم تكن الحركة موجودة اذ السكون
 بنا في الحركة فيقدم ان يكون وجودها في كل آن مشروطا بما يتحقق بعده وهو
 التجاوز عن وصاية المتحرك في ذلك الآن ويندفع بهذا البحث بانها

يجوز ان يكون الحركة عرضية لا فردا وبكونها تجاوز المذكور شرطا لوقوع
 كون المذكور فردا للحركة نعم لو كان الحركة ذاتية لا فردا ما يتوجه ما ذكره قوله
 تستخدم اختلاف نسب المتحرك الى حدود المسافة هذه الحدود نبات
 لاجزاء فرضية للمسافة فالمسافة ان كانت جساما فجزئياتها انما يكون بسطوح
 في عرض المسافة وان كانت سطحا فخطوط وان كانت خطا فنقاط وظهر
 ان هذه الحدود لا تعرض متلاقية بل بين كل حدين جزء من المسافة فوصول
 الجسم الى حد يكون في آن والى حد اخر يكون في آن آخر بينهما زمان فلا بد من
 تنالي الآتات ولا تركب المسافة من امور غير متعقبة ولا يكون المتحرك
 في حد اكثر من آن واحد قوله تطلق عليه الحركة بمعنى القطع لانه يقطع المسافة
 بها قوله فانه لما ارشتم آه ادراك المتدني تصور بان يكون حصول صورة
 الجزيئين معد للذهبن بحصول امر متعقبة قوله لان المتحرك عالم يعلم آه
 قيم وبسببه يدل على عدم وجود ما قبل الوصول وجن الوصول وذلك
 لا يوجب عدما مطلقا فان احكم لم يمكن ان يقال بوجود ما في زمانه
 واقع بين المبدأ والمنتهى قوله فالجردات غير متحركة ولا ساكنة المراد
 بالجردات الجردات ذاتا وفعلها فلا يشك بالنفوس لانهم قالوا الفكر حركة
 النفس في معقولاتها لانها من معقولات الكيف الا ان لا يسلم ذلك يقال
 هذا الكلام على سبيل التشبيه لكن لا دليل على عدم قابلية الجردات مطلقا
 للحركة وعلم من تعريف السكون ان الجسم في مبدأ الحركة خارج عن الحركة
 والسكون لانه ليس من شأنه الحركة في ذلك الوقت قوله وقيل
 السكون هذا مذهب المتكلمين قال بعض الفضلاء الجسم اذا لم يكن متحركا
 عن مكانه كان هناك امران احدهما حصوله في ذلك المكان المعين

المعين والثاني في عدم حركته عنه مع انها من شأنه الحركة والاول امر
 بثبوت اتفاقا من مقولة الالين والثاني امر عديم اتفاقا والمكسوة
 اطلقوا لفظ السكون على الاول والحكماء على الثاني فانهم اعلم بقول
 قوله لكان كل جسم متحركا على الدوام هذا اذا كانت الجسمية علة تامة
 لها اما اذا كانت علة فاعلية كما يفهم من كلام بعضهم فلا اذ يجوز
 اختلاف حال الاجسام باختلاف الشرائط وايضا لو كانت علة تامة
 انما يتم الحكم اذا كانت الجسمية مابينة نوعية قوله من نوع تلك المقولة الى
 نوع آخر منها كما في الحركة من السواد الى البياض مثلا لان الالوان انواع
 مختلفة الحقيقة وان كان التفاوت بالشد والضعف كالسود القوي
 والضعيف مثلا وكما في الحركة من مقدار الى مقدار آخر ان قلنا بالاعتدال
 المتخذة بالصغر والكبر انواع متخالفة وان قلنا بتوافقتا في المابينة وكما في
 بالحوار الكمية كانت مثلا للحركة من صنف الى صنف آخر واما الحركة
 في الالين فالظاهر انها من فرد الى فرد آخر لا سيما اذا كانا من جنس واحد والحركة
 المستديرة قد يكون انتقالا من فرد في وضع الى فرد آخر منه كافي تمام
 الدورية وقد يكون من صنف الى صنف آخر ومن نوع الى نوع آخر قوله ازيد
 حجم الاجزاء الاصلية لا يخفى عليك ان اللحم الشباب ازيد من اللحم الطفولية مع
 انه لا يسمى سينا فلو كان خارجا من النمو ايضا فاشي هو قوله وقد اخله
 في جميع الاقطار الداخلة في جميع الاقطار في النمو غير ظاهر اذ يجوز ان يكون
 الداخلة في جهة او في جهتين مع انه لا حاجة الى هذا القيد اذ المشهور انه
 لا يخرج السمن وقد خرج القيد الاصلية قوله كالحلم والشحم والسمن اقول
 التشبيه غير مناسب اذ الزائدة مخفية فيها والاصلية ماسواها قوله ومنها

بحث خلاصة البحث نفى الحركة الكلية عن النمو والذبول والسمين
 والذهال وقد صرح الشيخ المقتول في المطارحات بنفى الحركة الكلية مطلقا
 وقال انما هي بالحقيقة حركة اينية اما الاجزاء الخارجية بالداخلية فيها او
 للاجزاء الاصلية بالتفرق حتى يمكن للخارجية التحمل بينهما كما في النمو فانه
 يتحرك فيه اجزاء خارجية الى الاجزاء الاولية فيقتطع بها او لاجزاء الجسم
 بالانفصال عن بقية الاجزاء كما في الذبول ونفى التحمل والتكاثر الحقيقيين
 بل رجعها الى تقاضى اجزاء الجسم وتحمل الاجزاء اللطيفة في خلدتها وظهر
 اجزائه وخروج تلك الاجزاء من خلدتها واستبدال الامام الرازي على نفى
 الحركة الكلية من غير التحمل والتكاثر بما ذكره الشرح اجاب عنه الكاتب في
 شرح المختص بان الاجزاء الاصلية زادت عند النمو على ما كانت عليه قبل
 ذلك ضرورة دخول الاجزاء الزائدة في منافذها وشبهها بها وفي
 الذبول نقصت عما كانت عليه والكاره هذا مكابرة وفصل السيد العلامة
 فقال انه كان يقال الزائدة بعد المداخلة بالاصولية بحيث يصير المجموع
 متصلا واحدا في نفس الامر فالامر كما قاله المحيى والافالامر كما قاله المورد
 النافي للحركة الكلية والبحث الذي اوردته الشرح مشعر بتقصيص الشرح
 وبؤيده ما ذكره بعض الافاضل من انه الاقوال خلاف الظاهر اذا الجسم النامي
 مركب من العناصر والاجزاء العنصرية فيه باقية متميزة فلا يقال للزائد
 في لغته ولا للكيان ولو صار متصلا انعدمت المتعلقات وحدث
 متصلة اخرى كما تقر في بحث الهيولى فليس هنا امر واحد من المقادير
 المختلفة ويفهم من الشفا انه الباقي في النامي شخص المادة الاولى
 والنوع من صورته وان النوع في النامي هو النامي يعني انه الزائد في مقدار

في مقدار خلقته بسبب مادته ومقدارها للمادة والمقدار فان المادة
 الباقية لم يزد مقدارها بل قد انضاف اليها مادة اخرى فحصل مجموع اعظم
 مما كان اولاً اعني المادة الباقية فقط وهذا الصريح ينفي الحركة الكمية هذا
 ما وصل اليه انظار العلماء وخرج اليه اذ بان الاركانيا واقل موضوع الحركة
 الكمية في النمو والذبول باق وببانه يتوقف على مقداريتين الاولى ان الجسم
 النامي له مادة وصورة والمادة امر بهم يكون معد الشئ بالقوة فانها
 مأخوذة من حيث يكن حملها للصورة وحقيقة الجسم ما هي صورة ولو
 كان تحقق الصورة بدون المادة كمنها لوجد الجسم المركب بعينه بوجود
 الصورة قال الشيخ في اوائل طبيعيات الشفاء لكل جسم طبيعة ومادة وصورة
 وصورته هي الماهية التي بها هو هو ومادته هي المعنى الكامل بالماهية وطبيعة
 الشئ قد تكون صورته كطبيعة الماء فانها بعينها هي الماهية التي بها الماء
 هو هو لكنها طبيعة باعتبار صدور الانوار والحركات منها وصورة ثانياً
 تقويمها النوع مع قطع النظر عن صدور الانوار والحركات منها والثانية
 انه يجوز كون امر فرد الامور مختلفة ويجوز بقاؤه من حيث كونه فرداً
 بعض آخر هذا فيقول الشيخ المعين له صورة هو بها هو ومادة هو شئ
 على الاجزاء العنصرية وحاملة لصورته ولما علمت انه حقيقة الشئ صورته
 والمادة معتبرة فيه بالعرض فلا يتغير شخص الشئ من حيث انه هو الشئ المعين
 يتغير مادته بل الشئ من حيث انه شئ معين هو شخص باق حال الصغر والكبر
 وغير باق من حيث انه مركب مخصوص ومن حيث المادة اذ المادة متحدة
 مع الصورة وجوداً ومقداراً ومقداراً لكن موضوع الحركة هو الشئ المعين
 من حيث انه هو ذلك الشئ وهو باق في زمان وجوده والمقادير المختلفة

متوارد عليه هذا ولقد اطنبنا الكلام لان الموضوع من مزالق الاقدام
 ومزالق الاعلام قوله واحداث في الهواء البيا في تخللها هذا ثم اذ يجوز
 ان يدخل الهواء من ماسم القارورة كيف وقد صرح الشيخ المقتول
 في بعض تصانيفه بانه جرب خروج الدهن من ماسمة القارورة بمرور
 الزمان وكما كان الدهن يخرج من منافذها فدخل الهواء اسما لدفع
 الخللا غير تعبد لكن الظاهر انه اجسم المتخلل طالب للعود الى مكانه ولا يحصل
 ذلك الا بجذب امر يشغل بعض المكان فيجذب الماء ويدرك على الجذب
 وضع الماء على رأس القارورة فانك تشعر بالاجذاب وبر على اليد
 انه برهان اني لانه من العلول على العلة والمعلول المعين لا يدل على
 العلة المعينة اذ هو مستلزم لعلته لا لا غير ويمكن التفرير على وجه لا بد عليه
 المنع المذكور او لا بان يقال يجوز ان يكون القارورة من الحديد الغلط
 فيخرج الهواء بالمص فلا يدخل الهواء لعدم الماسم وعلى تقدير تحققة الماء
 فيه قدر ما يخرج بالمص ولو دخل بقدره لاحسنه بحركة الهواء عند
 وضع اليد عليها وايضا يخرج في ابتداء المص كثير من الهواء ثم يخرج اقل منه
 وهكذا الى ان ينتهي الى مرتبة لا يخرج شئ فلو كان الهواء يدخل في الماسم
 لم يكن الحال كذلك بل يخرج الهواء ويخلل الباقي ضرورة والباقي لا يصير
 الحركة قسرا بالسهولة قوله اقول الظاهرة اقول لا يلزم من ذلك انه لا يوجد
 الشكاف لبرد الماء اذا كان باردا اذ يجوز ان يكون البرودة علة لذلك
 وغيره عند فقدتها يصير علة قوله وحركة في الكيف لم يظهر علينا انه متعارف
 اجسم من كيف الى كيف تدبر حتى يثبت الحركة في الكيف مثلا انتقال
 الماء البارد الى الحرارة يجوز ان يكون دفعا بانه متوارد الاستعدادات

الاستعدادات المختلفة على الآصق يتم استعداده لقبول كيفية الحركة
 وكون النفس المنطبقة الظلمية متحركة في الارادات الجزئية وهي الكيفيات
 النفسانية غير ظاهري ولكن لا يتم ما قبل ان الحركة لا يقع في جميع الكيفيات
 بل انما يقع فيها يقبل الاستعداد والضعف والكيف في نفس لا يشتد فانه
 السواد مثلا لو اشتد لبقى ذاته مع الاستعداد فيضم اليه سواد اخر فظلم
 اجتماع السوادين في محل واحد في الحقيقة "يشتد سواد المحل بان يبطل عنه
 سواد ويحصل سواد آخر اشد منه وكذا في جانب الضعف اذ يجوز ورود
 افراد الكيفيات الغير المتناهية على محل واحد من غير اختلاف بينها بالشدّة
 والضعف وقد يقال للاحركة في الكيف اصلا لان زوال الكيف وحصول
 آخر لا يكون في آن والا لم يكن حركة فيجب كونها في اثنين فان لم يكن بينها
 زمان يلزم تنالي الآنات وان كان بينهما زمان فان لم يكن في ذلك الزمان
 للجسم كيفية غير ما ينقطع الحركة اذ للاحركة في الكيف عند عدم الكيف وان
 كان كذلك فان كانت مستمرة في ذلك الزمان فنقطع الحركة اذ للاحركة
 في الكيف مع بقاء كيف الجسم على حالة واحدة في زمان واحد وان كان
 له كيفية متعددة فان بقي شئ منها في اكثر من آن ينقطع الحركة وان وجد
 كل منها في آن فقط فلا تخلل زمان يلزم تنالي الآنات وان تخلل الزمان
 فلا حركة في تلك الازمنة وكذا يقال في المقولات الباقية وقد يجاب
 بان الثابت للجسم بين المبدأ والنتهى كيفية واحدة مستمرة يكن ان
 يفرض فيها انواع بحيث يكون في كل آن يفرض في ذلك الزمان يكون ثابت
 فيه واحد منها وهذه الانواع كالآنات كلها بالقوة وبين كل آئين
 زمان وفيه شئ من تلك الكيفية المستمرة الغير القارة فان فرض فيه

آتات يفرض في انواع وهكذا افنك الحقيقة مساة متصلة به انما يمكن
 ان يفرض فيها حد وغير متناهية وهكذا في البواقي ويرد عليه انه يلزم ان
 يفرض في الزمان المتناهي آتات غير متناهية مرتبة مع كونها محصورة بين
 حاصرين فيزم امتناع الحركة او الحركة الذي لا يتحركى وذهب بعض من الاجلة
 الى انه المتحرك حال الحركة لا يتصف الا بما هو بالقوة من افراد المقولة وثابت
 بقول الشيخ ويلزم منه كون المتحرك في الاين مثلاً حال الحركة غير محاطة بحجم
 فيزم انحلالاً وايضا يلزم علو الفلك عن وضع بالفعل في وقت من الاوقات
 له واهم حركة ولا وجه لذلك واقول كل مقولة يقع احركة فيها افراد
 زمانية مشتركة على ما يفرض للمتحرك في آتات زمانية من الحدود ولا انفصال
 لها تلك الحد ودل على متصلة كالحظ الذي يفرض فيه النقطة وتلك
 الافراد الثابتة في الآتات حاصلة مع الاتصال وانصاف الجسم بغير القوة
 لا يقتضي الوجود مطلقاً سواء كان على سبيل الانفصال والاستقلال او لا
 بل على وجه الاتصال لا يرى انه السخينة الساكنة على الماء متصلة بالمكن
 والمكن بالفضل مع انه بعض مكانه جزء سطح الماء المتصل وهو موجود في
 ضمنه لكن يرد بعد ان الآتات المتعاقبة كيف تكون متصلة ولنا في هذه المسئلة
 رسالة خارج بها لو اردت تفصيل الكلام قوله وحركة في الوضع قبل الحركة
 لا حركة فيه لانه اذا انتقل الشئ من قيام الى قعود فانه لا يزال في حكم القائم
 الى انه يصير قاعدا دفعة وكذا عكسه وهذا فاسد لانه لا حاجة الى المتضاد
 الحقيقي في طرفي الحركة وما ذكره من الانتقال من القامة الى القعود يقع دفعة
 ويرد عليه ان الانتقال من البياض الى السود الذي هو الطرف كذلك وكذلك
 في الاين لكن الحركة ليست باعتبار الانتقال الى الطرف بل بحصول الانتقال

الانتقال في اجزاء الوضع قليلا قليلا الى ان يصل الى الاطراف
 قوله اقول هنا بحث هذا البحث متوجه بالنظر الى ظاهر العبارة المشهورة
 بالتعريف لكن لا يبعد ان يكون مراده بما ذكر التمثيل لا التعريف وهذا
 كما ذكره الشيخ به قوله واما كيفية وجود الحركة في الوضع فهو ان كل متبدل
 وضع من غير ان يفارق بجليته المكان بان يتبدل نسبة اجزائه الى اجزاء
 مكانه والى معناه فهو متحرك بالوضع لا محالة لانه مكانه لم يتبدل بل
 يتبدل وضعه ثم ذكر الشيخ نكتة اعني بهذا ان كل متحرك في الوضع فهو
 ثابت في مكانه بل لا امتناع ان يكون شئ لا يتغير وضعه الا وقد يتغير
 مكانه كما لا امتناع ان يكون شئ لا يتغير مكانه الا وقد يتغير وضعه بل الفرض
 ان يثبت وجه التحرك في الوضع بان يثبت تحرك ما في الوضع واما ان
 هل يمكن ان يكون الشئ يتبدل وضعه وحده ولا يتبدل مكانه فليعلم
 من حركة الفلك الاعلى قال الشيخ انه قال فاعلم ان الفلك كل جزء منه
 متحرك في المكان فالحجوب انه لا جزء للفلك ولو كان له جزء فلا يفارق
 الفلك بل يفارق كل جزء منه من مكانه الكلي ان كان الفلك في مكانه وليس
 مكانه الجزء مكانه الكلي بل عسى ان يكون جزء مكانه الكلي جزء مكانه الجزء وبعد
 هذا فليس اذا فارق كل جزء مكانه فقد فارق الكلي مكانه لانه الكلي اذا فارق
 والتجويع قد يختلف ثم ذكر ان كل من يصف يعتقد يقينا ان الوضع فيه
 حركة وانما ان يقول ان الحركة في المكان لا يجب ان يكون يتبدل المكان
 لا يجب ان يكون متحركا وهو في مكانه وان لم يفارق ويقال له يجب ان يكون
 ح لكونه متحركا متغيرا فان كان تغيره لا يتعلق بامر يفارق وامر يوجد له
 فهو غير متحرك حقيقة ولا متغير وان يتعلق بامر يتغير سوى المكان فمناك

امر يتغير ويتبدل والحركة حاصلة فيه هذا ولما قلنا ان يقول دعوى عدم تجوز
 كون حركة الفلك مكانية مردود لو كان المكان هو سطح اما اذا كان عبارة
 عن البعد فلا يندفع الوجه الثاني بما ذكره اذ المقولة التي يقع الحركة فيها ليس
 نفس المكان كيف وهو من مقولة الحكم والحركة من مقولة الالين اي الانية
 كما صلت للمجسم بسبب حصوله في المكان او نسبتها اليه ولا يخفى ان الفلك المتحرك
 على مركزه يتبدل نسبتة فلا يبعد القول بان حركته انية وكونه الوضعية ثابتا
 له ايضا لا يوجب ثبوت الانية بل يجوز ان يقال الحركة المذكورة انية بالذات
 ووضعية بالعرض واعلم ان نسبة اجزاء الفلك بعضها الى بعض ثابتة دائما
 فيكون الحركة الوضعية باعتبار تبدل نسبتها الى الامور الخارجة ولا يخفى ان
 لو فرض تحرك كرة جميع العالم حيلة تكون الحركة بعينها الحركة التي كل من فيها
 مع انه لا يتبدل بالنسبة الى الامور الخارجة فظهر ان المقولة التي يقع الحركة
 فيها لا بد ان لا يكون تبدلها مطلوبة بفرض ما يمكن من الامور الخارجة تأمل
 قوله والاظهر ان الحركة آه مراد القوم بالخصار وقوع الحركة في المقولة الخارج
 وقوعها بالذات فانه الحركة قد تقع في مقولة بالذات وهي بالنظر الى مقولة
 اخرى بالعرض ووقوعها في سائر المقولات بالذات لا يظهر من التقرير المذكور
 قوله اما الاضافة فلانه اذا فرض آه قال الشيخ في الشفاء اما مقولة الاضافة
 فيشبهه بكون الانتقال فيها من حال اخرى دفعة واحدة وان اختلف في بعض
 المواضع فيكون التغير بالحقيقة واولا بالذات في مقولة اخرى عرضت لها
 الاضافة قبل ذلك الاضافة من شأنها ان تحقق مقولات اخرى ولا تتحقق
 بذاتها فانه كانت المقولة ما يقبل الالشد والاضعف عرضت لها الاضافة
 فانه لما كانت السخونة تقبل الالشد والاضعف كان السخن يقبل الالشد

الشد والاضعف فيكون موضوع الاضافة ما يقبله ويلزم ذلك قولاً
 اولياً فيكون الحركة في الامر العارض له الاضافة بالذات واولاً وفي
 الاضافة بالعرض وثانياً ويعلم من هذا النقل ان الحركة الواقعة فيها
 بالعرض والكلام في المقولات التي يقع الحركة فيها بالذات قوله واما
 الملك فلان العامة آه قال الشيخ واما مقولة ابجد فاني في هذه العامة
 لم احققها والذي يقال ان هذه المقولة تدل على نسبة الجسم الى ما يشبهه
 ويلزم في الانتقال فيكون تبدل هذه النسبة على الوجه الاول انما هو في
 السطح الحامى وفي المكان دون الملك فلما يكون فيها على ما اظن لذاتها
 اولاً حركة قوله واما الفعل والانتقال آه فيه نظر لان السخن انتقال الى
 السخونة فهو حركة وكل حركة منقسة فالسخن الاقوى ان حصل في آن
 فلا يكون سخناً بل سخونة وان انقسم الى اجزاء فاجزاء المقدم منه ضعفه
 فلا يكون اقوى والكلام في اقوى قوله اذ الانتقال من سنة الى سنة الى
 قوله دفعة لم يذكر الشيخ في الشفاء الا هذا المقدار واما قوله فذلك لان
 آه ليس في كلام الشيخ ويرد على ما ذكره الشيخ في الشفاء لانه دفعة
 يبين الانتقالين لا يوجب الانتقال في متى مطلقاً دفعة وقال الشيخ
 في النجاة اذ وجود متى للجسم بواسطة الحركة فيه فكيف يكون الحركة فيه
 فان الحركة انما هي في متى فلو كان في متى حركة لكان متى متى آخر فيكون
 للزمان زمان ويرد عليه ان متى هي النسبة الى الزمان او الهيئة الحاصلة
 بسببها وعلى التقديرين لا تغير فيه للموضوع ولا انتقال الا بالانتقال
 في اجزاء الزمان ولا تدرج فيها كابين في الشرح قوله يستمر للموضوع
 بالقياس الى الزمان الاول فاذا فرض له اجزاء فيكون له في كل جزء متى

فكأنه انتقال من بعض الى بعض على ما ذكره دقيقا وهكذا ولا تقتف
على حد بل يجب وقوف الفرض فكأن الانتقال من اجزاء الزمان دقي
فكذلك في النسبة اليها او الهينة التي يسببها واللازم من هذا انه يكون
لزمان آن ولا محذور فيه واما التدرج فيقتضي للزمان زمانا فقولنا
الحال في الانتقال من زمان الى زمان فانه نظر لان الزمان مقدار حركة الفلك
والوجه ومن الحركة التوسط وهو دائما شخص عينه غير منقسم ولو لم يكن كذلك
لا يكون هناك تجدد والظاهر انه يتوارد على الحركة العقلية الباقية المعنية آتات
تدريجيا فلها حركة في الزمان فقله ونقول ايضا ما يوصف بالحركة اقول لا يخفى
عليك انه تعريف الحركة صادق على ما قام بالتحرك بالعرض كيف وجالس
السفينة مثله في كل آن اين مغاير للذي في الآن السابق واللاحق
لكن ليس فيه كيفية تكون مبدءا للحادثة وهو المنسحب بالميز وكيف يقول عاقل
بانه نسبة الحركة الى جالس السفينة كنسبة الحسن الحسن من غلامه نعم
حركة اعراض الجسم كذلك قوله من خارج اي امر متميز عن المتحرك في
الاشارة المحسية نظر عنه في الحاشية انه انما يخص الخارج لانه النفس
الناطقة مبدء الميز في بعض الحركات الارادية وهي خارجة عن المتحرك
لكن ليس يتميز في الاشارة المحسية عنه اقول المراد بالقوة المتحركة اما المبدء
مطلقا قريبا او بعيدا فاعلا او آتة او المبدء الفاعل القريب او مطلقا او
الآن وعلى الاول لا يصدق على شيء من اقسام الحركة وعلى الثاني لا يصدق
على النفس اذا المبدء القريب الفاعل مطلقا ليس الطبيعة والميزان النفس
تستخدم الطبيعة وعلى الثاني لا يصدق على النفس فلا حاجة الى تخصيص
الخارج قوله وان اراد بها الميز فلا يلزم اذ القول بوجه الميز في الحركة

في الحركة كيفية غير ظاهر قوله ليضبط بها الجسم مدافعا لظاهر هذه العبارة
 يعقضي كون الميل مثالا للمداومة ويجوز ان يفهم كونه نفسها اذ يضاف
 على المدافعة انها كيفية يكون الجسم مدافعا قوله بل اذا كان لها شعور وادارة
 اقول المربوط بجمل اذ انزل من علو لا سفل مع ارادة السفل له شعور وادارة
 مع انه حركة ليست ارادية قوله بان مبداء الميل هناك هو الطبيعة النوعية
 اقول انه اراد بالميل الفاعل الغريب ففي الحركة الارادية ايضا هي الفاعل
 الغريب ولا شعور لها وان اراد به الفاعل مطلقا لا يندفع قول العالم
 قوله وان كانت مستفادة من خارج آه اعلم انه قد يكون الحركة الواحدة
 طبيعية وقسرية باعتبارين كحركة النباتات فانها تركيبها من العناصر مختلفة
 الطباع ليس لها ميل الحركة الى جهات مختلفة الا من طبيعة سارية في الكل
 مستدعية لها فحركة الاجزاء من جهة ذواتها وطبيعتها قسرية وحركة الكل
 باعتبار الطبيعة النوعية التي له طبيعة وقد ينشقق حصر الحركة بحركة النفس
 فانها خارجة من الاقسام المذكورة اذ الطبيعة اما صاعدة او باطنة
 والارادية صادرة عن شعور وادارة القسرية صادرة عن خارج وهي
 ليست شيئا منها وقد يدفع بجمع حصر الطبيعة في الصاعدة والباطنة
 وجعلها طبيعية وقيل هي قسرية والقاسية هي الروح يجذب الهواء ويده
 ما فضل عنه فيعوض للعرق الانقباض والانبساط وقد يدفع بان النسخ
 هو الحركة البسيطة وهذه مركبة وتسمى حركة تيجرية قوله فصل في الزمان
 اي في بيان وجوده عينا على ما هو الظاهر من كلامهم وقية اختلافات فترس
 عن عدمه وقيل بثبوته وهي لا يعني وقيل انه واجب الوجود وقيل هو الملك
 الاطلس وقيل هو حركة وهو عند محقق الحكماء مقدار حركة قوله على

مقدار معين من السرعة قد يفرض كحركته على مقدار من السرعة مع الترتيب
 في اللابتة، والمعية في الترك وتوهم انه هذا الترتيب والمعية تعني عن اعتبار
 من السرعة لم يلزم كونه الزمان الثاني اقل من الاول مطلقا وقية انه يخلط
 بسرعة يجوز ان يتوافقا زمانا يكون قطع الثانية اكثر قوله كان بينه وبينه لا يلزم
 من هذا البيان وجود ذلك الامكان عينيا يجوز ان يكون بثبوت في الوهم كما
 انظر من القطرة النازلة ولعلم لم يريدوا بثبوت عينيا لا عينية للشاهد وان
 ارتسامه ليس من محترقة الوهم قوله اي امر واحد غير المساحقين وقد يقال
 لانهم وحدة ذلك الامر وقية انه لا خفاء في انه كركتين المتفقين احدا
 وتركا متحد مقدار زمانا ثم يختلف مقدار مسافتها وقد يقال لانهم معا
 لكركتين لم لا يجوز ان يكون متحدا باحركة باثبوت ذات واحدة زمانا
 باعتبار وحركة باعتبار وتنكشف كمال ما ذكره في بيان كونه مقدار الحركة
 فلا تعظم قوله وغير ثابت اذ لا يوجد اجزائه معا من قبيل الاستدلال بالحد
 على الحد فلا يتوهم انه فيه مصادرة وبيان هذا الحكم انه عدم اجتماع اجزائه
 كالיום والامس مثلا ليس بجوذا اعتبارنا لم هو امر مطابق لما في نفس الامر وقد
 الطوفان على اكادش اليوم ليس باعتبار تقدم صفوف المسجد قوله وقد روه
 بالساعات والايام آه فانه ظاهر انه هذه الامور ليس ما اخرعه الوهم وليس بحقيقا
 بجوذا الاعتبار فان من اعتبر عمر الشيخ الفاني لطف لا يغير كماله كذلك فلا بد من ان
 يكون الزمان امرامشتملا على مقادير متناسبة كسائر المقادير والمعلوم المحض لا يكون
 كذلك قوله اقول بان ان يجاب ايضا اقول يعلم من يعلم شيئا ان العلم بالعدم
 من هذا الديل يتوقف على العلم بثبوت المعية الزمانية المتوقف على العلم بوجود الزمان
 اذ ما لم يعلم وجوده لا يعلم انه معية الشيء زمانية فلو كان العلم بوجوده مستقلا

مستفاد من العلم بذلك العينة يلزم الدور . قوله اقول فيه نظر اولم يثبت
بعد آه فيه انه لا يتوقف بيان على سبق ثبوت بل يكفي له ثبوت بوجه غير متوقف
عليه قوله وانت تعلم انه يلزم آه وانت تعلم انه لا يفهم من كلامه دعوى ما
منع بل المقصود منه انه يلزم من اجتماع اجزاء الزمان ان يكون الموجود في
جزء منه متصفا بالوجود في سائر اجزائه ولا يخفى انه لازم قوله وفي الجائز
المشترقة الزمان كالحركة آه اقول لا يفهم من كلام الشيخ ايضا لكن فيما ذكره
في الحركة والزمان نظر اما في الحركة فلا ريب ما قيل فيها مستلزم بقا وضع عين
للفعل الزلا وابداع صيرورة معينة في كل وقت عين وضع اخر يحدث
الى الابد وعلى هذا يكون وضع العاكس والانعكاس في سمتي الرأس والقدم
بعينه وضعه والاعضاء الان في السنتين في اوقت معين وهل هذا الاضطراب
ويلزم ايضا ان يكون المقادير المختلفة المتمايزة بالكلب والصغر الواردة على
الحرك في العلم عين مقدار واحد وهو سفسطة ايضا واما في الزمان فلا ريب
متحد لذاته فانه لما علم انه متحد بالحركة ليس لذاته علم انه لابد من متحد لذاته
وهو الزمان فلو كان الوجود الخارج منه الان السبيل ويكون باقيا لذاته
ويجد الاضافات لم يكن الزمان متحد لذاته ولا فائدة في اثباته وعلى هذا
لا يثبت مغايرة الزمان للحركة لانه يجوز ان لا يكون الامر الباقي من الحركة
الا الحركة السبيلية المتحددة نسبتها وضافتها التي تحصل في الوهم منها الامر
المتد الوهمي وان اردت تحقيق المقام على وجه يكشف المراد فطبيقتك بالمرحوة
الى سائنا العينة في بحث الحركة قوله وهو مقدار الحركة آه اعلم ان الزمان
في ذاته امر غير قابل للذات فلا يكون قائما بذاته لوجهين احدهما انه انما
بذاته وجوده وعدمه وخصي او تدريج الزمان لوقام بذاته كانه كالحركة

دفعة غير منقسم اصلا فلا يكون انقسامه تدريجيا لانه غير منقسم فيكون عدمه
 في آن فيزوم منه تعالى الآتين وكذا ان يمنع حصر وجود القائم بذاته وعدمه
 في الدفعي والتدريجي مستند بجواز كونه عدمه في نفس الزمان وثانيهما انه
 لو قام بذاته فاكافض منه دفعة لا يجوز انقسامه لانه منقسم الى ماض ومستقبل
 واجتماعهما محال ولا يجوز عدم انقسامه لانه لو كان متصلا لزم اتصال
 الوجود بالعدم ولو كان متفصلا عن السابق واللاحق وما بعده مثلا
 بزم تركب الزمان من الآتات تامة والقائم بغيره عرض او صورة فلو كان
 صورة يكون مادتها متحركة فيها لانه الزمان متحد بغير قار والحركة لا تقع
 في الجوهر كما بين في محله فيكون عرضا وموضوعه لا يكون امر اثباتا لانه
 متحد فموضوعه متحد ايضا متحد امتصلا سببلا وهو الحركة فعلم من هذا
 البيان ان الزمان قائم بالحركة واما ان مقدارها فلا نطابق عليها حتى ان
 الحركة في نصف الزمان نصف الحركة في كله والتقدم والتأخر في الحركة
 تابعان للتقدم والتأخر في الزمان حتى ان التقدم والتأخر من الحركة
 هو ما حصل في التقدم والتأخر من الزمان قوله بقوله الزيادة والنقصان
 بان قيل من آدم الى نوح عليه السلام اطول وازيد منه للموسى وقبول
 الزيادة والنقصان بالذات من خواص الكم قوله وهو موقوف على انه
 قابل آه لا يخفى عليك ان الحركة غير قابلة بالذات للزيادة والنقصان
 اذ لا يقال حركة اطول بل يقال حركة في زمان اطول او في مسافة طولى
 بخلاف الزمان فانه منصف بالاطول والاقصر في غير ملاحظة امر آخر وعلم
 من هذا انه منصف بها بالذات قوله فالزمان مقدار الحركة قد مر حوا
 بانه مقدار حركة الفلك الاعظم المحيط ولم يتبين بالبرهان ذلك

ذلك كمن اظن انه كذلك لان الزمان يعرف باجزاءها كالشهور
 والاعوام والساعات والايام وليست هي الامقادر تلك الحركة
 وقد يقال الحركة لا تكون الا في المقولات الاربعة ولا يجوز ان يكون
 تلك الحركة اينية لانها ان امتدت في جهة يجب ان ينتهي لتا هي الابعاد
 فلو انقطعت تفرغ الحركة لان بين حركتين سلونا ولا يجوز ان يكون كمية
 لانها مستندة لايئنة لان توارد المقادير المختلفة على امر مستندم الحركة
 في الاين ولم يطلوا انه مقدار الحركة الكيفية لكنها غير معين الثبوت
 فذكر وانها وضعية ويجب ان يكون اسرعها لان الزمان يعبر به سائر
 الحركات بسبب هذه الحركة وغير الاسرع مقداره عظيم من الاسرع
 وظاهر ان ما يكون مقداره اعظم لا يكون مقدارا للمقداره اقل والاسرع
 ليس الا حركة الفلك الاعظم ويتوجه على هذا اننا نعلم انه لو لم يكن فلك
 اولم يكن له حركة لا ينفقه الزمان بل يكون حركة الاجسام والمازانه واما
 الشيخ بان هذا الحكم من احكام الوهم وذكر انه ان لم يكن حركة مستديرة جسم
 مستدير لم يرض للمنتقم جبا فلم يكن حركات مستقيمة طبيعية فلم يكن قسرية
 فحركة جسم وحده من غير حركة اجسام اخر مستقيمة وان لم يكن بين الاستقامة
 والاختصاص عليك انه ما ذكره يدل على انه لو لم يكن حركة الفلك لا توجد حركة
 جيعية واحدا ولا يبقى المتعد منها ولا يبقى سائر الحركات ايضا ولعل ما ذكر
 تقرب للاضام وتبعية للاوامم لانتقام للرام ودفع تام للكلام ثم بر وعلى
 ما سلف ان لا نتم الحركة الاينية ينتهي وتقطع بل يجوز ان يكون على خط
 مستدرك خط دائرة مثلا ثم ما ذكر في بيان انه يجب ان يكون الاسرع ليس الا بتبديل
 شعري فانه الزمان امر متد متصل بقدر الحركات باين الاين المفروضين

منه ولا تفاوت بين جعله مقدرا لحركة بعينه وتقدر به بسرعة غيره
 عكسه ثم لو وجد حركة أسرع من اليومية كحركة الخطوط الشعاعية البصرية
 على ما ذكره بعضهم بانها لا يبصار بخروجها الى المرئي يجوز ان يقدر بالحركة
 اليومية ولا محذور فيه ثم انهم ذكر وان الوضع السابق في العناصر معد
 للوضع اللاحق فلا شيء من اوضاع العناصر بقديم عندهم والقسم لا يدوم
 فكل وضع مسبوق بوضع آخر لا غير النهاية فلها حركات مستمرة في الوضع
 ويجوز ان يكون الزمان مقدرا بقوله لكان عدمه قبل وجوده اقول
 عندي ان هذا حكم وهمي فان الوهم لا يعتاده بالزمان والزمانات
 والحوادث المتجددة والوقائع المتعاقبة يعتبر مع انتهاء الزمان زمانا
 ولكن الامر ليس كذلك بل بثبوت الزمان عند العقل بائصال المتجددات
 وعلى تقدير انتفاءها مطلقا لا يحكم العقل بوجود الزمان وكذا الحال على تقدير
 عدم الزمان فقبل وجود الاشياء ليس زمانا ولا مكانا ولو سلم ان هذا
 القديم يقضي زمانا فلانم انه يقضي زمانا موجودا بالفعل بل يطلب فرض
 زمان فان من يلاحظ سبق عدم يفرض عند ملاحظة زمانا تاما قوله وكل
 قبلية لا توجد مع البعدية فهي زمانية يرد عليه انه ان اراد ان مثل تلك قبلية
 نسبي زمانية اصطلاحا فلا مشقة فيه لكن لا يلزم من كونه تقدم عدم
 على الوجود زمانية بهذا المعنى كونه في زمان متقدم وان اراد ان مثلها زمانية
 بمعنى ان ثابت في زمان سابق فهوهم وانما يكون كذلك لو ثبت انحصار التقدم
 في الحصة المشهورة قوله لان قبلية المذكورة اقول قد يقال اجزاء الزمان
 متساوية في الذات والحقيقة فلا يجوز ان يكون تقدم بعضها على بعض
 بالذات لاستدراكه الزجج بلا مرجع وفيه ان حقيقة الزمان ليست بالمتجدد

الآلة وكثرة وتعدده بعينيات وتميزات بلحقة وتعين اجزاء
 الزمان المت وية في الحقيقة بالتقدم والتأخر فاجزاء التقديم متعين
 بذلك التقديم الذي حصل له واجزاء التأخر متعين بذلك التأخر كما حصل
 له فلو فرضنا تأخر التقديم وتقدم التأخر بغير التقديم عين ما فرضنا
 اولاً متأخراً والتأخر عين ما فرضناه اولاً متقدماً وبما ذكرناه يندفع ما قال
 الامام الرازي انه اذا كانت حقيقة اجزاء الزمان استحالة تخصيص بعضها
 بالتقدم وبعضها بالتأخر لذاته وان لم يتوكل كانه الفضال لكل جزء من
 الآخر بالهيئة فيكون الزمان غير متصل بل ملتزم من الالات لانه كل جزء
 من الزمان موجود بالفعل ولوقبل القصة كانت الاجزاء تقدم وتأخر لانه غير
 قارئات وهما مستندان الاختلاف في الهيئة فرضاً فيكون ذلك الجزء
 مشتملاً على اجزاء بالفعل والمقدرة وحده فلا يميل القصة فيكون آناً ولا يندفع
 بما اجاب به المحقق الطوسي بان الزمان ليس بالهيئة غير اتصال التقضي والتجدد
 وذلك الاتصال لا يجزئ الا في الوهم فليس له اجزاء بالفعل وليس فيه تقدم
 وتأخر بل التجربة فان فرضت الاجزاء فالتقدم والتأخر ليس عارضين حتى
 بغير الاجزاء بسببها متقدمة ومتأخرة بل تصور عدم الاستقرار الذي هو حقيقة
 الزمان يستلزم تصور تقدم وتأخر فيها لعدم الاستقرار في نفسه واما ما له حقيقة
 غير عدم الاستقرار كالحركة وغيره فاما بغير متقدماً ومتأخراً بصور عرضها
 لانه ليس في كلامه اخبار لاحد شئ التزديد قوله واعترض عليه آه في نظر لا
 التقديم والتأخر لو لم يكونا من مقتضيات اجزاء الزمان لم يندفع السؤال باخذ
 التقديم والتأخر في العبارة مثلاً اذا قبل وجوده مع الكادته المتقدمة
 ووجوده مع الكادته المتأخرة يتوجه السؤال عن وجه توصيف الكادتين

بالقدم - التأخر بل يجب ان يقال انما انما المقدم لا هي شئ مقدّم وقد يقال
 ان المقدم المذكور هنا مقسم الى المقدم في السؤل عند الانتهاء الى
 الزمان واللاحظ السائل بخصوصه على ما هو موجود على ما هو مرسوم في الخيال اذا
 لاحظ احد زمانه كونه في شغل معين علم بمجرد الملاحظة تقدم بعض
 اجزائه على بعض حتى لو قيل فلو كان مع ذلك كجزء معين النقي
 بذلك ولم يقل لم كان ذلك كجزء متقدم على هذا الجزء فانه عبر عن احد
 الجزئين بالاسم وعن الثاني بالغد ولم يرد بذلك اسناد الجزاء
 الى وصف الاسبية والغدية بل الى ذاتها المقصودين بخصوصهما قوله
 ولو سلم فاما يدل على كونه عضوا وليا له الواسطة في الاتبات
 هي على الحكم بمعنى الابقاع والواسطة في الثبوت هي على النسبة
 والقطع السؤل لم يدل على نفي الواسطة في الثبوت ايضا ولو كان
 للثبوت على يجوز ان يسأل عنها ثم نقول ان يقول لانتم ان المطلوب
 هنا نفي الواسطة في الثبوت اذ لزوم وجود امر مقصود لانه التقدم
 والتأخر كما ان التقدم الواقع في المتغيرات من حيث المتغير لا يقتضي
 ما يوجب ذاته اياه وقبلة التقدم الواقع في المتغيرات تقدم - حتى
 يقتضي مبدءا وامورا يتفاوتت نسبتة بالنظر اليه وبدونه ذلك
 لا يكون انصاف التقدم والتأخر بخلاف جزاء الزمان فانه لا يمكن فيها
 تبدل الوصفين والتقدم والتأخر فيها ليس للاعتبار مدخل فيها
 قوله فصل في اثبات كون الفلك مستديرا قول الاول ان يقال
 في اثبات كون الفلك اذا الاسدارة مأخوذة في مفهوم الفلك
 قوله ان هنا جهتين لا تبدلان واذا استلحق الان صار قدانه

قد امر فوقاً وبهذا لا يخرج الفوق والتحت عن الغوقية والتجنية بل يصير
 الوجه الى فوق وقفاه الى التحت ويوصف الفوق والتحت بوصفين
 آخرين اعتباريين اعني كونها قدما وخلفا وتفاضلنا يقول لا يلزم
 من عدم تبدلها بما ذكر عدم جواز تبدلها فانه يجوز ان يتبدل بسبب
 من الاسباب قوله ثم اذا توجه الى المغرب يتبدل الجميع هذا بناء على
 ان تعين تلك الجهات بالوجه والظهر واليمين واليسار فلكل الحرف
 الشخص عن سمت قام اليه يتبدل الجميع بخلاف الفوق والتحت فانه
 يقينا ليس بالرأس والرجل فلا يتبدلان بالانعكاس قوله والاول
 هو الصحيح اهـ وايضا نحن نعلم ان الافلاك المحيطة بفلك القمر فوقه
 وبرؤسها لانهم ان البها وزرة من الفلك القربكون الى جهة الفوق وكذا
 ما يحيط بفلك القمر في جهة الفوق بل انما هو الفوق وليس كل فوق
 جهة قوله لكونها اخذت من جهة التحت متوجهة اهـ قلت هي متوجهة
 من التحت الى الفوق لان جهة التحت الى جهة الفوق قوله وما يلي رأسه
 اهـ قد يقال اذا خسر الفوق والتحت بما يلي السماء والارض لم يقصر
 فيما تبدل بخلاف ما اذا خسر بما يلي رأس الانسان وقدمه بالطبع فانها
 يتبدلان كما يقال اذا قام الشخصان على طرفي قطر من الارض فان
 رأس كل منهما وقدمه على النحو الطبيعي مع انه بجانب الذي يلي رأس
 احدهما يلي قدم الآخر فيكون ذلك بجانب فوقا بالقياس الى الاول
 وتحت بالقياس الى الثاني واجيب بان قوله بالطبع ليس صفة للرأس
 بل هو متعلق بالفعل المذكور اي الولي والقرب ومعناه انه رأس كل
 شخص وقدمه نسبة طبيعية مع الجهة في الولي والقرب ولا شك في انما

اذا فرضنا قدم هذين الشخصين من حيث رأس الآخر لم يكن على
 الجري الطبيعي بل كان ذلك انعكاسا فخر به ليس بالطبع حين نفرض
 المذكور فلا يكون تخالفاً وآقول لا يخفى عليك تكلف الجواب
 ولا حاجة اليه بل احمق انه مشتبه امتداد بلى رأسه هو الفوق ومشتبه
 امتداد بلى رجله هو التحت اذا كانا على وجه طبيعي ولا يخفى انه ما ذكره
 لا يستلزم تبدل الجنتين بل يستلزم تبدل ما هو من جهة الفوق او من
 جهة التحت ولا محذور فيه ثم عموماً اعتبرنا رهاقاً سائر
 الاجسام هذا الاعتبار مبني على الامور

العرفية لا تحقيق فيها كرامة

الارض ليس لها

من الجنت

قد كمل طبع هذه الحاشية المسماة بالآري على قاضيه على الهداية من الحكمة
 مع التحشية في ما مشهورة خيل في زمن ناصر الاسلام والمسلمين ونفوس
 اركان الدولة والدين السلطان ابن السلطان ابن السلطان السلطان
 البخاري عبد المجيد خان ادام الله تعالى الى نهاية الدوران في دار الطباعة
 العامة بمعرفة الناظر محمد رجا في اواسط شعبان

الشريف لسنة احدى وسبعين

وامتين بعد لائف

من جهة من العز

وانت



